www.kassioun.org

1079

الاثنين 18 تموز 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

قمة أستانا إلى الأمام سر!

منذ انفجرت الأزمة السورية عام 2011، قلنا بالحوار وبالحل السياسي مخرجاً وحيداً منها. احتاج الأمر عاماً ونصف ليصدر بيان جنيف حزيران 2012 الذي يقر مبدأ الحل السياسي، ولكن المعارك على الأرض استمرت وتصاعدت. ومن ثم مضت سنوات أخرى حتى تم إقرار 2254 نهاية عام 2015 والذي وضع خريطة الحل، وشكّل منعطفاً هاماً ليس على المستوى السوري فحسب، بل وعلى المستوى الدولي كمؤشر على بداية الدخول العملي في مرحلة التوازن الدولي الجديد، ورغم ذلك فإنّ إنهاء العمليات العسكرية لم ينجح دون إنشاء إطار دولي- إقليمي جديد نوعياً هو مسار أستانا الذي نشأ نهايات 2016، ولم يتمكن من إنهاء الصراع بشكله العسكري حتى أواسط 2019.

منذ حينه وحتى اللحظة، تم وضع الحل السياسي والقرار 2254 في غرفة الإنعاش، تحت مسمى اللجنة الدستورية؛ ذلك أنّ الغرب الذي وافق نفاقاً على كل من بيان جنيف و2254، عمل على الأرض طوال الوقت بشكل معاكس لمقتضاهما شأنه في ذلك شأن عمله على اتفاقات مينسك؛ أي أنه عمل على كسب الوقت ضمن عملية تدمير شامل لسورية، عسكرياً في الطور الأول، ثم اقتصادياً في الطور الثاني، وصولاً إلى تجريف السوريين من أرضهم وإيصالهم إلى حافة الهلاك شعباً وبلداً.

بالتوازي، فإنّ إسهام المتشددين وتجار الحرب المتسلطين والفاسدين الكبار من الأطراف السورية، لم يكن أقل كارثية وتدميراً من الإسهام الغربي، بل إنه جاء فعلياً امتداداً لذلك الدور وذراعاً له، ابتداءً من رفض الحل السياسي تحت شعارات «الحسم» و«الإسقاط»، ووصولاً إلى القبول اللفظي به تزامناً مع تخريبه عملياً.

نشوء اللجنة الدستورية ابتداءً من اجتماع سوتشي، لم يكن الغرض منه أن يحل بديلاً لـ2254، بل أنْ يبقي هذا الأخير على قيد الحياة ريثما يتوفر ظرف دولي وإقليمي يسمح بتجاوز التعطيل الغربي؛ فجوهر 2254 كان وما يزال متمثلاً بثلاثة عناصر: أولها: هو المرحلة الانتقالية وضمناً الجسم الانتقالي. وثانيها: الدستور. وثالثها: الانتخابات. ورغم أنّ الدستورية لم تكن يوماً هي الحل، إلا أنها كان يمكن أن تؤدي وظيفة أكبر من مجرد الحفاظ على الحل السياسي على قيد الحياة لو توفرت الإرادة السياسية لدى الأطراف السورية؛ ولعل أحد أبرز مؤشرات غياب تلك الإرادة، ليس فقط إبعاد منصة موسكو من مجموعة الصياغة المصغرة، بل وأهم من ذلك محاولة إبعاد رأيها الذي قال: إنّ اللجنة تحتاج إلى ثلاثة تعديلات أساسية، التركيبة بحيث تضم المبعدين، مكان الانعقاد نحو دمشق مع وجود الضمانات اللازمة، علنية الاجتماعات وبثها بشكل مباشر أمام السوريين... كان من شأن هذه التعديلات أنْ تحوّل اللجنة إلى مفتاح حقيقي للحل.

بعد ثمانية اجتماعات للجنة تمت خلالها مناقشة جنس الملائكة أكثر مما نوقش في بيزنطة، وبعد إلغاء اجتماعها التاسع، بات واضحاً أنّ اللجنة بشكلها وتركيبتها وطريقة عملها الحالية، قد وصلت إلى نهايتها المنطقية.

منذ حينه وحتى اللحظة، تم وضع الحل السياسي والقرار 2254 في غرفة الإنعاش، تحت مسمى اللجنة الدستورية؛ ذلك أنّ الغرب الذي وافق نفاقاً على كل من بيان جنيف و2254، عمل على الأرض طوال الوقت بشكل معاكس لمقتضاهما شأنه في ذلك شأن عمله على اتفاقات مينسك؛ أي أنه عمل على كسب الوقت ضمن عملية تدمير شامل لسورية، عسكرياً في الطور الأول، ثم اقتصادياً في الطور الثاني، وصولاً إلى تجريف السوريين من أرضهم وإيصالهم إلى حافة الهلاك شعباً وبلداً.

البعض قد يسرّه ذلك، متوهماً أنّ هذا يعني أنّ الحل السياسي نفسه سينتهي معها، ولكن نظرة كهذه هي قصر نظر وضيق أفق مطلق. حقيقة الأمر هي أنه، وكما قلنا مع ابتداء الأزمة الأوكرانية، فإنّ الحل السياسي سيجري تعجيله وتسريعه، وليس تأجيله أو قتله؛ فالتوازن الدولي الذي منع الحل، هو بالذات ما يجري تغييره اليوم، وما جرى تغييره بالفعل، إلى حد كبير. وكما كان عنوان افتتاحية قاسيون قبل أسبوعين، فإنه: «جاء دور مجموعة أستانا»، والتي سيعقد رؤساء دولها الثلاث يوم الثلاثاء القادم قمتهم في طهران، وسيكونون مطالبين فيها بأخذ زمام المبادرة في تنفيذ 2254 بشكل علني، سواء وافق الغرب أم رفض؛ فالظرف الدولي بات ناضجاً تماماً وخاصة بعد الفشل الأمريكي- الصهيوني الذي عبرت عنه زيارة بايدن الأخيرة...

ما الذي قلناه حول أستانا منذ انطلاقه وحتى اليوم

[06]

شؤون عمالية

الأزمة الرأسمالية وصراع الناهبين مع المنهوبين

02

شؤون محلية

موسم الشوندر السكري بين التخطيط والواقع

05

شؤون عربية ودولية

صورة تذكارية لوداع الإمبراطورية الأمريكية

17

شؤون استراتيجية

من ليس مع الشرق بات اليوم في الطرف الخاسر من العالم

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الأزمة الرأسمالية وصراع الناهبين مع المنهوبين

إنّ مسار النهوض العمّالي والنقابي تتوضح معالمه في أوروبا وأمريكا خاصة مع اشتداد الأزمة رأسمالية وتطورها باتجاه السياسي والاجتماعي وهذا يوضح الصراع الدائر بين الناهبين والمنهوبين على الصعيد الدولي وعلى الصعيد المحلي لكل دولة وسيتطور هذا الصراع بين الطرفين إلى أبعد من المطالبة بتحسين الأجور أو تحسين شروط العمل أو الضمان الصحي، بل ستذهب باتجاه أكثر عمقاً، وهو الجانب السياسي الذي سيطيح بالمنظومة الرأسمالية خاصة مع ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية ستكون نتائجها تغيير وجه العالم لمصلحة الشعوب المنهوبة.

ستكون ارتدادات التغيّر الحاصل والجاري أسرع من كل التوقعات واضحة، وقريباً ستكون على منطقتنا من حيث التأثير والفاعلية من ضمنها الدور المفترض أن تلعبه الحركات النقابية والعمالية، فهذه الحركات عاشت كما في المراكز الإمبريالية لعقود من التبعية والقبول بالرشاوى المختلفة التي كانت تقدمها تلك المراكز للحركات النقابية وتمنعها من أن تدافع عن العمّال الذين خسروا كل الامتيازات التي انتزعت في مرحلة الرفاه الاجتماعي في مرحلة هيمنة القطب الواحد، ولكن مع اشتداد التناقضات بين العمل ورأس المال، وتعمّق أزمة الرأسمالية وتطور مناحيها ووصول الدول الإمبريالية والدول التابعة لها إلى طريق مسدود للخروج منها، حيث تتعمق تلك الأزمة أكثر فأكثر بسبب التغير الحاصل في ميزان القوى العالمي الحاصل اقتصادياً وعسكرياً وبسبب آلة النهب للشعوب ومقدّراتها، هذه جميعها مقدمات هامة لنهوض الحركة العمالية، والعمل على بناء جديد لوضعها التنظيمي قادر على المجابهة وتحقيق انتصارات ولو كانت جزئية على قوى رأس المال، ولكنها هامة للبناء عليها وتطوير الهجوم باستمرار، وهذا ما يحصل الآن عبر الإضرابات الشاملة والقطاعية في المواقع الإنتاجية والخدمية.

لم تصل رياح التغيير المطلوبة في منطقتنا وفي بلدنا في ذهنية وفاعلية الحركة العمّالية إلا قليلاً لعوامل عدة، أهمها انخفاض مستوى الحريات الديمقراطية بوجه عام وانخفاض مستوى الحريات الديمقراطية والنقابية بوجه خاص للطبقة العاملة، إضافة إلى العوامل السياسية التي جعلت الحركة النقابية مرهونة في قرارها لجهات عدة، وتحولت فيها من مُدافع عن الحقوق العمالية إلى حاجز صد مع أرباب العمل والحكومات في مواجهة أي حراك عمّالي مطالب بزيادة أجوره أو تحسين شروط عمله أو الوقاية من مخاطر المهن وإصابات العمل التي يصاب بها العمال كثيراً بسبب غياب الوسائل التي تقي وتحمي من تلك المخاطر.

إن حق الإضراب بدأ يأخذ طريقه إلى الطبقة العاملة السورية وهي تمارسه بأشكال مختلفة وفقاً لدرجة الضغط الواقع عليها اقتصادياً واجتماعياً، ووفقاً للوعي الذي بدأ يأخذ طريقه أيضاً إلى أذهان العمال بأنه الطريق الوحيد الذي سينتزعون حقوقهم من خلاله، ومن خلال تجربتهم ستزيد قناعاتهم بأنه لا يحك جلدك سوى ظفرك والتغيير قادم.. قادم فهو قانون يسري على كل الحركة العمالية والنقابية.

الانقسامات الوهمية تتلاشى

بعد كل الاصطفافات والثنائيات الوهمية التي فرضت على الشعب السوري وحصر فيها قبل انفجار الأزمة وأثناءها من «موالاة / معارضة» أو انقسامات طائفية وقومية، بل ومناطقية والتي نشرها وغزاها المتشددون من كلا الطرفين مستخدمين شتى الوسائل للتغطية على الانقسام الحقيقي «ناهب ومنهوب» كل هذه الانقسامات زالت اليوم أو على الأقل جرى تخفيفها نتيجةً لظهور الانقسام الحقيقي في المجتمع بين أصحاب الربح وأصحاب الأجور حيث نمت قضية الأجور الهزيلة في سورية وعي الشعب عامة والطبقة العاملة خاصة، وأظهرت لهم النهب الحقيقي الذي يتعرضون له من أصحاب الربح تحت شعارات وهمية.

■ أديب خالد

سياسات مدروسة وليست مجرد فساد

فالسياسات المتبعة اليوم تعبر عن حالة اقتصادية وسياسية ناهبة للشعب حيث حبس الثروة الوطنية عن 90% من الشعب السوري وحرمانهم منها ومن مجرد الدفاع عن حقوقهم المشروعة من خلال السيطرة على النقابات وخاصة نقابات العمال والمنظمات المهنية وتكبيلها وحصر الثروة الوطنية بـ 10% أو أقل من تجار الأزمة الذين راكموا مليارات الدولارات من معاناة الشعب خلال الأزمة، وجميع القوانين التي تصدر تمهد لهذه الفئة من المجتمع فقط السيطرة على مفاصل الاقتصاد ونهب الثروات الوطنية، والبعض ينسب ما وصلنا إليه للفساد، وأن بالإمكان محاربته والتخلص منه قاصدين من وراء ذلك الإبقاء على جوهر هذه السياسات دون تغيير حقيقي وجوهري لصالح 90% من السوريين متناسين أن الليبرالية نفسها هي التي أسست للكارثة التي نعيش فيها منذ عام 2005 ولم يتم التراجع عنها، وأن أي تغيير حقيقي ينبغي فيه القطع الكامل مع الليبرالية الاقتصادية، وبناء نظام اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية وتقوية القطاع العام والحفاظ عليه لما يمثله من دور في توزيع الثروة بما يعني بالمحصلة إجراء تغيير جوهري في بنية النظام السياسي الموجود حيث يجب أن تعود السلطة فيه للشعب ولنقاباته ومنظماته وأحزابه السياسية ليدافع عن نفسه أمام وحوش الليبرالية القدامى والجدد الذين أوصلوه إلى الكارثة الإنسانية التي يعيش فيها.

الانقسام الحقيقي

الوحيدون هم أبناء الشعب السوري الذين كانوا ضحية الصراع بين قوى الفساد، وهم الوحيدون الذين دفعوا فاتورة الحرب وإذا كانت العمليات الحربية أو العسكرية توقفت اليوم في أغلب أرجاء البلاد فقد طفا على السطح الوضع الاقتصادي وكيف انقسم الشعب السوري بين أقلية غنية وأكثرية مفقرة بين ناهب ومنهوب بين عامل لا يحصل على الحد الأدنى من المعيشة وبين رب العمل الذي يشفط الربح كله من المواطن الذي تفرض شتى أنواع الضرائب بحقه دون أن يقدم له أية خدمات اجتماعية في المقابل بل والعكس يتم رفع الدعم تحت حجج شتى وبين المستثمر الذي تفرض من أجله قوانين الاستثمار والتشاركية وتفتح له أبواب مؤسسات ومعامل القطاع العام لينهبها على بسهولة ومن أجل تسهيل ذلك تقدم له شتى أنواع الإعفاءات الضريبية والمالية.

واليوم وبالتدريج يتضح للجميع أنهم كانوا ضحية تفرقة قوى الفساد والوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيش فيه من هم بالداخل حيث فرض عليهم التفكير بالطريقة أخرى وبدأ يطغى الوضع المعيشي وخاصة قضية الأجور على كل الأحاديث حيث وجد أصحاب الأجور أنفسهم أمام عدو واحد هو الناهب للقمة عيشهم بغض النظر إن كان من هذا الصف أو ذاك.

واليوم وبالتدريج يتضح للجميع أنهم كانوا ضحية تفرقة قوى الفساد والوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيش فيه من هم بالداخل وبدأ يطغى الوضع المعيشي وخاصة قضية الأجور على كل الأحاديث

النقابة والعمال

النقابات العمالية هي تلك المنظمة الطبقية التي تجمع العمال باختلاف انتماءاتهم وأجناسهم وعقائدهم ومهنهم دون تمييز. من أجل الدفاع عن مصالح العمال وتحقيق مطالبهم وحماية مكاسبهم، والتعبير عن إرادتهم وتحسين شروط وظروف العمل، والعمال لا يملكون إلا بيع قوة عملهم مقابل الأجر، وهم يسعون دائماً أن تكون الأجور كافية لمعيشتهم هم وأسرهم، وهم في صراع دائم مع أرباب العمل إن كان ذلك قطاع دولة أم قطاعاً خاصاً على حد سواء لزيادة هذه الأجور لتحسين معيشتهم.

■ نبيل عكام

إن التنظيم النقابي اليوم يعاني من قصور في سياساته وبرنامجه الكفاحي اتجاه حقوق الطبقة العاملة نتيجة ضعف الأدوات والوسائل المختلفة التي فقدها خلال الفترات الزمنية السابقة

ومن خلال هذا الصراع عرف العمال وسائل عديدة لتحسين شروط وظروف عملهم وتحسين مستوى معيشتهم، وتوصلوا خلاله إلى التنظيم في النقابات. والدولة في أي بلد هي ذلك النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يلبي مصالح طبقة معينة في هذا البلد، أما الحكومة، فهي تلك الأداة التي تنفذ مختلف القوانين، التي تضعها الدولة، عن طريق مجلس تشريع تقوم الدولة بتشكيله عبر إطلاق يد السلطات التنفيذية، في انتخابات تختار فيها من يكون أو لا يكون، وتقوم الحكومة بخدمة هذه المصالح.

واليوم الحقيقة التي لا تخفى على أحد والواضحة وضوح النهار، أن التنظيم النقابي يعاني من قصور في سياساته وبرنامجه الكفاحي اتجاه حقوق الطبقة العاملة، نتيجة ضعف الأدوات والوسائل المختلفة التي فقدها خلال الفترات الزمنية السابقة، مما ساهم في انخفاض الروح المعنوية للطبقة العاملة، وانخفاض مستوى الوعي الجماعي لديها، كما أضعف ذلك التنظيم النقابي من جانب تعداد المنتسبين إليه، ومن جانب جمهوره العمالي في الوسط العمالي والمجتمع، وبالتالي فقد المجتمع قوى نقابية واعية تحمل مطالب جذرية في الدفاع عن مصالح وحقوق العمال وعموم الكادحين والعاملين بأجر. نتيجة التضليل الذي مارسته الحكومات المختلفة ما قبل انفجار الأزمة الوطنية والذي أخذ أشكالاً عديدة، فارتفاع الأسعار سببه جشع التجار، وأزمة المحروقات سببها التهريب والمهربين وبسبب الحصار الجائر على البلاد، وأنه لدينا في المجتمع أزمة أخلاق، وكأن هؤلاء في منتهى الأخلاق قبل الأزمة وفجأة تحولوا إلى وحوش كاسرة، والحكومة والتنظيم النقابي شركاء، وموافقتها على خصخصة قطاع الدولة، عبر أشكال تضليلية أيضاً كالاستثمار والتشاركية وغيرها. إن الحكومة هي حكومة الرعاية الاجتماعية وحكومة ودولة ممانعة ومجتمع مقاوم واقتصاد مقاوم. ويفترض أن انفجار الأزمة الوطنية قد كشف أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الحكومات هي في الحقيقة أحد الأسباب الأساسية للأزمة المستحقة منذ تبني تلك السياسات الليبرالية المعادية لمصالح الطبقة العاملة والمجتمع، ويخبرنا تاريخ الطبقة العاملة السورية، أن نقابات العمال الحقيقية والقوية قد أنتجتها الإضرابات العمالية، وأن انتصار النقابات كان مرهوناً دائماً بقدرتها على استخدام أدوات الكفاح الأساسية «الاحتجاج، والتظاهر، والاعتصام والإضراب». وكذلك أيضاً يخبرنا التاريخ أن النقابات الحقيقية للعمال لم تنفصل عن قضايا وطنها فكان العمال ونقاباتهم دائماً في مقدمة الصفوف في مقاومة أعداء الوطن والاستغلال الرأسمالي في المجتمع، وعرفت خلال ذلك ترابط المصالح المشتركة بين أعداء الوطن وعملائهم المحليين، ومدى عداء كل هؤلاء للعمال.

إن العلاقة بين النقابة، وبين الطبقة العاملة، هي علاقة عضوية، ومن المفترض أن الكوادر النقابية، ينتمون إلى الطبقة العاملة، والبرامج النقابية هي برامج لتعبئة الطبقة العاملة، وعموم الكادحين والعاملين بأجر من أجل مطالبهم وحقوقهم المختلفة، وأي اقتصاد تريد، وشكل الدولة والمجتمع الذي نطمح إليه. وبالتالي عليها إشراك جميع العاملين في صياغة هذا البرنامج لجعل بيئية العمل النقابي أكثر كفاءة وفاعلية، ويجب على النقابة العمل في جميع الأوقات لتحسين ظروف وشروط العمل، وأن تسير عملية التحسين باستمرار دون توقف، فالتغيّرات الصغيرة يمكن أن تكون لها تأثيرات كبيرة في المستقبل.

الطبقة العاملة

عمال شركة موريتل يدخلون في إضراب عن العمل

بدأ عمال شركة موريتل أكبر شركة للاتصالات والتي تقدم خدمات الهاتف والإنترنت، في جميع مناطق موريتانيا. يوم الثلاثاء 12 تموز 2022 إضراباً عن العمل لمدة عشرة أيام يستمر حتى غاية يوم الخميس بعد المقبل، في خطوة تصعيديه أخرى بعد الإضراب الذي شهدته الشهر الماضي. هذا وكانت المفاوضات التي جرت خلال حزيران الماضي مع إدارة الشركة فاشلة، نتيجة لعدم جدية الإدارة في حل الأزمة الاجتماعية، ويطالب عمال الشركة منذ سنوات بتحسين ظروفهم المعيشية، ويقول ممثلو العمال إنهم قدّموا العديد من التنازلات، مؤكدين أن تكلفة المطالب التي تقدموا بها لا تشكل أي عبء على الشركة مقارنة بالأرباح التي تحققها، والتي لا تنعكس على العمال الذين هم ركيزة الإنتاج.

هونداي موتور تتوصل لصفقة أجور لتفادي إضراب العمال

توصلت إدارة ونقابة عمال شركة هونداي موتور الكورية لإنتاج السيارات إلى اتفاق مؤقت حول الأجور بعد الجولة السادسة عشرة من المفاوضات التي عقدت في مصنع التجميع، وهو التعديل الرابع في الأجور على التوالي، بحيث تقوم هونداي التي تعد أكبر شركة لصناعة السيارات في كوريا بإبرام صفقة رواتب سنوية مقابل عدم حدوث إضراب ضخم من قبل عمالها النقابيين وبموجب هذا الاتفاق سيرتفع الأجر الشهري الأساسي بنسبة 4،3%، ومكافأة على الأداء تصل إلى 200% من الراتب الشهري الأساسي، من بين المزايا الجديدة أخرى، دفع مكافأة مقطوعة لكل عامل، وسوف يتم تأكيد الاتفاقية إذا وافق أعضاء نقابة عمال الشركة عليها في التصويت المقرر له.

إضراب قطاعات النقل الفلسطينية

دخل عمال قطاعات النقل العام في مختلف مدن الضفة الغربية، يوم الأربعاء الماضي من هذا الشهر في إضراب عام بالتنسيق مع النقابة العامة لعمال النقل ونقابة أصحاب مكاتب التاكسي، حيث توقفت كافة خطوط النقل الداخلية والخارجية عن العمل، للمطالبة بإنصاف السائقين في ظل الارتفاعات المتتالية لأسعار المحروقات وقطع الغيار، وأفاد ممثل النقابة أنّ الإضراب شمل كافة المحافظات في الضفة، ونسبة المشاركة فيه تجاوزت الـ90 بالمئة، وأشار إلى أن مطالب العاملين في قطاع النقل والمواصلات تنحصر في قيام الحكومة بدعم قطاع المحروقات في ظل الارتفاع الكبير في أسعارها وأن مطالبنا ليست تعجيزية، كما أن النقابات عملت– من باب حسن النية– على تأجيل الإضراب إلى ما بعد عيد الأضحى، بناءً على وعود حكومية بأن يكون هناك حل لمشكلاتنا، ولكن للأسف لم يحصل شيء، بل حصل العكس من خلال استخدام لغة التهديد والوعيد.

فرنسا: عمال مطار باريس ينهون إضرابهم

وافق عمال مطار العاصمة الفرنسية باريس، يوم الجمعة، على إنهاء إضرابهم الذي بدأ قبل أكثر من أسبوع، وذلك بعد التوصل إلى اتفاق رفع الأجور. وجاء القرار بعد عدة ساعات من اجتماع لنقاباتهم في مطار شارل ديغول، حيث تمت خلاله المصادقة على الاتفاقية التي تنص على زيادة في الأجور بنسبة 3% لجميع العاملين في الشركة التي تدير مرافق المطار. وذكرت النقابة أنّ العاملين في مطار باريس صوتوا صباح الجمعة بالموافقة على رفع إشعار الإضراب الذي بدأ الأسبوع الماضي، بعد حصولهم على زيادات في الرواتب، وتنص الاتفاقية على رفع أجور حوالي ألف و800 عامل، وفقاً للتفاصيل التي نشرها الاتحاد العام للعمال.

القطاع الصناعي.. من سيحميه من ناهبيه؟

القطاع العام والخاص الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً في الأوساط النقابية والاقتصادية، وهذا طبيعي كون هذا القطاع الهام هو الدريئة التي جرى ويجري تصويب النيران الغزيرة عليها من جانب قوى السوق، ومن داخل جهاز الدولة، وذلك عبر إجراءات جدّية اتخذتها بحقه الحكومات السابقة والحالية والفرق الاقتصادية الملحقة بها والحجج بهذا الموقف بأنه قطاع يشكل عبئاً على الدولة ومواردها والهجوم عليه خير وسيلة للدفاع عن تلك الموارد التي يمكن تحسينها عبر أشكال أخرى من الاستثمارات التي يمكن أن تكون عائديتها سريعة، ولا تحملنا الأعباء التي تتحملها الدولة، وتصب في هذا السياق جملة القوانين التي صدرت مثل قانون التشاركية وقانون الاستثمار بتعديلاته الأخيرة، حيث تمنّي الدولة نفسها بأن يتزاحم المستثمرون على جلب أموالهم وتشغيلها، وتساعدها بذلك جملة التسهيلات الكبيرة التي ستقدمها الحكومة للمستثمرين، ولا ندري إن كانت تعلم الحكومة بأن رأس المال يحتاج إلى سوق مستقر سياسياً وأمنياً، هذا في حال سمح لرأس المال هذا بالقدوم والاستثمار، لأن هذا المدعو مستثمر ليس حراً في حركته الاستثمارية، بل يخضع للمراكز المالية الإمبريالية، وهي من توجه حركته طالما هذه الحركة تفيد تلك المراكز سياسياً واقتصادياً.

■ محرر الشؤون العمالية

المشاريع الإصلاحية

«المشاريع الإصلاحية» كثرت وتعددت أشكالها ومضامينها، وهي ليست بريئة من حيث موقفها «الإصلاحي»، بل هي كسابقاتها من المشاريع التي طُرحت في عهد الحكومات السابقة وجميعها تؤدي إلى نتيجة واحدة، وهي إضعاف القطاع الصناعي والزراعي لحساب القطاعات الأخرى المسماة بالاقتصاد الريعي، وفي هذا خير لقوى النهب والفساد الكبيرين.

إنّ واقع القطاع الصناعي الآن ليس في أحسن حالاته من حيث الدور الاجتماعي والصناعي وتلبية حاجات الشعب السوري الأساسية، وبالرغم من كل ما تعرض له من نهب وإهمال وتخريب بالإضافة إلى ما جرى من هجرة لكثير من الصناعات- وخاصة النسيجية منها- إلى دول الجوار وإلى مصر وتركيا والأردن حتى بات الصناعيون السوريون في هذه الدول من الأوائل على صعيد الاستثمار الصناعي وغيره من الاستثمارات، ومع هذا فإنه ضمن إمكاناته المتاحة التي وضع فيها- وجرّدته من إمكانية تطوره الطبيعي- فإنه يمكن أن يؤدي دوراً مهماً من خلال مساهمته الفعالة في تأمين الموارد اللازمة لخزينة الدولة، ومع هذا أيضاً ما زال الهجوم مستمراً على دوره.

محاصرة بالإجراءات الإدارية

في الأزمة الحالية المرتبطة بتوفر المشتقات النفطية والكهربائية والنقص الكبير في المواد الأولية وقطع التبديل التي بدونها لا يمكن لعجلة الإنتاج أن تدور. حاول القطاع الصناعي الخاص إيجاد وسد النواقص التي لا تؤمنها الحكومة، سواء في القطاع الغذائي أو في الصناعات النسيجية بالرغم من التكاليف العالية ، وهذا يؤكد على أهمية دعم القطاع الصناعي وتأمين مستلزماته الإنتاجية بشكل عام باعتباره المخرج الحقيقي لتجاوز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أوقعتنا بها السياسات الليبرالية، وجردت بها اقتصادنا الوطني من إمكانية تطوره على أساس تطور الاقتصاد الحقيقي الصناعي والزراعي، التي سعت الحكومات على مدار عقود إلى عرقلة تطوره والتضييق عليه من خلال محاصرته بالإجراءات الإدارية وغيرها من الإجراءات، مما رفع تكاليف الإنتاج، وبالتالي أُعطيت الفرصة الذهبية لموضوع الاستيراد، التي جعلت التحكم بالأسعار أمراً مستحيلاً وجعلت الاحتكار يلعب لعبته في مركزة أعلى للثروة على حساب لقمة الملايين من فقراء الشعب السوري.

إن كل المشاريع المشبوهة لإضعاف القطاع الصناعي والتفريط به ستسقط إذا ما استطاعت الطبقة العاملة وحركتها النقابية التخلّص من القيود المفروضة عليها

الرقابة العمالية والنقابية

إن الحركة النقابية في خضمّ الجدل الدائر حول المشاريع «الإصلاحية المطروحة» تتحمل مسؤولية من موقع الشريك للحكومة في قراراتها وخططها المختلفة في الدفاع عن قطاع الدولة والخاص الصناعي دفاعاً حقيقياً، وهي تعبّر عن شراكتها مع الحكومة في كل قراراتها ومسؤولة مثلها عن النتائج المترتبة عن تلك القرارات، فلماذا الموافقة على إجراءات الحكومة بما يخص الواقع الصناعي بدلاً من مواجهة تلك المشاريع، وطرح بدائل حقيقية تعبّر عن المصالح الوطنية للطبقة العاملة والشعب السوري، والتي من مصلحتها الحفاظ على قطاع الدولة الصناعي قطاعاً رائداً ومتطوراً، وهذا ممكن عبر إعادة تأميم القطاع العام الصناعي من ناهبيه وضخ الاستثمارات الضرورية فيه كي يستعيد عافيته ثانية، وانتزاع حق الرقابة على شركات القطاع العام الصناعي والزراعي من خلال الرقابة العمالية والنقابية على أداء هذا القطاع، وهذا يكون بتثبيت حقوق الرقابة دستورياً، وكيف ستمارس الرقابة دورها، الأمر الذي سيقطع الطريق على كل العابثين من قوى السوق وحلفائهم في الحكومة، لكيلا يبقى قطاع الدولة الصناعي مُسخَّراً لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية وبعدها يُرمى عظماً، وهذا على نقيض من مصالح الشعب السوري، الذي يريد أن يعيش بكرامته وحريته في وطنه.

إن كل المشاريع المشبوهة لإضعاف القطاع الصناعي والتفريط به ستسقط إذا ما استطاعت الطبقة العاملة وحركتها النقابية التخلّص من القيود المفروضة عليها، وتحقيق استقلالية قرارها الذي سيمكنها من الدفاع عن مشروعها في أن يكون قطاع الدولة، وخاصةً الصناعي والزراعي، قوياً وقائداً من أجل التنمية ومواجهة أعداء الوطن بكل تلاوينهم.

موسم الشوندر السكري بين التخطيط والواقع

بدأت عمليات توريد محصول الشوندر السكري - للموسم الحالي - إلى شركة سكر تل سلحب من قبل المزارعين المتعاقدين معها، وذلك من تاريخ يوم 13 تموز الجاري.

■ عبير حداد

تعلن العمليات أعلاه انتهاء المزارعين من تعب عمل دام أشهر عدة بانتظار حصاد نتيجة موسمهم الذي تخللته صعوبات عدة، وبدء دورة تشغيلية جديدة على مستوى معمل تل سلحب، الذي توقف عن العمل والإنتاج منذ عام 2015.

الموسم بين المخطط والواقع

وفقاً لتصريح المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية، أن «الإنتاج المقدر استلامه من الشوندر ما بين 150 إلى 160 ألف طن، يعطي سكراً بنحو 10% من الكميات المستلمة من الفلاحين».

بدايةً، لا بد من التذكير، أن خطة وزارة الزراعة، كانت تهدف لزراعة نحو 8 آلاف هكتار من الشوندر في منطقة الغاب، ولكن تم التعاقد على زراعة 4200 هكتار بناءً على رغبة الفلاحين، وليتم زراعة 3100 هكتار من المساحة المتعاقد عليها وفقاً لتصريح معاون مدير معمل تل سلحب، أي بنقص عن الخطة بحدود 4900 هكتار.

وكان من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى نحو 263 ألف طن من الشوندر السكري، ولكن نتيجة لأسباب عدة تراوحت بين قلة السقاية الناجمة عن قلة الدعم الحكومي لمادة المحروقات اللازمة للسقاية، وارتفاع أسعارها عبر السوق السوداء، وتأخر الزراعة في بعض المناطق، والصقيع، أدت إلى خروج ما يقرب 1300 هكتار من مجمل المساحات المزروعة، ما أدى لانخفاض الكميات المتوقع إنتاجها إلى حدود 160 ألف طن من الشوندر السكري بالنتيجة، أي بنقص عن المتوقع بقدر 103 أطنان شوندر، وبواقع إنتاج بالنتيجة 16 ألف طن من السكر، وفقاً للنسبة المذكورة أعلاه، والذي ما يزال يعتبر إنتاجاً خجولاً، سواء أمام التصريحات الكثيرة للجهود الجبارة التي أعادت تشغيل معمل تل سلحب، أو إذا ما تمت مقارنته بالاحتياج السنوي لسورية من السكر والمقدر بـ 709 آلاف طن سنوياً، وفقاً لتصريح سابق لرئيس قسم بحوث الشوندر السكري في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية.

ما يعني، وبحال تم إنتاج الكمية المخططة من السكر وفقاً لنسبة الاستخراج، أنه لا بديل عن عمليات الاستيراد لتغطية الاحتياج السنوي من السكر للبلاد، وما نزال بحاجة لدعم وجهود وطنية كبيرة للدفع نحو إعادة الألق لزراعة الشوندر وإنتاج السكر.

معمل تل سلحب

أوضح المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية: أن «إقلاع المعمل مجدداً، تم بفضل الجهود الجبارة التي بذلها الفنيون والعاملون بالشركة، في صيانة آلاته وخطوط إنتاجه.

حيث تم إصلاح جهاز الأشعة في أعلى فرن الكلس على ارتفاع 30 متراً، وهو ذو منشأ خارجي وموجود منذ تأسيس الشركة، وكان من الصعوبة تأمين قطع تبديلية له بسبب الحصار الاقتصادي، وقد أصبح جاهزاً للعمل.

من المهم إعادة تشغيل ما تبقى من معامل وذلك مشروط بإعادة إحياء الزراعة في كافة الأراضي الآمنة التي كانت تزرع سابقاً بالشوندر

إضافة إلى إعادة تأهيل لوحة التحكم الرئيسية في قسم السكاكين والديفزيون، ولوحة التحكم الكهربائية الخاصة بتشغيل قسم كسارات الحجر الكلسي، وإعادة تأهيل قبّانات الشوندر والتفل.»

كما أضاف، أن «تلك الصيانات بالأيدي الوطنية الخبيرة، وفرت مئات الملايين على خزينة الدولة».

سيجري تشغيل المعمل طيلة فترة استلام المحصول، المقدر بـ 160 ألف طن، وسينتج المعمل ما يقارب 16 ألف طن من مادة السكر، بمعدل طاقة إنتاجية للمعمل مقدرة بـ 3800 طناً يومياً، بالإضافة إلى إنتاج مادتين ثانويتين، هما: التفل، حيث يستخدم كعلف، والثانية: المولاس، والذي يعتبر مادة أساسية في صناعة الخميرة، التي تدخل في إنتاج وتصنيع مادة الخبز، الأمر الذي سيوفر كلف استيرادها بالقطع الأجنبي على خزينة الدولة.

الجدوى الاقتصادية

على الطرف المقابل، لا بد من طرح السؤال التالي: هل سيحقق تشغيل معمل تل سلحب جدوى اقتصادية من كمية الإنتاج المقدرة بـ 160 ألف طن شوندر؟ والتي في أحسن الأحوال ستنتج 16 ألف طن من السكر، إذا ما قارناها بكميات تعود لسنوات سابقة، كانت تحتل فيها منطقة الغاب المركز الأول بإنتاج الشوندر على مستوى سورية بواقع 300 ألف إلى 400 ألف طن سنوياً لوحدها!

وواقع الإنتاج الخجول هذا، هل سيغطي تكاليف صيانة وتشغيل المعمل وأجور العمال طيلة فترة تشغيله؟!

ونحن هنا لا نقلل من أهمية تشغيل معمل تل سلحب عبر الجهود المحلية، والذي يعدّ خطوة إيجابية، بل وتحفيزية، يجب أن يحتذى بها للعمل على إعادة تشغيل ما تبقى من معامل أخرى تابعة للمؤسسة العامة للسكر بجهود فنية محلية، والتي توقفت نتيجة لتضررها بسبب الأعمال العسكرية خلال سنوات الأزمة، حيث يوجد في سورية ستة معامل تابعة للمؤسسة العامة للسكر، منها: شركة سكر حمص، وشركة سكر دير الزور، وشركة سكر الرقة، وشركة سكر مسكنة، وشركة سكر الغاب، وشركة سكر تل سلحب.

فمن المهم إعادة تشغيل ما تبقى من معامل تابعة للمؤسسة، ولكن لابد أن يكون ذلك مشروطاً بإعادة إحياء الزراعة في كافة الأراضي الآمنة التي كانت تزرع سابقاً بالشوندر، لتحقيق جدوى اقتصادية حقيقة تغطي تكاليف التشغيل والعمالة، مع هامش ربح مجدي، ولإعادة الاعتبار لإنتاج السكر في سورية كما السابق، بكميات إنتاج تغطي جزءاً هاماً من الاحتياجات المحلية.

مع ضرورة التأكيد على توفر العوامل الأساسية الأكثر أهمية في إنجاح أية خطة زراعية، من تقديم الدعم الكامل للزراعة عبر توفير البذار والأسمدة والمبيدات، والمحروقات اللازمة لعمليات السقاية، وتقديم سعر تسويقي محزٍ، بحيث يغطي تكاليف الإنتاج التي تكبدها المزارع طيلة أشهر الموسم، والتي إذا ما توفرت ستوفر على خزينة الدولة تكاليف الاستيراد بالقطع الأجنبي، وخصوصاً في ظل الأزمة الغذائية العالمية الراهنة، ومثل هذه الخطوة بحاجة لجهود وطنية حكومية تضع مصلحة البلاد والعباد فوق كل اعتبار، بعيداً عن مصلحة القلة الناهبة والفاسدة وحيتان الاستيراد.

بانوراما: ما الذي قلناه حول

«أستانا» (1)

تعقد يوم الثلاثاء القادم، 19 تموز، في طهران، قمة لمسار أستانا حول سورية، تضم رؤساء الدول الثلاث «روسيا، تركيا، إيران».

■ مركز دراسات قاسيون

وتأتي هذه القمة ضمن أجواء دولية جديدة بالكامل؛ فعدا عن الوضع الأوكراني وسلسلة الأزمات الاقتصادية التي تضرب العالم، فإنها تأتي أيضاً بعد الفشل المخزي لزيارة بايدن إلى المنطقة، وفي خضم تقدم متسارع لمجموعة بريكس وتفاهماتها الدولية والإقليمية وبكل الاتجاهات.

الأهمية الإضافية لهذه القمة تتركز في أنّ هذا المسار، أي مسار أستانا الذي انطلق نهاية عام 2016، قد حقق حتى الآن مهمتين أساسيتين هما وقف إطلاق النار في سورية، وإبقاء الحل السياسي وفقاً للقرار 2254 على قيد الحياة، ولكن دون تنفيذ، وقد وصل الوضع بالبلاد إلى الحد الذي بات معه استمرار عدم تنفيذ الحل الشامل تهديداً لكل ما أنجز سابقاً، بما في ذلك تهديداً لاستمرار وقف إطلاق النار، وبات من الضرورة بمكان رفع مستوى عمل أستانا من الإطار الميداني إلى الإطار السياسي، أي أن تتولى أستانا زمام المبادرة بتنفيذ 2254، سواء أراد الغرب الاشتراك أم لم يرد... والواضح أن اشتراكه في الحل منذ البداية كان بغرض تعطيله ومنعه.

ضمن هذه البانوراما، نستعرض بشكل مكثف موقف «الإرادة الشعبية» من مسار أستانا عبر السنوات الماضية ابتداءً من عام 2017، وذلك باستخدام اقتباسات مما نشر في قاسيون حول الموضوع خلال هذه الفترة، وبشكل خاص: دعوة مسار أستانا لاتخاذ زمام المبادرة في تنفيذ الحل دون انتظار الغرب الذي سيستمر بالتعطيل ما استطاع إلى ذلك سبيلاً...

أستانا: دولياً وإقليمياً

«في ملف اللجنة الدستورية يحاول الأمريكيون أن يعرقلوا عبر «سياستهم الجديدة» في المجموعة المصغّرة، ووضع شروط، بل نتائج، لعمل اللجنة قبل بدئها. وهم بهذا لا يخالفون فقط القرارات الشرعية الدولية كالقرار 2254 التي تؤكد أن مصير السوريين يجب أن يحددوه بأنفسهم. بل يخالفون الموازين التي تقول إن الأمريكيين في العملية السياسية أقل قدرة على وضع الشروط، فكل ما أنجز حتى الآن كان منتزعاً منهم، وتم عبر العلاقات الدولية الجديدة، وما أفرزته في أستانا وسوتشي...

إن الأمريكيين إذ يعتمدون التسويف غاية ووسيلة في الأزمة السورية، فلأنهم يعلمون أن أفق الفوضى والتقسيم أصبح مغلقاً، ولكن لا حيلة بيدهم فالرضوخ السريع للميزان الجديد لعالم اليوم، ليس بالأمر الهين إطلاقاً، وإنْ كان سيحدث عاجلاً أم آجلاً».

من «التسويف... أقصى الطموح الأمريكي»، 15 تشرين الأول 2018

«يفقد فهمه للواقع، ويقع في أخطاء تتدرج من صغيرة إلى كبرى بالمعنى الوطني، من ينظر إلى أستانا بوصفها تفاهماً مؤقتاً أو عابراً يتعلق بسورية.

إنّ جدول أعمال التحالف الثلاثي يضم قائمة طويلة من القضايا تتعلق بمجمل المنطقة، وإحداها سورية... وطول هذه القائمة وعمق هذا التحالف، مردهما أن التحالف ذاته ليس إلّا أحد تعبيرات توازن القوى الدولي الجديد الذي انزاح مركزه نحو الشرق، لأول مرة منذ 500 عام بقي فيها مركز الثقل في الغرب...

إنّ تكريس ابتعاد تركيا عن المعسكر الغربي واقترابها المتسارع نحو الشرق، بعد أن لعبت دور شرطي غربي منذ تشكلها بعد الحرب العالمية الأولى، ليس مصلحة تركية فحسب، بل ومصلحة سورية أيضاً».

من «افتتاحية قاسيون 903: العلاقات السورية-التركية والعالم الجديد»، 3 آذار 2019

«إن أستانا توجه النظر والتفكير صوب سورية، ولكن إذا نظرنا إلى الخريطة وأضفنا لهذه الدول الثلاث التنين الصيني سنجد لوحة مذهلة تبدو فيها الدول الأربع كطوق دائري يحيط بآسيا الوسطى بأكملها، ويشكل معها آسيا كلها تقريباً... ربما تكون هذه هي المرة الأولى في التاريخ الحديث التي تنشأ فيها إمكانية نظرية وعملية لتطويق الخلافات والتوترات عبر الرباعي الذي أشرنا له، والذي باشر العمل فعلياً في حل جملة من الصراعات...

إحدى ثيمات الصراع البيني ضمن المنطقة، والتي لعب الغرب عليها خلال العقود الماضية، والأمريكان خاصة، هي الفالق السني الشيعي... والتقارب الحاصل ضمن أستانا بين أكبر دولتين فيهما أكبر عدد نسبي من الشيعة والسنة، أي إيران وتركيا، أوقع ضرراً قاتلاً في هذا الفالق... وبكلمة، فإنّ أستانا بهذا المعنى، هي ضربة في الصميم لمخطط الفوضى الخلاقة، الذي لا ينبغي أن يفهم منه أنّه خطة يجري تطبيقها للوصول إلى حالة جديدة، بل هي بالضبط «أسلوب حياة»، أي: إنّ الغرب والأمريكان المأزومين بالمعنى التاريخي كإمبريالية، لم يعد أمامهم من طريقة للاستمرار إلا عبر فوضى مستمرة يقومون بإدارتها».

من «بعض من جوانب «خطورة» أستانا!»، 14 نيسان 2019

«منظومة أستانا أوسع وأبعد مدى وأعمق من كونها أداة في إطار العمل المشترك لحل الأزمة السورية، فهي أحد تعبيرات التوازن الدولي الجديد الذي تنهار بموجبه تحالفات وعداوات ومنظومات سابقة، لتتشكل أخرى جديدة. منظومة أستانا هي أكبر اختراق شهده التاريخ الحديث في منطقتنا لمعادلة صراع الجميع مع الجميع، التي خلفها الاستعمار الأوروبي وحافظ عليها وعمّقها الأمريكي من بعده.

تشكل المنظومة ضربة كبرى لمفردة أساسية من مفردات «الفوضى الخلاقة» الأمريكية، أي: الصراع «السني– الشيعي».

تمهد المنظومة بتطورها لوضع الأساس لاستقلال وتكامل اقتصادي ضمن الإقليم بداية وضمن آسيا ككل، يطرد خارجاً الأمريكي ودولاره، ويُنهي عقوداً من الاستعمار الاقتصادي لكل هذه البلدان، والقائم أساساً على التبادل اللامتكافئ بآلياته المختلفة وبأداته الأمضى: الدولار المدعوم عسكرياً ونفطياً».

من «ماذا بعد «تلطيف الأجواء الإقليمية»؟»، 23 نيسان 2019

«أمريكا وتركيا أستانا: لهذه التركيا بمجموعها منظومة مخاوف خاصة لدى واشنطن، فهذه الظاهرة لم تكن لسورية وحدها ولن تتوقف عندها، فكما أشير بأعداد سابقة: أستانا تُمثل نواة منظومة إقليمية ناشئة ومبنية كُلياً على هيئة التوازن الدولي الجديد بلا واشنطن وسياساتها، وهي بدورها كظاهرة ولدت في منطقتنا، ستولّد غيرها في مناطق أخرى: قوى إقليمية متحالفة وفقاً لسياسات الفضاء الجديد... مهماتها ومصالحها ستدفع بطبيعة الحال إلى تقليص

أستانا منذ انطلاقه وحتى اليوم...

«2»

النفوذ الأمريكي وحلفائه وصولاً لطرده تماماً، لمعالجة الملفات الساخنة والمحافظة على استقرارها. مما يجعل الولايات المتحدة تسعى جاهدةً لمحاولة كسر علاقة ترويكا آستانا هذه، عبر تعظيم الصراعات مع أعضائها... وليس انتهاء بإدامة الأزمة في سورية وتعقيد الأوضاع فيها».

من «الولايات المتحدة والأرض بين عالمين!»، 13 أيار 2019

«سرّع ظهور فضاء أستانا الجديد من تآكل النفوذ الأمريكي في المنطقة. ذلك الفضاء الذي افتتح عقده مع ترويكا أستانا، روسيا تركيا إيران، ودَفْع الأزمة السورية خطوات إلى طريق الحل، وبذلك أصبح نواة تحالف شرقي جديد، تتزايد قوته باستمرار مع احتمالية انضمام دول جديدة له في وسط آسيا وشرقها.

ويأتي التصعيد الأمريكي الأخير ضد إيران كمحاولة استباقية للحفاظ على معاقل النفوذ الغربية الكلاسيكية في المنطقة. فهذا التصعيد يتخذ من حيث الشكل طابعاً هجومياً، إلّا أنّ قراءة معمّقة لتفاصيله تكشف عن جوهره الدفاعي النشيط».

من «التصعيد الأمريكي- الإيراني: من يهدد من؟!»، 20 أيار 2019

أستانا والملف السوري

«يمكننا فهم درجة التنسيق المتعاظمة بين ثلاثي أستانا، «والصيني رابعهم دائماً»، التنسيق الذي بات يعكس إلى حد ما صورة حلفاء يخوضون حرباً مشتركة وجودية ضد الهيمنة الغربية، ويخوضونها تحت مسمى يخص سورية هو مسار أستانا، ولكن الحقيقة أن مساحة تنسيقهم أوسع من ذلك بكثير، وتشمل بالحد الأدنى بلدانهم نفسها إضافة إلى آسيا الوسطى، وفي الملفات المختلفة الاقتصادية والعسكرية والسياسية...

الوقائع تقول إنّ كل تهويل يسعى الغرب للترويج له حول «عمق» خلافات أستانا البينية، إنما هو تضخيم متعمَّد للخلافات الطبيعية الموجودة، وخاصة بين روسيا وتركيا؛ فمن ينظر إلى حجم ما يتفق عليه، سواء على المستويات العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية، يقطع الشك باليقين بأنّ نقطة اللاعودة في مسألة الاستدارة التركية باتت وراءنا بمراحل... وإذا كانت نتائج القمم الماضية، رغم فاعليتها، تبدو «جزئية» وغير نهائية «أو حاسمة»، فهذا من طبيعة الأمور؛ إذ إنّ الخيار الواضح في مواجهة الهيمنة الغربية غدا مفهوماً وواضحاً للجميع: ينبغي الانتصار بالنقاط، فليست هنالك ضربة قاضية بغياب احتمال الحروب المباشرة».

من «ما الذي يمكن توقعه من قمة أنقرة المقبلة؟»، 16 أيلول 2019

«تحافظ السياسة الأمريكية على مجموعة من الاتجاهات العامة العابرة للإدارات المختلفة. وهي سياسة لها جانبها الإستراتيجي المتعلق مباشرة بطبيعة الفهم والتحديد الأمريكي لـ «الأمن القومي الأمريكي»... ومن بين هذه السياسات الثابتة، الموقف المعادي لصيغة أستانا، ليس ببعدها السوري فحسب، بل وأهم من ذلك بما لا يقاس: ببعدها الإقليمي وإطلالتها الدولية...

الهدف الأساسي من جملة اتفاقات التطبيع التي جرت خلال الفترة الماضية، فيما نعتقد، هو ترتيب المنطقة بحيث تبقى تابعة للغرب بعد الخروج العسكري الأمريكي منها...

بهذا المعنى، فإنّ العداء الذي نراه اتجاه مسار أستانا اليوم، يتجاوز المسألة السورية ويحمل معانٍ مباشرة تخص ترتيب المنطقة بأسرها للمرحلة القادمة...»

من «العمل ضد «أستانا» بوصفه أحد أدوات «التطبيع»!»، 19 أيلول 2021

«منذ أن انطلق مسار أستانا، أصبح واضحاً أن التقارب الروسي- التركي بات مصدراً رئيسياً للقلق بالنسبة للغرب، وخاصة الولايات المتحدة التي لم تدّخر أية فرصة لتقويض ما كان من الواضح أنه علاقة إستراتيجية تعمل خارج نطاق توازن القوى الدولي القديم، وضمن الجهود التي تصب في إرساء توازن دولي جديد. وقد امتدت أدوات الغرب المستخدمة في التأثير على هذه العلاقة على طيف واسع من الإجراءات بينها: اقتصادية وسياسية/ دبلوماسية وعسكرية وإعلامية».

من «العلاقة الروسية- التركية: «عيون مغلقة على اتساعها»!»، 10 تشرين الأول 2021

«منظومة أستانا ومنذ نشأتها، ورغم ما تبدو عليه من غرابة من وجهة نظر تركيبتها، إلّا أنّ هذه الغرابة بالذات هي عنصر قوتها الأساسي؛ فهي غريبة وفقاً للعالم القديم وتموضعاته وتحالفاته، ولكنها طبيعية جداً ضمن إحداثيات العالم الجديد، وتوازناته؛ فهذه المنظومة تشكل بجوهرها أحد التعبيرات الأولية- على المستوى الإقليمي- عن طريقة تكوين العالم الجديد ما بعد الغربي...

إنّ انتقال مركز الثقل بالمعنى الدولي، يعني أيضاً انتقال مركز ثقل الحل السياسي السوري؛ والمسألة أكبر من انتقال مكاني من جنيف إلى غيرها، بل أهم من ذلك أنها انتقال نحو منظومة تصب مصالحها في تحقيق الحل وتنفيذه».

من «افتتاحية قاسيون 1077: جاء دور مجموعة أستانا!»، 3 تموز 2022

«يعلن حزب الإرادة الشعبية تأييده لاتفاق مناطق خفض التوتر، الذي تم توقيعه في لقاء أستانا الأخير، ويرى فيه خطوة جديدة على طريق تثبيت وقف إطلاق النار، الذي يكتسب أهمية سياسية وميدانية من جهة فتح الطريق لاستئناف مفاوضات جنيف، والحد من نزيف الدم السوري، ورداً ملموساً على محاولات التقسيم بحكم الأمر الواقع، والظرف الناشئ في ظل الأزمة».

من «تصريح الناطق الرسمي باسم حزب الإرادة الشعبية»، 6 أيار 2017

«لا شك بأن هناك من يريد أن يحول التفاوض، إلى طبخة بحص على نار تعقيدات المشهد، وتناقض المصالح، الإقليمية والدولية، ونظرة كل طرف إلى تقدم المسار السياسي، واتجاهاته، ومآلاته المفترضة، وأن هناك من يرى في التفاوض بازاراً لتمرير مصالحه الخاصة، وابتزازاً للطرف الروسي وإحراجه، باعتبار أن هذا الطرف هو الداعي والراعي والدافع الأساسي باتجاه تقدم العملية السياسية. ولكن مجرد انعقاد الاجتماع، رغم حملة التهويل والتصعيد التي كانت وما زالت تخيّم على المشهد، يؤكد من جديد حقيقة أساسية: بأن خيار المضي في إيجاد مخرج سياسي للأزمة السورية بات خياراً إلزامياً لكل القوى، ولم يعد هناك أحد من القوى المعنية، الدولية والإقليمية والسورية، يمتلك الجرأة بالامتناع عن الحضور، أو حتى وضع شروط مسبقة».

من «إلى أستانا دُر»، 8 تموز 2017

«هذا المسار الإبداعي... أخرج ملايين السوريين، ومناطق واسعة في البلاد من ساحة العمليات العسكرية، وأكد إمكانية تفاهم السوريين فيما بينهم، وعزل المتشددين والمتطرفين والتكفيريين والإرهابين، في حال توفر ضامنين جديين... الجانب الأهم، هو: أن هذا التقدم فيما يتعلق بالواقع الميداني- العسكري، وهذا الإجماع الإقليمي والدولي والداخلي، يجب أن يترجم في مفاوضات جنيف».

من «افتتاحية قاسيون 828: رسائل من أستانا»، 16 أيلول 2017

«إن التخوفات من مسألة التقسيم ستظل قائمة طالما لا تزال الأزمة السورية مستمرة، والحق أن هذه الأخيرة تتراجع خصوصاً بعد اتفاقات أستانا حول مناطق خفض التوتر وتراجع «داعش». أما الخوف من مناطق خفض التوتر، فهو قائم في حال استمرت هذه المناطق طويلاً... وعليه، فلكي نتجاوز خطر التقسيم، ينبغي استكمال الانتصارات العسكرية التي تجري الآن بالذهاب مباشرة إلى الحل السياسي وإلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254».

من «تنفيذ 2254 ضمان وحدة سورية»، 23 أيلول 2017

هناك من يروج أن الأمور قد انتهت على أساس «التقدم الجاري على الأرض السورية... وبث الروح عبثاً في مقولة الحسم العسكري على حساب الحل السياسي في البلاد... ويحاول أن «يهرب» من الاستحقاق السياسي الذي لم يعد محل نقاش على الأصعدة كافة. هؤلاء تحديداً يرعبهم القرار الدولي 2254، ويرعبهم أكثر اتفاق القوى الفاعلة في سورية على أن لا حلَّ عسكرياً يمكنه إنهاء الأزمة السورية. فهؤلاء اعتاشوا من الأزمة، وانقطاع حبلها لغير مصلحتهم يعني انقطاع عقد النهب الذي «يسنون أسنانهم» على استكماله وزيادته... هل ما يجري اليوم في حلب وحمص ودرعا وإدلب.. إلخ من تعميم لمناطق وقف التصعيد، والتي جرى الاتفاق عليها في إطار عملية أستانا، هي «تقدمات عسكرية» أم «تقدمات سياسية»؟ ولمصلحة من يجري وضع المسارين بخلاف بعضهما البعض؟ لقد أثبتت نتائج المعارك التي جرت مؤخراً في البلاد الأهمية القصوى والأساسية لعملية التزامن والتلازم بين المسارين العسكري والسياسي».

من «تقدمات سياسية أم عسكرية؟»، 24 أيلول 2017

«يمكن تلخيص أهم ما أنجزته أستانا حتى الآن بالنقاط التالية: الانتقال من حالة الصدام الشامل، التي كانت ممتدة على كامل مساحة الأرض السورية، إلى صدامات جزئية، مما وفّر أرواحاً ودماً

«3»

بانوراما: ما الذي قلناه حول

سورياً، وأفسح المجال للتفكير على الأقل بالوصول إلى حل سياسي بعيد عن احتمالات كسر العظم، التي لا أساس موضوعياً لها «الحسم والإسقاط». التقليص التدريجي لنفوذ عدد كبير من الدول التي كانت متدخلة ضمن الشأن السوري...

تقليص مساحات القتال والعمل المسلح بشكل متسارع، وخاصة في الأشهر الأخيرة، وهو الأمر الذي يعزز احتمالات اقتراب الحل السياسي، ويسقط الذرائع من المتشددين في مختلف الأطراف، والتي لطالما تمسكوا بها للهروب من استحقاقات الحل، الكبيرة منها والصغيرة.

أجرت أستانا فرزاً جدياً ضمن القوى السورية في الطرفين، فبات واضحاً ضمن كل «طرف» من يسعى للحل فعلاً، ومن يقول بذلك ويفعل ضده، وهو ما يساعد على إعادة ترتيب القوى بما يسمح بعزل المتشددين.

اشتغل مسار أستانا كمحرك دافع لعملية جنيف...

ساعدت أستانا بشكل حاسم في تكوين معادلة صلبة ومتماسكة، هي: ثلاثي «جنيف، أستانا، سوتشي» التي عملت في الفترة السابقة للحفاظ على القرار 2254 «وكان المستهدف الأساس من كل التصعيد خلال الفترة الأخيرة بما في ذلك العدوان الثلاثي»، والتي ستعمل في الفترة القريبة القادمة على تنفيذه».

من «أستانا 9 هل تأخر كثيراً؟»، 14 أيار 2018

«من الواضح أن تركيا تحاول الاستفادة من الوضع الناشئ، في ظل تعقيدات الأزمة السورية، لتحقيق أجندات خاصة بها، ولكن وجود الطرفين الآخرين، وطبيعة الترويكا، ووظيفتها المحددة في بيانها التأسيسي، وتأكيد البيان الختامي للجولة الأخيرة على وحدة الدولة السورية، وسيادتها واستقلالها من جديد، تشكل ضمانات كافية وإشارات كافية، بأن المحاولات التركية لن يكتب لها النجاح، ناهيك عن أن مسار أستانا هو بالأصل مسار داعم لمسار جنيف وليس بديلاً عنه، الذي تُجمع كل القوى والقرارات الدولية الصادرة عنه، على استعادة القرار والسيادة السورية كاملة غير منقوصة».

من «علاء عرفات لـ «هاشتاغ سوريا»: مجرد استمرار «أستانا» هو أمر إيجابي»، 20 أيار 2018

«إنّ مسار أستانا، وهو المسار الوحيد الذي حقق نتائج على الأرض حتى الآن، كان ولا يزال داعماً أساسياً وأداة أساسية لمسار جنيف، بما يعنيه من تطبيق شامل للقرار 2254، وليس جنيف بوصفه مكاناً للعبث وتأجيل الحل، وتعميق الكارثة كما يريد له الأمريكيون أن يكون، وأولئك الذين لا يخفون معارضتهم لأستانا، أو أنهم يتعاملون معها على مضض ظاهر بوصفها أمراً واقعاً، هم أنفسهم، وأياً تكن الجهة التي ينتمون إليها شكلياً، هم في نهاية المطاف معادون لـ2254، وإنْ تعددت أسبابهم ومصالحهم، أو تقاطعت، أو حتى تطابقت، في كثير من الأحيان!»

من ««كلام حق»... ولكن!»، 3 حزيران 2019

«ثلاثي أستانا لم يدّع لنفسه يوماً، أن من صلاحياته البت منفرداً في ملف سياسي كملف اللجنة الدستورية، بل أكد مراراً: أنّ الهدف الأساس من هذه الاجتماعات هو حلحلة الشؤون العسكرية، بما يسمح بالتقدم بشكل متوازٍ في الشؤون السياسية... بات من المعتاد أن تجريَ دفعة صغيرة للملف السياسي بعد كل جولة من جولات أستانا، وهذا ناجم مباشرة عن أن كل خطوة تجري في أستانا لتقليص حجم المعيقات العسكرية، تنعكس سريعاً تقدماً سياسياً».

من «افتتاحية قاسيون 925: أستانا 13... خطوة جديدة على طريق الحل»، 4 آب 2019

«إذا حيّدنا الدعاية المسيسة، وغير الموضوعية، التي تأتي من الأطراف الغربية وحلفائها في المنطقة، ووضعنا في خلفية التفكير الأهمية الاستثنائية لأستانا كمنظومة إقليمية ذات إطالة دولية تنتمي في جوهرها إلى نمط علاقات دولية جديد لا يزال قيد الإنشاء...، فإنّ نقطة الانطلاق المباشرة، هي الملفات الساخنة التي كانت موضوعة على طاولة أستانا، وبالأحرى ما يقال: إنها ملفات أستانا الساخنة، ومناقشة ما جرى ضمنها. الواضح من هذه الملفات، هو «اللجنة الدستورية»، إدلب، المعتقلون، الشمال الشرقي و«المنطقة الآمنة».»

من «أستانا 13... ما الذي تحقق؟»، 6 آب 2019

«مسار أستانا... أكّد منذ لحظة تأسيسه قبل ما يقرب من ثلاثة أعوام، وفي كل اجتماع من اجتماعاته، وفي كل أفعاله، أنه مسار داعم لمسار جنيف؛ جنيف التي تعني دائماً، ليس المكان الجغرافي، بل بالضبط القرار 2254 بتيسير وتسهيل من الأمم المتحدة. وفي سياق إطار أستانا نفسه، جرى عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي مطلع عام 2018، كأداة إضافية، سياسية الطابع، هدفها انتزاع العوائق السياسية أمام المضي قدماً في تنفيذ القرار 2254».

من «افتتاحية قاسيون 941: اللجنة الدستورية و2254»، 24 تشرين الثاني 2019

«إذا أردنا تكثيف ما أنجزته صيغة أستانا في المسألة السورية حتى اللحظة، يمكن لنا أن نعدد الأوجه الأساسية الآتية:

تقليص حدود الحرب على الأرض السورية إلى مساحات محدودة، بعد أن كانت تشمل البلاد بأسرها تقريباً، وهو ما كان نقطة بدء لا بد منها لفتح الباب نحو تطبيق الحل السياسي.

وضع حد للتلاعب الغربي بمسألة الفالق «السني الشيعي» في المنطقة، والذي كان الأداة الأكثر فاعلية في تخريب المنطقة، والذي لم ينته التلاعب به بشكل كامل، ولكن يمكن القول بما يخص سورية، وبثقة عالية إنّ هذا التناقض الثانوي لم يعد قادراً على تفجير الأمور.

كذلك الأمر مع التناقضات القومية ضمن المنطقة، وإنْ كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي حله والتعامل معه، إلا أنّ الصيغة نفسها، صيغة أستانا، باتت ممراً مهماً لوضع أرضية حل شامل للإشكالات القومية، لا في سورية، بل في المنطقة ككل.

تكريس القرار 2254 بوصفه جوهر الحل وخارطته، عبر تأريض التلاعب الغربي بالعملية، بشكل مباشر عبر المجموعة المصغرة، وبشكل غير مباشر عبر المتشددين في النظام والمعارضة.

إنتاج اللجنة الدستورية السورية، والإصرار على إنجاحها رغم كل المعوقات التي توضع في وجهها».

من «ثلاث سنوات على انطلاق أستانا... أين وصلت؟»، 27 كانون الثاني 2020

الغرب والحل السياسي وفق 2254

«منذ أن دخل الطرف الروسي بشكل مباشر على خط الأزمة السورية، وإصراره على أن يقرر الشعب السوري مصيره بنفسه، عبر الحل السياسي التوافقي، بدأت الدول الأوربية المركزية، تتخوف من أن تخرج من «المولد بلا حمص»، ليتعزز هذا الخوف ويصبح قلقاً كلما تقدم الحل السياسي إلى الأمام... لقد ارتسمت معالم الحل السياسي للأزمة السورية بشكلها النهائي، في ظل توازن دولي جديد، وعبر مسار أساسي وهو مسار جنيف، وبدعم مسارات أخرى، مثل: مقررات فيينا، ومخرجات أستانا فيما يتعلق بالوضع الميداني، التي لعبت دوراً تمهيدياً لدفع العملية السياسية، فالثابت والأساسي في عملية الحل السياسي، هو: مقررات جنيف المتلاحقة وخصوصاً القرار 2254، والمفاوضات التي تجري على أساسه، وبالتالي فإن أية مبادرة أخرى، لا معنى لها إذا لم تكن داعمة لتنفيذ هذا القرار، وأية اجتهادات جديدة في هذا السياق، لا قيمة لها، إذا لم تكن تخدم استكمال هذا المسار الذي بات محل إجماع دولي وإقليمي وسوري، ومن المكان الذي وصل إليه... إن إعادة الإعمار المستحقة في سورية، لن تكون إلا إعادة إعمار وطنية سورية، وكما فشل المشروع الاستعماري الغربي في التحكم بمسار الأزمة السورية، عبر التدخل المباشر وغير المباشر، يجب أن تفشل في حصاد نتائج الحل السياسي للأزمة السورية، وعلى الغرب الاستعماري أن ينسى حل أزماته على حساب شعوب العالم، في ظل التوازن الدولي الجديد... وسورية... قد تصبح من خلال الحل السياسي لأزمتها نموذجاً في إطفاء بؤر التوتر أيضاً، وتمتلك كل المقومات كي تصبح نموذجاً جديداً، في الانفكاك من التبعية الغربية التي يراد استمراراها من خلال عملية إعادة الإعمار، واستمرار تقاسم نهب ثروات السوريين بين الناهبين الدوليين والمحليين».

من «افتتاحية قاسيون 829: اللاعب المتسلل... كرت أحمر!»، 23 أيلول 2017

«الأمريكيون يتراجعون، ووزنهم في مختلف الملفات ينخفض. هذه المعادلة العامة، ولكن هذا لا يعني أنه لا دور لهم! الآن، وفيما يتعلق بالملف السوري، الأمريكيون لا يعجبهم بالتأكيد كيف يتطور الملف السوري... وهذه مؤشرات عن عدم قبولهم بالوضع، ورغبتهم بتعقيده بالنسبة للروس وحلفائهم. الطرف الآخر، يدفع الأمور للأمام بشكل أسرع، بحيث إذا تأخر الأمريكيون أو حاولوا العرقلة، يخسرون فكرة العرقلة وحتى اللحاق، وبالتالي، يحاول الروس وضع الأمريكان تحت الضغط أي: أن الأمريكيين كلما حاولوا الإعاقة، فإنهم يعودون بوضع أضعف إلى الملف السوري، وتنخفض إمكاناتهم في السيطرة أو الإعاقة».

من «عرفات: 2254 يتطابق مع مصالح الناس»، 4 تشرين الثاني 2017

أستانا منذ انطلاقه وحتى اليوم...

«4»

«الوقائع العنيدة تقود نحو الاستنتاجات الأساسية التالية:

أولاً: القرار 2254، المصنوع في روسيا والصين أساساً، والذي وافقت القوى الغربية عليه على مضض، وفي نيتها عدم السماح بتطبيقه، كان ولا يزال صراط الحل الذي تدور كل المسارات حوله.

ثانياً: مسارا أستانا وسوتشي اللذان تم استحداثهما لتجاوز التعطيل الغربي لمسار جنيف ولدفع هذا المسار قدماً، ورغم عدم الاعتراف الجدي بهما في بداية الأمر، بل والمحاولات الواضحة والعلنية أحياناً لإفشالهما، فإنهما قد نجحا وأصبحا جزءاً معترفاً به من عملية التطبيق الشاملة للقرار 2254 بالتلازم مع مسار جنيف.

ثالثاً: أهم من ذلك كله أنّ الشرط التعجيزي الجديد الذي طرحته واشنطن على محادثات جنيف، وإذ يكشف مجدداً عداءها الفعلي للحل السياسي في سورية، فإنّه فوق ذلك محاولة فاقعة لنسف مسار جنيف نفسه، محاولة سرعان ما جرى تطويقها ضمن معادلة واضحة: القرار 2254 سيتم تطبيقه عبر المسارات الثلاثة معاً، سواء اشترك الغرب في هذه العملية أم لم يشترك!»

من «المسارات الثلاثة = 2254»، 22 نيسان 2018

«إنّ تصريح دي مستورا تجاه أستانا، يمكن أن يُقرأ ضمن حملة غربية متكاملة الأوصاف ضد أستانا، ويبدو أنّ تلك الفترة بالذات، أي: نهايات الشهر الماضي، وضمن الزخم المحدود والشكلي للعدوان الأمريكي البريطاني الفرنسي على سورية، ساد لدى بعض الأوساط وهَمٌ: أنّ هنالك فرصة لكسر مسار أستانا ولكسر 2254 من ورائه، والعودة بالصراع إلى ما قبل ذلك، إلى صراع مفتوح لا حل له، ولا توافق ولو بالحد الأدنى على اتجاه حله».

من «أستانا 9 هل تأخر كثيراً؟»، 14 أيار 2018

«الاستنتاج النهائي من كل ما أريد قوله هو أنّ الوضع الحالي بخيمته الدولية والتطورات الجارية فيها، ومسار سير الأمور ميدانياً، ومسار سير الأمور سياسياً هو باتجاه الحل السياسي عبر أستانا واللجنة الدستورية».

من «قدري جميل: التغيير ذو اتجاه واحد لا رجعة عنه» 8 آب 2018

«ما ينبغي أن يكون واضحاً أيضاً لبعض الحالمين من الطرفين السوريين، هو أنّ الغرب مُصرّ على عدم حل الأزمة، ولن ينفَع معه غزل سري ولا انبطاح علني، فهو ماض في رفع مستوى عقوباته الاقتصادية، ومستمر في محاولات تأخير وتعقيد خروجه العسكري من الأرض السورية.

ما ينبغي أن يكون أكثر وضوحاً، هو: أن الأزمة السورية ستحل باشتراك الغرب أو دون اشتراكه...

الغرب، كان ولا يزال، معادياً لوجود سورية من الأساس، ولن تكفيه في أزمته أية تنازلات يجري تقديمها سوى التنازل عن سورية بأكملها لكي تتحول لبلد تابع، أو أن تتفتت وتنتفي من الوجود».

من «افتتاحية قاسيون 903: العلاقات السورية-التركية والعالم الجديد»، 3 آذار 2019

«بالتوازي مع السعي المحموم الذي تبذله قوى التشدد من مختلف الأطراف بغرض تعطيل مسار أستانا وسوتشي، وبالجوهر تعطيل مسار تطبيق القرار 2254، تطفو على السطح من جديد جملة من «المبادرات» الداعية لخلق مسار جديد، الشيء الوحيد الواضح ضمنه هو: محاولة نسف كل ما تم إنجازه عبر أستانا...

المطلوب أولاً هو: تعطيل أستانا. ويجري ذلك عبر المطالبة بزيادة الوزن الغربي، وشرعنته، ولا بد في السياق من غض النظر ولو مؤقتاً عن مسائل العقوبات واللاجئين وإعادة الإعمار. ولا بد من نسف اللجنة الدستورية لأنها «انحراف عن جنيف واختزال للحل» وعلى الطريق لا بد من نسف سوتشي بطبيعة الحال، وأستانا ككل، وذلك للوصول أو «عدم الوصول» إلى «حوار وطني» تحت «رعاية الأمم المتحدة» التي لا بد أن يكون «الوزن الغربي» ضمنها هو الأعلى، وبذلك تعود «سيادة السوريين» عبر «مصالحة شكلية» بين أتباع الغرب من هنا ومن هناك، بحيث يبقى الوضع السوري مفخخاً، بل ويجري دفعه باتجاه انفجار أكبر من كل الانفجارات السابقة، على أساس خيالات وأوهام البعض بأنه من الممكن أن يجري منع تغيير الأمور بشكل حقيقي، ومنع تطبيق القرار 2254».

من ««مبادرات» بالمفرق وبالجملة: لا نريد حلاً!»، 7 أيار 2019

«إنّ جوهر الطرح السائد في «المجموعة» المصغرة خلال سنتين مضتا، هو التعطيل؛ لملف اللجنة الدستورية، وكذا ملف إدلب وملف الشمال الشرقي، بالتعاون المباشر مع بعض المتشددين من الأطراف السورية، وبالتخادم غير المباشر مع أطراف متشددة أخرى، والذي بات حقيقة واضحة. وكذلك عبر استخدام الثقل الغربي التاريخي المتشكل عبر نصف قرن ضمن أروقة الأمم المتحدة، التي يكاد سلوكها في أحيان كثيرة يظهر غربياً أكثر منه «دولياً».

إنّ التخوُّف الغربي المتصاعد من «خطوات أستانية منفردة»، سواء في اللجنة أو في غيرها، يعكس في عمقه عجزاً غربياً متعاظماً عن منع احتمال هكذا خطوات، وعن محاربتها جدياً في حال حدثت...

اللعبة الأمريكية في سورية، لم تتغير من حيث جوهرها عبر السنوات الأربع الماضية على الأقل؛ فبعد الفيتو الروسي الصيني المكرر عدة مرات، ومن ثم بعد الدخول المباشر للروسي على خط محاربة الإرهاب مانعاً احتمال انهيار الدولة وتشظيها، باتت مساحة اللعب الأمريكي محدودة من حيث الشكل ضمن أطر الحل السياسي، بشكل خاص بعد صدور القرار 2254 في الشهر الأخير من 2015.

وضمن هذه الأطر، بات مطلوباً الإيحاء بالعمل من أجل الحل السياسي، ولكن في الحقيقة العمل ضده، سواء على الأرض، أو عبر الأطر الدبلوماسية، وحتى عبر الأمم المتحدة نفسها، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، والهدف هو استمرار الاستنزاف واستمرار الحريق لأطول مدة ممكنة؛ فاستمرار عدم استقرار منطقتنا يسمح بحده الأدنى باستمرار الضغط على المنافسين الصاعدين «روسيا والصين»، وبحده الأعلى يمكن له أن يتحول إلى فتيل لإشعال حرائق أوسع تمتد من سورية نحو تركيا وإيران بشكل خاص، ومنهما نحو الصين وروسيا، الأمر الذي إنْ حدث فإنّه لن يؤخر إرساء التوازن الدولي الجديد بشكله الكامل فحسب، بل وربما يسمح بانقلابه مجدداً لمصلحة عودة الهيمنة الغربية».

من «ما الذي يمكن توقعه من قمة أنقرة المقبلة؟»، 16 أيلول 2019

«إنّ أي قارئ موضوعي لمجمل السلوك الغربي والأمريكي– الصهيوني خاصة، طوال السنوات الماضية، يمكنه أن يجد ما يكفي ويزيد من الأدلة الدامغة على أنّ الثابت الأساسي في السياسة الأمريكية اتجاه سورية، ورغم كل تحولاتها، هو منع إنهاء الكارثة، وإيصال سورية إلى إحدى نهايتين: إما إنهاء دورها الوظيفي بالمعنى الإقليمي كحد أدنى، وإما إنهاؤها نفسها كوحدة جغرافية سياسية كحد أعلى».

من «افتتاحية قاسيون 1044: أستانا + الصين قاطرة 2254»، 14 تشرين الثاني 2021

«5»

بانوراما: ما الذي قلناه حول أستانا منذ انطلاقه وحتى اليوم...

الدور المطلوب من أستانا

«إذا عممنا المنطق المتحقق على الأرض... والمكون من مفردتين أساسيتين: أزمات مستعصية دون حلول، وهجوم وتصعيد أمريكي متعاظم يسعى ويهدد بكل أنواع الانفجارات الداخلية، وفي إطار الفوضى «الخلاقة»، فإنّ القانون الموضوعي لبقاء التعاون الثلاثي وقدرته على تحقيق مهامه، لبقاء أستانا وقدرتها على تحقيق مهامها، هو التوسيع اليومي لهذا التعاون إلى حدود أوسع وأكبر من الثلاثي؛ وبكلام آخر: إنّ أستانا تحتاج إلى تحقيق انتصار جديد كل يوم، توسيع جديد كل يوم، مهما كان صغيراً ومتواضعاً، لكن دون التوسيع المستمر فإنّ النكوص هو الاحتمال الوحيد.

بهذا المعنى، ومن وجهة نظر «براغماتية» بحتة، فإنّ ثلاثي أستانا وإن كان من المبكر القول إنه بات تحالفاً، فإنه بات بكل تأكيد تفاهماً إقليمياً عميقاً، وذا إطلالة دولية، كجزء من مشروع إعادة رسم العلاقات الدولية بأسرها، والتي ستسير على «خط سكك حديد قطار الشرق السريع» الذي يشكل البنية التحتية للعالم الجديد».

من «[أستانا»... تحالف، تفاهم، أم تعاون مؤقت؟]»، 20 أيار 2019

«كل خطوة إضافية في تعزيز صلابة ثلاثي أستانا، تعني خطوة إضافية في إضعاف الأمريكي خصوصاً والغربي عموماً في الملف السوري، والعم سام هو في نهاية المطاف أبو الفاسدين الكبار والعملاء بأشكالهم وأنماطهم المختلفة، لا في سورية فحسب، بل وفي المنطقة بأسرها، بوصفه مركز النهب ضمن علاقة مركز أطراف القائمة على التبعية الاقتصادية بالحد الأدنى، والسياسية بالحد الأقصى. وإضعاف الأمريكي والغربي، يعني فتح الأفق أمام التغيير الحقيقي، أمام كسر علاقات التبعية، والانتقال ببلدان المنطقة إلى نمط العلاقات الدولية الجديد، القائم على ضرب التبادل غير المتكافئ، والذي لا يمكن أن يستقرّ فعلياً إلا عبر تفعيل إرادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، وبالخاص السوري فإنه لا يمكن أن يتم إلا عبر التطبيق الكامل للقرار 2254».

من «[قمة أنقرة: دور أستانا الريادي... والحل الفعلي يبدأ قريباً!]»، 24 أيلول 2019

«إنّ من طبيعة الأمور أن تظهر اختلافات في وجهات النظر بين الدول الضامنة لاتفاق أستانا، ولكن حجم معاناة السوريين، وحجم الأخطار التي تتهدّد سورية وكلّ محيطها، كنتيجة لتأخير حل الأزمة، وكنتيجة لرغبة قوى متعددة مُعادية لدول أستانا ولشعوبَ المنطقة ككل، في تفجير المنطقة بأسرها، كل ذلك يؤكد على أنّ المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق الدول الضامنة، هي مسؤولية كبيرة لاستكمال جهودهم الإيجابية تجاه سورية والسوريين عبر رفع درجة التوافق الثلاثي إلى أقصى حد ممكن».

من «[نص رسالة منصة موسكو إلى رؤساء ثلاثي أستانا]»، 24 أيلول 2019

«الازدهار المتصاعد للعلاقات الثنائية والثلاثية ضمن ثلاثي أستانا، وفي المجالات المختلفة، السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، بات يسمح بالتنبؤ بأنّ هذه المنظومة قطعت نقطة اللاعودة بأشواط مهمة، وباتت علاقة إستراتيجية وأساساً في رسم الوجه الجديد للمنطقة، والذي يتطلب استكماله ليس حل الأزمة السورية فحسب، كشرط لازم لا غنى عنه، بل وأيضاً تقريب وجهات النظر مع القوى العربية الأساسية، وصولاً إلى مساعدتها على الاستدارة الموضوعية التي لا مفرّ منها، بعيداً عن الأمريكان وبلطجتهم».

من «[ثلاث سنوات على انطلاق أستانا... أين وصلت؟]»، 27 كانون الثاني 2020

«مسارا أستانا وسوتشي لعبا دورهما التاريخي في الحفاظ على العملية السياسية حية، ومنع قتلها، وتمهيد الأرضية، وخاصة الميدانية، للدخول في الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254... وهذا الدور قد وصل إلى سقفه سواء بما يتعلق بأستانا أو بما يتعلق بسوتشي. ومعنى وصول هذا الدور إلى سقفه التاريخي، أي إنه حقق أقصى ما يمكنه تحقيقه ضمن الإحداثيات الحالية لعمله، ولم يعد يمكنه أن يحقق شيئاً إضافياً دون نقلات نوعية كبرى، جوهرها هو الانتقال نحو التنفيذ الشامل للحل السياسي... أستانا وسوتشي لعبتا دور إنقاذ جنيف ومن خلفه 2254، ولكن لم يعد ممكناً إنقاذ القرار وإنقاذ سورية نفسها دون خطوات كبرى إلى الأمام، تقوم بها الأطراف الوطنية السورية بالدرجة الأولى، وأطراف أستانا بالدرجة الثانية».

من «[افتتاحية قاسيون 1008: ماذا بعد أستانا وسوتشي؟]»، 7 آذار 2021

«على أستانا أن تتجاوز نفسها بأسرع وقت ممكن، وأنْ تنتقل إلى عمل نشيط عبر رفع مستوى التفاهمات البينيّة... وينبغي عدم الخضوع نهائياً لأدوات الابتزاز الغربي الاقتصادية وعلى رأسها ملفا العقوبات وإعادة الإعمار... وربما يصح في هذا السياق أن تدخل الصين كعنصر فاعل في الجانب الاقتصادي...

إنّ ما ينبغي على أستانا الذهاب نحوه بشكل فوري هو مباشرة تطبيق الحل السياسي وفقاً لـ2254، وبغض النظر عن الموقف الغربي، الذي سيضطر في حينه إلى الالتحاق، وسيتحول الإلهاء التكتيكي إلى حوار إستراتيجي فعلي».

من «[ثلاثة مسارات وقطبان: «الحوار الإستراتيجي».. «أستانا» و«تغيير السلوك»!]»، 4 تشرين الأول 2021

«نعتقد في حزب الإرادة الشعبية وفي جبهة التغيير والتحرير أنه آن الأوان كي تلعب أستانا دوراً أساسياً في حل الأزمة السورية على أساس القرار 2254. أستانا نشأت كتفاهم بين ثلاث دول للمساهمة بالحل العسكري للأزمة السورية وقد نجحت بذلك نجاحاً كبيراً، عملياً لم يعد هناك إطلاق نار على الأراضي السورية، مناطق التوتر القتالي أصبحت بؤراً صغيرة، لم يعد هناك قتال شامل على الأراضي السورية، وهذا الفضل يسجل لأستانا. ولكن هذا الموضوع استنفد نفسه، أقصد الدور العسكري لأستانا، وهذا الموضوع إن لم يدعمه الحل السياسي يمكن أن تتبخر نجاحاته، وكيلا تتبخر نجاحاته نرى في ظل المماطلة والتسويف والإعاقة التي يقوم بها الغرب في تنفيذ 2254 أملاً في إبادة واستنزاف سورية، نرى أنه على أستانا دور تاريخي هام جداً وهو المساعدة على تحقيق الحل السياسي على أساس 2254 في سورية؛ أي إنه يجب تطوير الدور النوعي لأستانا وتطوير وظيفتها في الأزمة السورية. إذا استطاعت أستانا أن تصل إلى هذا المستوى الجديد، أعتقد أننا قادرون على حل الأزمة حتى وإن قاوم الغرب ذلك»

من «[مؤتمر صحفي د. قدري جميل]»، 19 تشرين الأول 2021

«الطريق الوحيد العملي والفعلي لحل شامل للأزمة ولتطبيق كامل للقرار الدولي، بما يسمح باستعادة سيادة الشعب السوري واستعادة وحدة أراضيه، وبما يفتح أبواب التغيير الجذري الشامل لمصلحة الشعب السوري، يمر عبر ثلاث مسائل أساسية:

أولاً: الارتقاء بدور ثلاثي أستانا من العمل التفصيلي وخاصة العسكري، إلى مستوى العمل السياسي الشامل، بما يسمح بانتزاع المبادرة نحو تطبيق الحل، سواء رغب الغرب في الانضمام أم لم يرغب.

ثانياً: كي تتمكن أستانا من القيام بذلك، ولكي تخرج من دائرة الابتزاز الغربي، فلا بد من الاستعانة بالصين في الشأن الاقتصادي على الأقل؛ فصيغة «أستانا + الصين»، يمكنها أن تحاصر الحصار الغربي وتحول العقوبات والابتزاز المالي إلى أداة ضد الغرب بدل أن تكون أداة بيده».

من «[افتتاحية قاسيون 1044: أستانا + الصين قاطرة 2254]»، 14 تشرين الثاني 2021

«نطالب دول أستانا التي لها تواجد فعلي على الأرض في سورية، وهي الوحيدة الموجودة على الأرض فعلياً، والتي أخذت على عاتقها إيقاف المرحلة العسكرية من الصراع السوري، ونجحت في ذلك، يجب أن تأخذ على عاتقها مسؤولية تولي الحل السياسي وقيادته، وهي تستطيع ذلك في ظل المتغيرات الجارية اليوم ومن طرف واحد. أراد الغرب أن يلتحق أهلاً وسهلاً، لم يُرد أن يلتحق، مع السلامة، ليس ضرورياً»

من «[مؤتمر صحفي د. قدري جميل]» 24 حزيران 2022

«إنّ سعي إيران لتطويق الأزمة السورية–التركية يعني أن مجموعة أستانا قد بدأت فعليا بخلق ظروف تطبيق 2254 كاملاً على يدها، وهو الأمر الذي أكدت قاسيون ضرورته عبر سنوات متتالية...

إن الدفع بهذا الاتجاه لا يجوز تأخيره أو تعطيله، لأنّ الوقت هو العدو الأكبر لسورية وشعبها... وبالتوازي، فإنّ على القوى الوطنية أن تزيد من تقاربها وعملها المشترك تمهيداً لحل شامل على أساس القرار 2254، يتضمن بالضرورة خروج كل القوات الأجنبية من الأرض السورية، وعلى رأسها الصهيونية...»

من «[افتتاحية قاسيون 1077: جاء دور مجموعة أستانا!]»، 3 تموز 2022

خط سير سرافيس طرطوس- الشيخ سعد.. مشكلة متناوبة

يعتبر هذا الخط من أهم شرايين النقل في محافظة طرطوس، سواء من حيث قربه من المدينة، أو من حيث تفرعاته والكثافة السكانية التي يخدمها.

■ مراسل قاسيون

يَعبُر الخط أعلاه ما يقارب ثلث المدينة من مدخلها الشرقي «الكراج الجديد – الكراج القديم – حتى المشفى العسكري»، ليخترق بعد ذلك أهم حي سكني متداخل بين «المدينة والشيخ سعد ودوير الشيخ سعد»، وتتعدد المنشآت المتنوعة العامة والخاصة على جانبيه، مخترقاً طولياً «قرية الشيخ سعد» حتى آخر نقطة «الوحدة الإرشادية في قرية اسقبولي»، بطول ما يقارب «9» كم، وبعدد سرافيس لا يقل عن «145» سرفيساً، مع كثرة السكان القاطنين في هذه البقعة الجغرافية «كأهم وأكبر تجمع ملاصق للمدينة».

مشكلات تفرعاته

عدد لا بأس به من أهالي القرى التي يعبر طريقها هذا الخط للوصول إلى قراهم «الجوبة- الواسطات- بيت الخطيب- بدرية- بسماقة- وأحياناً «بيللة»...»، ونتيجة لعدم «الجدوى الاقتصادية» لمالكي السرافيس التي تخدم هذه القرى، والناتجة عن خطأ التسعيرة «الكيلو مترية»، وخاصة طرق هذه القرى منها ما يمكن تصنيفه بالجبلي المنهك للآلية بحمولتها الكاملة، وبالتالي أصبحت تكاليف عمل السرفيس أعلى أحياناً من إنتاجه، وبشكل متتال نقل أصحاب هذه السرافيس خطهم عن قرًاهم إلى خطوط أفضل يستطيعون من خلالها سد حاجيات عائلاتهم، وقسم منهم نقل خط سرفيسه إلى خط الشيخ سعد، لأنه أقرب خط إلى سكنه، وبالتالي وجد أهالي هذه القرى أنفسهم بدون خدمات نقل!

ولكثرة المماحكات والشكاوى تم الاتفاق مع أصحاب السرافيس، أبناء هذه القرى، على تخصيص أوقات متناوبة ضمن دور لكل سرفيس في خدمة خط قريته، وبالتالي خروج قسم من هذه السرافيس عن خدمة خط الشيخ سعد في أوقات متناوبة.

جدول مناوبة

ملكية قسم لابأس به من السرافيس على خط «الشيخ سعد» لسائقين يقطنون في مناطق جغرافية بعيدة ومتنوعة، وبنفس الوقت قراهم «كمعظم قرى المحافظة» تعاني من شح خدمات النقل، وللمسافة التي يسلكها السرفيس في نهاية عمله إلى مبيته مساءً، ونفس المسافة صباحاً إلى عمله، وبكمية المازوت القليلة ضمن مخصصاته اليومية، يتم استهلاك القسم الأعظم منها، فقامت اللجنة المسؤولة عن مراقبة الخط بوضع جداول مناوبة، وقسمت السرافيس إلى أربع مجموعات، حيث هذه المجموعة التي سكنها بعيد تعمل في الفترة الصباحية لينتهي عملها بنقل ركاب قريتها وخاصة «موظفي الدولة» والعودة بهم صباحاً إلى عملهم وعمل السرفيس، وبالتالي يكون قد تم حل قسم من مشكلة هذه القرى التي تعاني من مشكلة النقل«وهذا حقها وحق الأهالي التي يخدمها السرفيس في ظل هكذا أزمة»، على حساب خروج تلك السرافيس عن خطها النظامي!

مشكلة المخصصات

المشكلة الأهم والتي تفرعت عنها كل المشكلات هي مشكلة المخصصات اليومية لكل سرفيس، والتي قسمت سابقاً على دفعتين، مما كان يضطر السرفيس للخروج عن خطه مرتين للتعبئة، إلى أن تناقصت إلى «20» ليتراً لتصبح في خزان الوقود بقدرة قادر «17» ليتراً «كما يشتكي من ذلك كل السائقين على الخط».

هذه الكمية من المخصصات تُشَغِّل السرفيس من «3– 4» نقلات ذهاب وإياب من بداية الخط حتى نهايته «حسب قول السائقين»، أي يصبح عمل السرفيس لا يتجاوز ثلث الوقت المخصص له، ولكي يبقى الخط عاملاً ولو بحدوده الدنيا، تم تقسيم عمل السرافيس إلى أربع ورديات، لأن المخصصات لا تكفي للعمل أكثر من ذلك، وكثير من السائقين تحدث عن انتهاء كمية «المازوت» المخصص وهو ضمن ورديته، فيقف عن العمل أمام نظر «الشرطة ولجنة الخط»، لأنه في ظل التسعيرة النظامية غير قادر على شراء «مازوت حر»، فتصبح «التعرفة النظامية» لا تغطي التكاليف!

الآليات القديمة ومساومات التعرفة

معظم السرافيس على هذا الخط قديمة، وللأسعار الفلكية لقطع الغيار «حسب رأي السائقين»، أصبحت الصيانة تستهلك معظم دخلهم، وكثيراً ما طرح في مجلس المحافظة، وفي مؤتمرات نقابة النقل البري، بما يسمى «التسعيرة الميكانيكية» وليس «الكيلو مترية»، حيث يتم وضع «التسعيرة» ليس حسب سعر ليتر المازوت ومسافة الطريق، بل يخضع أيضاً لارتفاع كلف الصيانة ووعورة الطريق.

فلا يمكن مقارنة خط مستقيم وسهل «الحميدية» مثلاً، مع خط «بدرّية» ووضع نفس التسعيرة على أساس «الكيلو متر»، فالأول سهل جداً ولا ينهك السيارة، والثاني صعب إضافة للإنهاك، كما يقول السائق «رجله كابسة على الصاج» معظم مسافة الطريق، يعني صرف كمية وقود أكثر بكثير من الحالة الأولى.

هذه «المساوات» في «التعرفة النظامية»، وضعت أصحاب سرافيس الطرق الجبلية أمام خيارين «أحلاهما مرّ»، إما رفع أجورهم »بالاتفاق مع أهالي قريتهم»، أو بيع السرفيس، أو الانتقال إلى خط آخر أفضل لسيارتهم و«لغلتهم»، وكان الخيار الثاني هو الشائع، وبالتالي خرجت خطوط قرى بالكامل عن أية خدمة تذكر، وأصبح الأهالي يقومون بالاتفاق مع سرفيس خارج الخط «تطبيق» ويتم دفع «ضعف الأجرة» النظامية، وتصبح عملية التنقل لهم أكثر صعوبة من حيث الوقت الزمني المحدد لنقلهم، ومن يتأخر سيبحث عن طرق أخرى أكثر تكلفة أيضاً، وتصبح تلك القرى، إضافة إلى التكاليف العالية في عملية تنقلاتهم اليومية، بعزلة عن محيطها وعن المدينة، لذلك يجب أن تكون هناك عملية «توطين الخط»، أي يكون صاحب السرفيس من قاطني القرية، وأن تكون تسعيرة النقل بالاتفاق بين الأهالي من خلال «الأهالي أنفسهم أو مع من يمثلهم من لجنة الحي أو المختار أو المجلس البلدي ، مع السائق، ومن يمثل الجهات المعنية بذلك، مثل النقابة أو التموين أو لجنة السير».

هذا الخط لا يمكن حل مشكلاته بالسرافيس الصغيرة بل بباصات كبيرة وأهمها «شركة النقل الداخلي» بعد أن تحدّث أسطولها ونظام إدارة النقل في عملها

فهم مشوه للمشكلة

إن منظر المواطنين في أوقات «الذروة» المتجمعين في أماكن متعددة و«المشرشرة» على جانبي الطريق، والركض والتدافع، والعبارات التي تصدر من أفواه البعض.... إن هذا المنظر أقل ما يمكن وصفه، هو الشعور بالذل، وأحياناً تتصاعد المشكلة بالتعبير بكلمات نابية من قبل بعض السائقين باتجاه المواطنين ويقابلها أيضاً نفس العبارات من بعض المواطنين، كلا الحالتين هي «فشة خلق» وفهم مشوه للمشكلة، وتصويب السهام على الهدف الخطأ!

الحلول المقترحة

زيادة المخصصات من المازوت حسب الإمكانية، إلى أن يتم أخذ القرار رسمياً في توصيف بلدة الشيخ سعد ضمن المدينة أو لا، أي تخديمها بوسائط النقل الداخلي «الباصات».

السماح لآليات خاصة أو عامة «النقل الداخلي» بالعمل ضمن مراقبة اللجان المختصة، ضمن التعرفة التي يتقاضاها السرفيس ونفس المسافة التي يقطعها، أقلها من الكراج القديم حتى «الوحدة الإرشادية»، إلى أن يتم إضافة باصات جديدة وغير مستهلكة زمنياً.

أن ينطلق السرفيس ومعه فراغ لا يقل عن «ثلاثة ركاب» في الأوقات خارج الذروة، لأن الكثير من المواطنين يضّطرون لاستخدام هذا الخط من أماكن خارج «الكراج».

إعادة النظر بالتعرفة الرسمية غير المجزية، في ظل غياب أية مساعدة من الجهات المعنية لتخفيف الأعباء عن السائق، مثل المازوت أو مراقبة أسعار القطع التبديلية أو ضريبة الدخل... أو النفقات الأخرى كالرشاوى..

توضيح وخاتمة

كلا الخطين «الشيخ سعد– دوير الشيخ سعد» وللمحيط المتداخل مع عدة قرى في نهاياته «اسقبولة بيت السلطان– بسماقة» إضافة إلى نهاية كل خط من السكان غير المخدمين، حيث لم تعد المشكلة فقط بعملية النقل من الكراج إلى هذه القرى، بل أصبحت المشكلة هي أن تنقل المواطنين ضمن هذه الكثافة العمرانية غير موجود إلا بالطلبات الخاصة، هذا الخط لا يمكن حل مشكلاته بالسرافيس الصغيرة، بل بباصات كبيرة وأهمها «شركة النقل الداخلي» بعد أن تحدّث أسطولها ونظام إدارة النقل في عملها.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك اقتراحاً وخطة للعمل بهذا الشأن، تخديماً لغالبية الأهالي على طول هذه الخطوط، كان قد تم طرحها في اجتماعات مجلس المحافظة في عام 2013، لكنها لم تر النور بعد!

جوازات السفر مجدّداً... تسديد مسبق دون موعد محدد!

في ظلّ الأزمات المتتالية التي يعيشها المواطن السوري، تعود أزمة جواز السفر السوري للظهور مجدّداً، لكن بحلّة جديدة هذه المرة!

■ رند الحسين

فقد أطلقت وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة الاتصالات والتقانة خدمة «تحميل الأوراق الرسمية اللازمة لإصدار جواز السفر» وتسديد رسومه إلكترونياً، محدّدةً مهلة عشرة أيام لاستكمال الأوراق والدفع، بعد تثبيت الحجز على البوابة، ويعتبر الحجز السابق بعد هذه الفترة المحدودة ملغىً في حال عدم استكمال الأوراق خلالها.

قبل الغوص في تفاصيل العملية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ القرار صدر في السابع من شهر تموز الحالي ولكن تمّ الإعلان عنه في الحادي عشر منه! وخلال المدة الفاصلة بينهما كان قد جرى تسريب القرار عبر منشورات على منصة التواصل الاجتماعي فيسبوك، أشارت هذه المنشورات إلى أنّ مدة التثبيت تمتد في الفترة بين 7 إلى 17 الشهر، ثم أصدرت وزارة الداخلية مؤخراً قرار تمديد تثبيت التسجيل حتى 23 من الشهر الحالي.

الحجوزات السابقة في مهبّ الريح

بدأ مسلسل الحجز الإلكتروني لجواز السفر في تشرين الثاني من العام الماضي، في محاولة لحلّ أزمة الازدحام الشديد على أبواب مديريات الهجرة والجوازات في المحافظات، فتحوّل الازدحام من فيزيائي إلى افتراضي!

ولم يمضِ ثلاثة أشهر على إصدار المنصة الإلكترونية للحجز حتى باتت عملية الحجز عمليةً صعبة بسبب تحديد وقت قصير جداً لا يتجاوز الدقيقتين يومياً، ممّا فتح الباب مشرّعاً للفساد عبر دفع مبالغ مالية كبيرة مقابل الحصول على دور في المنصة.

في الشهر الماضي، وخلال يومين فقط، تمّ فتح التسجيل عبر المنصة حتى وصلت الحجوزات إلى أواخر عام 2024، جرى بعدها إصدار قرار بإمكانية الحصول على جواز مستعجل عبر دفع مبلغ قدره 300 ألف ليرة سورية. وصولاً إلى القرار الأخير بإنشاء بوابة لتثبيت الحجوزات السابقة واستكمال الأوراق، ما يضع جميع الحجوزات السابقة على المنصة في مهبّ الريح، مع إمكانية وصول الدور حتى على البوابة المنشأة حديثاً إلى عام 2024 أيضاً، مع فارق أنّ الرسوم مسدّدة مسبقاً.

تفاصيل كثيرة وغموضٌ يلفّ العملية

منذ إصدار القرار والناس يتساءلون عن كيفية السير بهذه «المعاملة الإلكترونية»، إلى درجة إنشاء مجموعات وقنوات يوتيوب مخصّصة لشرح العملية، ورغم ذلك لا تزال مواعيد التسليم الدقيقة رهن إشارات الاستفهام.

إذ كثر الحديث عن احتمال تسليم الجوازات بمواعيد مغايرة للمواعيد المحجوزة مسبقاً على المنصّة، خصوصاً لمن كانت حجوزاتهم في العام 2024، دون إمكانية التأكد من الدور النهائي، أي إنّ المسجلين سيدفعون سلفاً مع مهلة انتظار طويلة وغير محدّدة!

أما الأكثر دهشة فهي المدة المحدودة التي منحت لاستكمال تحميل الأوراق والتسديد لكل من كان قد حجز دوراً مسبقاً عبر المنصة السابقة، وهؤلاء بعشرات الآلاف، إن لم نقل بمئات الآلاف، فالمنصة الجديدة بالنسبة للمسجلين السابقين، مع هذه المهلة الزمنية الضيقة، 10 أو 20 يوماً، ما هي إلا عملية فلترة إلكترونية ستستبعد كل من لم يسعفه عامل الزمن باستكمال المطلوب!

بوابات نهب واستغلال جديدة

لا تتوانى الحكومة عن إبهارنا دائماً بطرق ووسائل جديدة تعبر من خلالها آليات الفساد وشبكات استغلال الأزمات!

فالبوابة الجديدة المخصّصة لتثبيت الحجوزات السابقة وتسجيل الحجوزات الجديدة، تعتبر منصة محدثة تقنياً، مع تبويباتها وتفرعاتها وخدماتها الإلكترونية، لكنها بالمقابل تعتبر بوابة استغلال ونهب إضافية، إذ يستوجب تثبيت الحجز دفعُ 1200 ليرة مقابل كلّ جواز، إضافةً لرسم الجواز نفسه والبالغ 63500 ليرة، ولا يمكن أن تتم عملية الدفع إلا عبر إنشاء حساب بنكيّ أو عبر تحميل تطبيقات مخصّصةً لدفع الرسوم والفواتير بالتعاون مع شركتي الاتصالات سيريتيل وإم تي إن، وهذه العملية طبعاً لقاء بدل خدمات ستستفيد منه هذه الجهات كمقدمي خدمات، بالإضافة إلى ذلك اشتراط تحميل الوثائق من خلال «السكانر»، أي الاضطرار للجوء إلى خدمات بعض المكاتب المختصة من أجل القيام بهذه الخدمة، وطبعاً لقاء بدل خدمة غير محدد أيضاً، ولا ننس طبعاً فتح باب الحصول على الجواز المستعجل بكلفته المرتفعة، ناهيك عن الإجراءات الكثيرة وغير الواضحة التي قد تستوجب دفع مبالغ هنا وهناك.

المنصة الجديدة بالنسبة للمسجلين السابقين مع هذه المهلة الزمنية الضيقة 10 أو 20 يوماً ما هي إلا عملية فلترة إلكترونية ستستبعد كل من لم يسعفه عامل الزمن باستكمال المطلوب!

بكل اختصار الأزمة مستمرة، وما سيجرى عملياً عبر المنصة الإلكترونية الجديدة هو استبعاد الكثيرين ممن سبق أن سجل عبر المنصة السابقة، مع ضمان تسديدات مسبقة من كل المسجلين عبر المنصة الجديدة، دون تحديد مواعيد واضحة لاستلام الجواز الموعود، وفوق كل ذلك هناك مصاريف ونفقات إضافية لقاء بعض الخدمات ذات الطبيعة الإلكترونية ستستفيد منها بعض الجهات الخدمية، وكل ذلك لن يمنع بوابات الفساد القادرة على ليّ عنق الذكاء طبعاً!

خبر عام وتعليق هام.. «في أماكن الألعاب تم تسجيل حالتي وفاة لطفلين نتيجة نزف دماغي»

يقول الخبر: «محافظة دمشق أجرت صيانات لألعاب الأطفال وللأسف بعد الصيانات والرقابة على أماكن الألعاب الخاصة المزعومة هناك زيادة ملحوظة في إصابات الأطفال الناجمة عن السقوط من المراجيح وألعاب العيد، تم تسجيل حالتي وفاة لطفلين نتيجة نزف دماغي».

تعليق: مو غريب تزايد عدد الإصابات... لأن إذا ما بدنا نشكك بموضوع الصيانة فمنعتذر آسفين ع موضوع الرقابة... وإذا كانت الرقابة موجودة فمنحب نقلكن إنو وجودها وعدمو واحد... لأن المصاري بتتجاوز أكبر مخالفة.. والنتيجة انو حياة أطفالنا هي اللعبة.. متل جوعن وبردن ومرضن كمان...

يقول الخبر: «يرى وزير الكهرباء أن الحل الأمثل لأزمة انقطاع الكهرباء وتقنينها لساعات طويلة يكمن في استخدام الطاقات المتجددة، كتركيب سخانات المياه الشمسية، واللواقط الكهروضوئية وبعض العنفات الكهروريحية الصغيرة على أسطح المنشآت الصناعية وغيرها».

تعليق: لك دخيل ها الحل الأمثل إذا في أهضم منو بكل الكرة الأرضية... الحكي بالملايين والجيوب مافيها ملاليم.. لك كل المنشآت الصناعية والمنزلية والمواطنين مستعدين ع أكمل وجه إنو يركبوا ألواح الطاقة واللواقط الكهروضوئية وغيرها من اقتراحات لحل مشكلة الكهربا بس شرطنا الأساسي تكون ع حساب الجيوب العمرانة بمصراااااااااتنا.... من النهب والسرقة.. وإلا كل ها الحل الأمثل ح يبقى خلّبي عين أمك..

يقول الخبر: «تموين دمشق يحدد سعر كيلو شرحات الدجاج بـ 17500 ليرة وصحن البيض بـ 13000 ليرة والفروج البروستد بـ 26 ألف ليرة».

تعليق: والله مو غريب ع التموين هيك شي.. سعرا بسعر الكل.. أدن من طين وأدن من عجين... بالأساس بتكون الأسعار الفعلية بالسوق سابقة لتوقعاتن وتحديداتن... بس لو نفهم ع شو وليش بتطلع هالنشرات.. طالما هية وقلتها واحد..

يقول الخبر: «محافظة دمشق رفعت مؤخراً تسعيرة نقل أسطوانات الغاز الصناعي والمنزلي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المادة وفق آلية البطاقة الذكية وخارجها».

تعليق: منين بدك تقنع يلي برا البلد يرجعوا ع أرض الوطن وهنن شايفين مسائيلنا كيف طالعين– نازلين ع سحب عملة من جيبتنا وع حسابنا؟؟؟ وبعد هل الارتفاع مع سلسلة الارتفاعات التانية.. كلنا سوا مع بعضنا صفقووووووولن..

وزارة حماية المستهلك... لم تنس جزءاً من مواطنيها من هدية العيد

تستمر المفاجآت الحكومية بما يخص رغيف الخبز المدعوم على قدم وساق، ليصل الضرر إلى شرائح جديدة وقطاعات حكومية بعينها أيضاً، والحجة هي القضاء على كل من الفساد وهدر المال العام!

■ نادين عيد

فقد عملت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال أولى أيام العيد على إصدار تعليمات مفادها حرمان كل من لا يملك «بطاقة ذكية أو بطاقة فعالية» من رغيفها المدعوم، وسرت هذه التعليمات على كل من طلاب الجامعات، والمشافي الحكومية التابعة لوزارة الصحة والهيئات الطبية المرتبطة برئاسة مجلس الوزراء في مدينة حلب والجمعيات الخيرية، بما فيها دور الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة في المدينة، لتباع ربطة الخبز لكل هؤلاء بسعرها الحر 1250 ليرة بدلاً من 200 ليرة!

ورغم نفي الوزارة صحة الخبر، فقد أكدت مصادر تابعة للهيئات والجهات سابقة الذكر عبر وسائل إعلام محلية صحته، حيث تفاجأوا في أولى أيام العيد باحتساب ربطة الخبز بسعرها الحر بدلاً من المدعوم، معبرين عن سخطهم، ودهشتهم لسرعة التنفيذ دون إنذار مسبق، ودون كتاب موجه من الوزارات أو المديريات التي يتبعون إليها في محافظة حلب...

الخبر كاذب... ولا دعم بلا بطاقة

نفت وزارة التجارة الداخلية صحة الخبر حول رفع الدعم عن الجمعيات الخيرية ودور الأيتام وغيرها، وبينت أنه يتوجب على كل جمعيّة أو فعاليّة لديها موافقة من الوزارة التي تتبع لها، مثل وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل أو وزارة الأوقاف أو البطريركيّات والكنائس، وحتى الجهات الرسميّة الأخرى، بمراجعة الشركة المصدرة للبطاقة والحصول على بطاقات تسمى «بطاقة فعالية» لها، ومن لم يراجع الشركة عليه أن يفعل ذلك.

وأضافت الوزارة أن شراء الخبز دون بطاقة في المحافظات التي تم تطبيق البطاقة فيها يهدر عشرات المليارات، ويحوّل خسائر الميزانيّة إلى جيوب لصوص وتجار الخبز والدقيق.

كما أعلنت يوم 12 من الشهر الجاري عن إطلاق تطبيق خلال الأسبوع القادم يتيح الفرصة أمام الطلاب والعازبين لإدخال معلوماتهم كي يتم إصدار بطاقة فردية لهم، تمكنهم من الحصول على الخبز بالسعر المدعوم...

بعض التفاصيل والاستشهادات..

تتمثل آلية حصول المشافي على الخبز المدعوم من خلال مخاطبتها لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة المعنية عن حاجتها من الخبز لنزلائها من المرضى، والتي تقوم بدورها بمخاطبة مديرية المخابز بالأمر، أما الهيئات الطبية المرتبطة برئاسة مجلس الوزراء فتوجّه كتاباً بذلك إلى وزارة الصحة، مع تجديد الطلب عند تغيير مدير المخابز في محافظتها.

كما تتقدم الجمعيات الخيرية بطلب إلى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بخصوص حاجتها الفعلية من الخبز، والتي بدورها تحول الطلب إلى المحافظة، حيث يجري الكشف من قبل اللجان المشكلة قبل اعتماد الكمية وفق أسس موضوعية من قبل المحافظة، التي تحيل الموافقة إلى الجهة صاحبة الطلب لصرف مستحقاتها من الخبز المدعوم.

وأكدت مصادر تابعة لكل من المشافي الحكومية والجمعيات الخيرية عبر بعض وسائل الإعلام بعدم تنويه أو تبليغ إداراتها بضرورة امتلاك بطاقة فعالية التي عليهم الحصول عليها أو إعادة تفعيلها لدى الشركة المصدرة للبطاقة الذكيّة للحصول على الخبز المدعوم، مؤكدين أنهم لم يسمعوا بها من قبل!

جميع الإجراءات طالت قوت المواطن اليومي ولم تطَل مراكز الفساد وشبكات النهب والاستغلال التي تعمل وتعتاش على الأزمات التي توفر لها الحكومة أسباب بقائها واستمرارها بدلاً من حلها!

المتضرر واحد

بداية لا بد من الإشارة إلى أنه إن كان لا بدّ من إصدار مثل هذا التعميم وتنفيذه على الشرائح سابقة الذكر، والتي تمثل طيفاً واسعاً من المواطنين، فإنه لا بد من التأكيد على أهمية ترك هامش زمني بين إصدار التعميم وتنفيذه، بحيث يتم منح مدة زمنية كافية لإنجاز معاملات إصدار البطاقات المطلوبة من قبل الشرائح المذكورة، كون الهدف «مكافحة الفساد وهدر المال العام» كما أعلنت وزارة التجارة الداخلية، وليس إلحاق الضرر بمصلحة هذه الشرائح عبر تنفيذ تعسفي لتعميم دون سابق إنذار!

فمثل هذه الخطوة غير المدروسة بنتائجها تعبر عن خلل في ميزان «مستحقي الدعم» الذي ثقبت الحكومة آذاننا به، وهي ربما شكل جديد من التخبط والتسرع بتنفيذ منهجية الحكومة بتخفيض الدعم، والسير نحو إنهائه، والمتضرر هو المواطن بالنتيجة!

الفساد يتسع

اللافت أن كافة المحاولات السابقة وحتى يومنا هذا، بدءاً من إصدار البطاقة الذكية وما سبقها وتلاها من إجراءات تخفيض الدعم كمّاً أو عبر رفع الأسعار، وليس آخراً بعمليات توطين الخبز التي لم تثبت نجاحها، بذريعة ما أسمته الحكومة بـ«توجيه الدعم لمستحقيه»، إنّ كل ذلك لم يمنع أساليب الفساد والنهب التي ما زالت قائمة ومستمرة. فجميع تلك الإجراءات طالت قوت المواطن اليومي فقط، ولم تطَل أو تستهدف مراكز الفساد الأكبر، وشبكات النهب والاستغلال التي تعمل وتعتاش على الأزمات، التي توفر لها الحكومة كل أسباب بقائها واستمرارها بدلاً من حلها!

فالحكومة قد تصدر بعض الأرقام عمّا وفرته إجراءاتها جرّاء عمليات قضم الدعم الذكية المستمرة على رغيف الخبز على حساب معيشة المواطنين وحقوقهم، وتتباهى في ذلك، لكنها حتى الآن مثلاً لم تصدر معلومة واحدة عما وفرته إجراءاتها، الذكية أو غير الذكية، جراء عمليات الرقابة والمتابعة لمجمل عملية إنتاج وتصنيع رغيف الخبز قبل وصوله إلى المواطنين «مستحقي الدعم»، اعتباراً من حبة القمح وليس انتهاءً بدقيق الأفران، بالرغم من الحديث عن مساعي إدخال الذكاء على هذه العملية أكثر من مرة، لكن دون جدوى على ما يبدو، ليس لضعف إمكانات الذكاء لا شك، لكن باعتباره متحكماً به، وموجهاً إلى الحلقة الأضعف المتمثلة بـ«حقوق المواطنين» فقط لا غير، في عملية إعادة تدوير واقتسام للنهب القائم لإعادته نحو جيوب مشرعنيه، بطرق ملتوية وتسميات حكومية مختلفة، وبذرائع ما أنزل الله بها من سلطان...!

شبح «الركود التضخمي»...

تسبب الارتفاع المتواصل في أسعار الطاقة منذ العام الماضي، وتفاقمها بالتزامن مع المواجهة العسكرية التي استثارها الغرب في أوكرانيا، في تذكير العالم بشيءٍ مما عاشه في سبعينات القرن الماضي، حينما احتدم الركود التضخمي في المملكة المتحدة بداية الأمر، مطلقاً شارة البدء لركودٍ مثيل في باقي أجزاء العالم.

■ قاسيون

في أواخر شهر أيار الماضي، قال رئيس البنك الدولي، ديفيد مالباس، في فعالية استضافتها غرفة التجارة الأمريكية: «بينما ننظر إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي... من الصعب الآن أن نرى ما هي الآلية التي تسمح لنا بأن نتجنب الركود فكرة مضاعفة أسعار الطاقة كافية لإثارة الركود في حد ذاتها».

وقبل أسبوع، وعلى هامش مؤتمر وزراء مالية مجموعة «السبع الكبار»، قالت وزيرة الخزانة الأميركية، جانيت يلين، إن «ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة سيكون له آثار على شكل ركود تضخمي، أي انخفاض في الإنتاج والإنفاق وارتفاع في معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم»، وهذه التصريحات تأتي بالطبع في سياق العمل الغربي المحموم لربط ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بالعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، رغم أن هذا الارتفاع سابق للعملية ذاتها بوقتٍ طويل.

تضخم وركود... وفي آن معاً

من وجهة نظر الاقتصاد البرجوازي الذي تم تلقينه للمتعلمين في المدارس والأكاديميات الغربية على امتداد العقود السابقة، فإن مصطلح «الركود التضخمي» هو حالة «من المستحيل أن تصيب الاقتصاد» وذلك لما يجمعه المصطلح من ارتفاع حاد في الأسعار وتباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويقال إن هذا المصطلح صاغه السياسي البريطاني المحافظ، إيان ماكلويد، الذي شغل منصب وزير الصحة في عهد تشرشل ووزير العمل في عهد إيدن، وكذلك وزير الدولة للمستعمرات في عهد ماكميلان. ولم يكن خبيراً اقتصادياً على الإطلاق، لكنه ارتكز إلى موهبته في الشعر، للوصول إلى هذه المصطلح في عام 1965، عندما كان وزير الخزانة في حكومة الظل، حيث قال في خطاب ألقاه في مجلس العموم: «لدينا الآن أسوأ ما في العالم، ليس التضخم فقط، أو الركود فحسب، ولكن كلاهما معاً. إن لدينا نوع مما يمكن أن نطلق عليه تسمية: الركود التضخمي». ومع ذلك، اكتسب المصطلح شهرة حقيقية في العالم بعد وفاة ماكلويد في منتصف سبعينيات القرن الماضي، عندما واجهت الاقتصادات المتقدمة حظراً عربياً على إمدادات النفط على خلفية حرب تشرين عام 1973 بين مصر وسورية من جانب، والكيان الصهيوني من الجانب الآخر. ثم، وبسبب توقف إمدادات النفط العربي إلى الولايات المتحدة واليابان وكندا وأوروبا الغربية، انخفض إنتاج أوبك بنسبة 25%، وقفزت أسعار النفط في السوق العالمية على الفور بحوالي أربعة أضعاف. وعانت الدول المستوردة من نقص حاد في الوقود، واضطرت إلى اتخاذ تدابير تقشفية مختلفة. وعلى الرغم من رفع الحظر بعد 5 أشهر، استمرت أسعار النفط في الارتفاع طوال السبعينيات.

تتأهب الولايات المتحدة لعرقلة الترابط الطاقي بين روسيا وأوروبا، وتستعد للقتال من أجل هذه العرقلة حتى آخر جندي أوكراني أو حتى أوروبي

أزمات الطاقة سابقاً وأزمات اليوم

ما يحدث الآن يعيد إلى الأذهان بعضاً من الأحداث التي وقعت في العالم قبل 50 عاماً. حيث أن الحظر المفروض على موارد الطاقة الروسية اليوم يتم فرضه من جانب الدول المستهلكة لموارد الطاقة هذه، والتي تقدّم المساعدة العسكرية لحكومة أوكرانيا، وهذا من شأنه أن يخلّف تداعيات وتغيرات كبرى على المستوى العالمي لا يمكن لأحد أن يتوهم أن بإمكانه أن يضع لها سقوفاً من الآن.

جدير بالذكر، أن إحدى تداعيات أزمات النفط في سبعينيات القرن الماضي تجسدت في إدخال خطوط أنابيب غاز ضخمة تربط الاتحاد السوفيتي بأوروبا الغربية، والتي كانت تهدف إلى تقليل اعتماد أوروبا الغربية على النفط العربي. وفي الوقت نفسه، كان يتم التخطيط لمشاريع بناء محطات الغاز الطبيعي المسال في القطب الشمالي لتنظيم توريد الغاز المسال السوفييتي إلى الولايات المتحدة للهدف ذاته، وهو زيادة أمن إمدادات الطاقة من خلال تنويع الموردين. لكن ما يسمى بـ«الانفراج» في العلاقات السوفيتية الأمريكية انتهى قبل أن يبدأ أصلاً، حين تأهبت إدارة ريغان في الثمانينيات بشراسة ضد بناء خط أنابيب الغاز السيبيري لتوصيل كميات كبيرة من الغاز من غرب سيبيريا إلى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا. وهو ما يحدث بشكل شبيه اليوم، حيث تتأهب الولايات المتحدة لعرقلة الترابط الطاقي بين روسيا وأوروبا، وتستعد للقتال من أجل هذه العرقلة حتى آخر جندي أوكراني أو حتى أوروبي.

ارتفاع الأسعار سابق للحرب في أوكرانيا

رغم التشابه المذكور آنفاً، إلا أن هنالك أيضاً اختلافات كبيرة وجذرية. فالحقيقة هي أن أسعار الطاقة بدأت في الارتفاع قبل وقت طويل من دخول الصراع في منطقة الدونباس شرق أوكرانيا المرحلة الساخنة، ورد موسكو الحازم على العقوبات المفروضة عليها من جانب بروكسل وواشنطن.

يحوم قبل معركة أوكرانيا

في الربع الرابع من عام 2020، وصل نفط برنت إلى ما يزيد قليلاً عن 44 دولاراً للبرميل الواحد، وخلال الربع الأخير من عام 2021 وصل إلى ما يقارب الـ80 دولاراً للبرميل. حيث بلغ ارتفاع الأسعار ما يقارب 80% وسطياً.

ووفقاً لذلك، ارتفع سعر جالون البنزين في الولايات المتحدة بنسبة 89% – من 1,25 دولار إلى 2,36 دولار «وذلك بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة لسعر البنزين العادي FOB في خليج نيويورك». كما ارتفع سعر الغاز في مركز هنري الأمريكي بنسبة 89% ليصل إلى 172 دولاراً لكل ألف متر مكعب.

وهذا كله يبقى ضئيلاً مقارنة بما حدث لأسعار الطاقة في أوروبا خلال العام الماضي. حيث بلغ متوسط سعر الغاز «حسب المركز الهولندي TTF» في الربع الرابع من عام 2021 1,160 دولاراً لكل ألف متر مكعب. أي أكثر بـ6 مرات أو 607% مما كانت عليه أسعار الغاز في الفترة بين شهري تشرين الأول وكانون الأول من عام 2020. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع سعر الفحم المستورد الذي يتم تسليمه إلى موانئ شمال غرب أوروبا بمقدار 2,5 ضعفاً أو بنسبة 241% – من 66 دولاراً إلى 160 دولاراً للطن الواحد. وعلى سبيل المثال، قفز سعر الكهرباء في المملكة المتحدة بما يقارب 4,5 ضعفاً أو 439%. ما يعني أن هذا ليس تضخماً فقط، ولكن تضخم مفرط.

وفوق ذلك، كان تأثير الأزمة الأوكرانية على أسعار الطاقة منطقياً جداً. في الربع الأول من عام 2022، استمرت أسعار النفط والبنزين والفحم المستورد في الارتفاع في أوروبا. وبلغ متوسط خام برنت أكثر من 100 دولار «بزيادة بلغت ما يزيد عن 26% بالمقارنة مع أسعار الربع الرابع من عام 2021»، والبنزين الأمريكي بنسبة 19% والفحم في أوروبا بنسبة 41%. وذلك على خلفية الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي، رغم أنه تم تأجيله حتى شهر آب.

ومع ذلك، لم يرتفع سعر الغاز في الربع الأول من عام 2022، لا في الولايات المتحدة ولا في أوروبا، وانخفضت أسعار الكهرباء في المملكة المتحدة بشكل طفيف في السعر «بنسبة 4%».

في الوقت نفسه، ومقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، تم الحفاظ على محركات النمو. ففي الولايات المتحدة، ارتفعت الزيادات في أسعار الغاز بشكل حاد منذ نيسان على خلفية تباطؤ نمو الإنتاج، واستنزاف مستودعات التخزين، والطلب القوي من مصانع الغاز الطبيعي المسال التي تنتج الغاز المتجه في الغالب إلى أوروبا.

الصعوبات المتعلقة بالخدمات اللوجستية والإنتاج في بعض القطاعات، بدأت بالفعل في الظهور وستشتد في المستقبل المنظور

ونتيجة لذلك، وصل سعر الغاز في الولايات المتحدة في شهر نيسان إلى 2,5 ضعف ما كان عليه في العام الماضي، وارتفع في شهر أيار الماضي بحوالي 2,7 ضعفاً.

الأسوأ لم يأتِ بعد بالنسبة للغرب

نظراً إلى أن الأسعار المباشرة في الولايات المتحدة ترتبط ارتباطاً مباشراً أيضاً بأسعار محطات توليد الطاقة والمستهلكين الصناعيين والمستهلكين التجاريين «أي السوق بالكامل، باستثناء المشترين الأفراد، الذين يمثلون 17% فقط من إجمالي الطلب البالغ 780 مليار متر مكعب»، فإن الزيادة بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف في أسعار الغاز وضعت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني الأمريكي بأكمله. هذا على الرغم من حقيقة أن واشنطن كانت تحاول ترويج نفسها كمصدر صاف للغاز الطبيعي منذ سنوات، حيث وعدت الولايات المتحدة بتوفير احتياجات العالم بأسره، بما في ذلك أوروبا، ولكنها لم تتمكن من الحفاظ على مستوى مريح لنفسها هي ذاتها في اللحظات الصعبة.

وبالطبع، الوضع في الولايات المتحدة أفضل مما هو عليه في أوروبا، حيث كانت أسعار الغاز بالفعل أعلى بـ 2–3 ضعفاً، بل وقفزت إلى 5–6 أضعاف. ومع ذلك، فإن سوق الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتمد بنسبة 90% على الواردات.

ونتيجة لذلك وصل التضخم في الولايات المتحدة في شهر آذار الماضي إلى أعلى مستوى له منذ 41 عاماً عند 8,5%، وتابع ارتفاعه إلى أن أصدر مكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة بياناته الجديدة يوم الأربعاء الماضي 2022/7/13 ليكشف أن رقم التضخم وصل إلى 9,1%، وفي المملكة المتحدة وصل إلى 7%، وهو ما لم يسبق له مثيل منذ 30 عاماً. وفي الاتحاد الأوروبي وصل التضخم إلى 7,5% وسطياً «قبل عام كان 1,6%». وعلاوة على ذلك، سجلت 5 بلدان من أصل 27 بلداً في الاتحاد تضخماً من رقمين، حيث شهدت إستونيا زيادة في الأسعار بنسبة 19%.

لقد عانت اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة من هذه المشاكل كلها قبل تفاقم وضع الحرب في أوكرانيا. ولا يزال فرض حظر كامل على موارد الطاقة الروسية بعيد المنال، ولكن الصعوبات المتعلقة بالخدمات اللوجستية والإنتاج في بعض القطاعات، مثل الأسمدة المعدنية، بدأت بالفعل في الظهور وستشتد في المستقبل المنظور، ما سيسرع التضخم، ويغذي المخاوف من نقص الطاقة، ويثير تباطؤاً إضافياً في النمو الاقتصادي.

السعودية ومصر وتركيا قد ينضمون إلى بريكس!

لم تمضِ الكثير من السنوات التي كانت فيها بعض الدول الهامة على الصعيد الإقليمي تصنّف على أنّها حليفة أو تابعة للولايات المتحدة، ولبقية دول المركز الرأسمالي. لكننا نرى أنّ بعض هذه الدول، محكومة بمشهد اقتصادي عالمي يعلو فيه شأن القوى الصاعدة بشكل متزايد، مضطرة للتعامل مع الوقائع الجديدة التي تصبّ في مصالحها، ولو عنى ذلك العمل بآليات مصممة في جوهرها لكسر هيمنة المركز الغربي، وبناء عالم متعدد الأقطاب يكون لها فيه شأن أكبر.

■ **لوكاس ليروز***
ترجمة: قاسيون

يبدو أن دول البريكس قريبة حقاً من التوسع. الآن، وفقاً للمعلومات الواردة من المنتدى الدولي للمجموعة، أعربت المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا عن اهتمامها بالتقدم للعضوية. في السابق، طلبت إيران والأرجنتين بالفعل الانضمام إلى بريكس. بهذا، يتضح أن الدول الصاعدة حول العالم ترى في البريكس طريقة لتحسين علاقاتها الدولية، والمساهمة في بناء نظام عالمي جديد.

قالت بورنيما أناند، رئيسة منتدى بريكس الدولي يوم 14 تموز: إنّ ثلاث دول أخرى يمكن أن تنضم «قريباً جداً» إلى المجموعة التي تتكون حالياً من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. ووفقاً لها، أبدى ممثلو كلّ من الحكومة السعودية والمصرية والتركية اهتماماً بالانضمام إلى مجموعة البريكس، وأنّهم يقومون بالفعل بتقديم المتطلبات الإجرائية لإضفاء الطابع الرسمي على الترشح.

لقد أبدت جميع هذه الدول اهتماماً بالانضمام، وتستعد للتقدم بطلب العضوية. أعتقد أن هذه خطوة جيدة، لأنّ التوسع يُنظر إليه دائماً بشكل إيجابي. من الواضح أن هذا سيزيد من تأثير بريكس في العالم. وكما قالت أناند: آمل أن يتم انضمام دول إلى بريكس بسرعة كبيرة، لأنّ جميع ممثلي نواة الاتحاد الآن مهتمون بالتوسع. لذا، سيكون ذلك قريباً جداً.

في نقطة أخرى من حديثها، ذكرت أناند أيضاً، أن الوصول قد لا يحدث دفعة واحدة. وبهذا المعنى، من المتوقع أن يحدث انضمام واحدة أو اثنتين في كل مرة، إذا تم قبول الدول بالفعل للانضمام إلى المجموعة في المستقبل.

ي الواقع، تؤكد كلمات أناند بعض التوقعات السابقة التي ظهرت في التصريحات المماثلة الأخيرة الصادرة عن سلطات أخرى في المجموعة. على سبيل المثال: صرح رئيس إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية في وزارة الخارجية الصيني، لي كيكسين، في إحدى المناسبات، أنه ليس فقط هذه البلدان، بل حتى إندونيسيا أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى مجموعة البريكس.

هناك العديد من البلدان حالياً عند الباب، على سبيل المثال: إندونيسيا، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والأرجنتين. أعتقد أن هناك تفاهماً مشتركاً بأنّ «دول البريكس» بحاجة إلى التوسع، والحصول على «وجوه جديدة».

لماذا هذا الاهتمام الكبير؟

في الواقع، تفسير سبب اهتمام العديد من الدول بالبريكس ودولها بسيط، ويمكن رؤيته في كلمات سفير الأرجنتين لدى الصين، سابينو فاكا نارفاجا، خلال مقابلة أجريت معه مؤخراً: نحن مهتمون بالانضمام إلى مجموعة البريكس لأنها آلية تعاون تتألف بالكامل من الاقتصادات الناشئة. لا توجد شروط مخفية وكل التعاون يعود بالفائدة على الطرفين.

في حين أن الكتل الاقتصادية والتحالفات السياسية التي تقودها دول «الشمال الجيوسياسي» تحكمها دائماً مبادئ أيديولوجية صارمة مرتبطة بأجندات، مثل: الليبرالية الجديدة والرأسمالية البيئية والنموذج الغربي [للديمقراطية]، فإنّ دول البريكس، كونها دولة المجموعة الاستراتيجية والبراغماتية للتعاون بين الدول الصاعدة، ليست مهتمة بأية حال من الأحوال بالأجندات السياسية التي يتبعها أعضاؤها، أو بالمبادئ الأيديولوجية لحكوماتهم. ما يهم في مجموعة البريكس هو تعزيز الشراكة متعددة الأطراف من أجل الوصول إلى مستويات أكثر تقدماً من التنمية، دون تدخل سياسي، أو متطلبات أيديولوجية.

ما يهم في مجموعة البريكس هو تعزيز الشراكة متعددة الأطراف من أجل الوصول إلى مستويات أكثر تقدماً من التنمية دون تدخل سياسي أو متطلبات أيديولوجية

هذا بلا شك موضع اهتمام البلدان التي «يرفضها» الغرب بطريقة أو بأخرى بسبب النهج الذي تدير به سياساتها الداخلية، أو المعاناة من المقاطعة، أو العقوبات، أو مجرد الانتقام من الحصول على بعض الفوائد في المجتمع الدولي. في دول البريكس، ما هو موجود هو مسار يركز فقط على التعاون غير القائم على السيطرة على الآخرين– أو بعبارة أخرى بدون قيود وشروط مسبقة تتعارض مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

يتمتع هذا الجانب الذي تغيب عنه ممارسات الدول الغربية المعتادة، وفكرة هيمنة المؤسسات التي يسخرها الغرب عادة، بميزة إستراتيجية أساسية: السماح للدول المتنافسة بالانضمام إلى البريكس في وقت متزامن، على الرغم من وجود مصالح متناقضة في أماكن أخرى في بعض الأحيان. تتيح المجموعة للدول ذات المصالح المتباينة التغلب على خلافاتها لصالح مصلحة مشتركة أكبر تضمن الفوز لهم كلهم. هذا هو الحال بالضبط بالنسبة للصين والهند على سبيل المثال– وسيكون كذلك الحال بالنسبة لإيران والمملكة العربية السعودية، إذا تم قبول طلباتهما.

من الضروري أن نلاحظ كيف يُعد التوسع بزيادة أهمية البريكس في عمليات صنع القرارات الدولية. تضم المجموعة حالياً 42% من سكان العالم، وتملك 24% من الناتج الإجمالي العالمي. والآن ومع احتمال انضمام أعضاء جدد، ستزداد هذه الأرقام أيضاً، وبالتالي ستصبح المجموعة أكثر ترابطاً وشمولاً. ستكون معظم الطبقات الوسطى الاستهلاكية في العالم ضمن مجموعة البريكس، أو يتم دمجها بطريقة ما– مع الأخذ بالاعتبار التكتلات الاقتصادية التي يشكل أعضاء المجموعة جزءاً منها.

من الناحية العملية، تعني هذه الأهمية الاقتصادية الكبرى القدرة على المساومة في السيناريو الدولي– والتي لا شك أنها تهم الدول الصاعدة– وتساهم في تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب– وتكون لها القدرة على الدفاع عن مصالحها فيه، دون أن تضطر للتحوّل إلى دمية غربية.

*لوكاي ليروز: باحث مختص في العلوم الاجتماعية في جامعة رورال فيدرال يونفرستي في ريودي جانيرو. يعمل كمستشار جيوسياسي.

■ بتصرّف عن:
Saudi Arabia, Egypt and Turkey could join BRICS

التعليم الافتراضي مشاكل من نوع أخر

تعتبر سياسات ونظم التعليم ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول والحكومات، وقد تم إدخال العديد من النظم الحديثة على العملية التعليمية، ومنها: التعليم الافتراضي، الذي يعتبر من النظم المساعدة للطلاب في التعلم واستكماله.

■ ليمار الآغا

وقد كانت سورية من الدول السباقة في تبني نظام التعليم الافتراضي في المرحلة الجامعية، فهل كان هذا النظام مساعداً للطلاب في التعلم؟!

خيارات بديلة- مُكلفة

أصبح التعليم الجامعي بشكل عام من الأمنيات الصعبة التي يسعى الطلابُ وذويهم لتحقيقها، وذلك بسبب جملة من الصعوبات التي تعترضهم وتواجههم والمفروضة بعضها عليهم، والتي تشكل بمجملها عائقاً كبيراً لتحقيق الأمنيات بالحصول على مقعد في إحدى الجامعات الحكومية في «التعليم النظامي»، وبالاختصاص المرغوب فيه.

أمام ذلك، وفي ظل توفر بعض البدائل في أنظمة التعليم الحكومي أو الخاص، فقد بات الباب مفتوحاً نوعاً ما أمام البعض ممن لم تسعفه علاماته للالتحاق بالتعليم النظامي، باللجوء إلى النظم الحكومية الأخرى «موازٍ- مفتوح- افتراضي» لاستكمال تعليمهم، وفْقاً لما يتناسب مع درجاتهم، ولما هو أنسب أو أفضل لهم من تلك الخيارات بحسب الاختصاص المرغوب، حتى وإن كانت التكلفة المالية في هذه الخيارات أكبر، أما بالنسبة للمقتدرين مادياً فإن التعليم الجامعي الخاص متاح، مع تكاليفه المرتفعة طبعاً!

وقد أصبح نظام التعليم الافتراضي الجامعي مستقطباً أكثر مما سبق بشكل كبير، وخاصة خلال السنوات الماضية، على الرغم من تكاليفه التي تعتبر مرتفعة، أولاً: بسبب زيادة فروعه وأقسامه واختصاصاته، وثانياً: بسبب سهولة عملية التعلم من المنزل مع إمكانية التحكم بعامل الزمن بهذا الصدد، أي إمكانية العمل مع الدراسة، وثالثاً: للتخلص من أزمات المواصلات التي باتت من مسببات الإعاقة لمتابعة العملية التعليمية.

ومع ذلك فإن لهذا النظام التعليمي مشاكله وصعوباته الكثيرة، كما غيره من أنظمة التعليم المتوفرة!

مشاكل افتراضية- مرهقة- شاملة

لسوء حظ الطلاب، لم يكن التعليم الافتراضي أفضل حالاً من التعليم الحكومي بأنظمته الأخرى، لأن الدراسة الافتراضية- ومع صعوباتها وتكلفتها الكبيرة- تعد من أصعب الدراسات في سورية، وذلك لعوامل عدة، بحسب بعض الطلاب، منها:

بالرغم من بدء التعليم الافتراضي الجامعي منذ حوالي 17 عاماً، فإلى الآن لا يوجد لطلاب هذه الجامعة بناء وبنية تحتية خاصة بجامعتهم، وبما يكفي لتقديم الخدمات التعليمية للأعداد المتزايدة من الطلاب التي تدخل به كل عام، فإلى يومنا هذا مثلاً، فإن الطلاب يقومون بتقديم الامتحانات بأبنية محدودة ومتفرقة كمراكز معتمدة في بعض الكليات، أي «شنططة وتكلفة وتعب».

سوء التغذية الإلكترونية، وبحسب إحدى الطالبات «نملك أقوى إنترنت «بالبطء» في العالم»، عدا عن مشاكل الشبكة التقنية الأخرى، فلا شبكة ولا سرعة نت كافية توازي احتياجات نظام التعليم الافتراضي.

فوق ذلك، هناك المشاكل الخاصة بنظام وتطبيقات الجامعة الافتراضية نفسها، والتي لا تعمل إلا على أنظمة حديثة تتطلب أجهزة حاسوب متطورة، هذا يعني أننا نتكلم عن الملايين بأسعار الحواسيب المحمولة- المطلوبة.

صعوبات حصول طلاب السنة الأولى على بطاقة جامعية تمكنهم من الدخول لمباني الكليات عند تقديمهم للامتحان، والمشاجرات التي تحصل بينهم وبين «أمن الجامعة» تصل إلى طرق مسدودة في بعض الأحيان، وإن طالت فقد يخسر الطالب الامتحان، لأنه وببساطة يمنع دخول أي طالب يتأخر عن الامتحان لمدة عشرة دقائق.

إضافة لذلك، موضوع الإنترنت وحجم باقاته المفروضة بالاستهلاك وفق معادلة ربحية بحتة لصالح المستفيدين «باقة صغيرة + سرعة أبطأ من السلحفاة شخصياً = مبلغ مادي كبير بالنسبة لرداءة جودتها».

علاوة على ذلك، بما أن المحاضرات «أونلاين» تعتبر مكالمات فيديو، فسيتم بالإجبار استهلاك الباقة كاملةً قبل انتهاء الشهر، وربما بأقل من عشرة أيام من الشهر، وبالتالي فالجميع سيلجؤون لتجديد الباقة، وبالتالي ستكون عائقاً مالياً إضافياً على عاتق الطلاب.

بعد 17 عاماً من تأسيس الجامعة الافتراضية السورية إلا أن عامل الزمن الطويل هذا هو نفسه المقياس التقييمي الذي يبين ما وصل إليه هذا النظام التعليمي من نتائج!

صعوبات ومشاكل فردية

ما سبق من مشاكل وصعوبات، بحسب بعض الطلاب، ما هي إلا «نقطة ببحر»!

فقد تواجه الطلاب مشاكل استثنائية فردية وخاصة كثيرة، ومنها:

عند تسجيل الطالب لمفاضلة الجامعة الافتراضية، وبعد قبوله، يمكن بكل بساطة أن يحذف اسمه وكل معلوماته، هكذا.. مع تحميل الطالب مسؤولية ذلك، ولتذهب آماله وطموحاته المشروعة أدراج الرياح، وبحسب بعض الطلاب فإن ذلك- وإن كان استثناءً ومحدوداً- فيكون عادة لمصلحة أحدهم، من ذوي الواسطة والنفوذ بالحصول على المقعد الدراسي!

مشاكل الكهرباء الغائبة لشحن أجهزة الحواسيب الخاصة بـ«دكاترة الجامعة وليس الطلاب فقط»، فمن الطبيعي أن يكون الطالب جالساً بعدما قام بشحن بطارية حاسوبه الخاص «بطلوع الروح» أن تُغلق أمامه شاشة المحاضرة، والسبب أن شحن «لابتوب» الدكتور قد نفذ من الشحن!!!

والأنكى من هذا، انتظار الطلاب وهم مستعدون لأية لحظة يقوم بها دكتور المادة بالرجوع لمحاضرته، دون التفكير بالعناء الطويل والصعب والحلول المُكلفة التي كلفت الطلاب لشحن «بطاريات لابتوباتهم»!

الـ «إيميلات» هي الوسيلة الوحيدة والمفروضة لتواصل الطلاب مع المعنيين في الجامعة، والطامة عندما يتم التأخر بالرد على بعض إيميلات الطلاب الهامة، أو عدم الرد النهائي عليهم، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مشاكل، بما في ذلك النتيجة الامتحانية لمادة ما مثلاً!

التعليم الافتراضي ما زال يحبو

يعد التعليم الإلكتروني مؤشراً عن التطور في ظل أنماط التطور التكنولوجي عموماً، فهو بالإضافة لكونه أقل تكلفة وعبئاً، يعتبر قفزة نوعية غيرت من شكل ومضمون التعليم وآلياته ووسائله، بحيث أصبح التعلم أكثر يسراً وسهولة لشرائح اجتماعية مختلفة ومتباينة عمرياً.

ولكن في سورية، لم يكن التعليم الإلكتروني بشكل عام، والافتراضي بشكل خاص، بمعزل عن نتائج موبقات السياسات التعليمية المتبعة، كبوابة إضافية للاستغلال والنهب والتضييق على الطلاب وذويهم.

فبعد 17 عاماً من تأسيس الجامعة الافتراضية السورية، ومع التقدير للكفاءات المخضرمة العاملة فيها، إلا أن عامل الزمن الطويل هذا هو نفسه المقياس التقييمي الذي يبين ما وصل إليه هذا النظام التعليمي من نتائج!

فالقضية لا تقتصر على ما ورد من مشاكل وصعوبات أعلاه، مع غيرها الكثير مما لم يذكر باعتباره مشتركاً مع المشاكل الطلابية العامة، بقدر ما ترتبط بغايات وأهداف هذا النظام التعليمي، وهل تطور خلال هذه السنوات أم ما زال يحبو وكأنه مستجد في عالم تتسارع فيه الخطى نحو امتلاك المعرفة والعلم والتعلم عبر التقانات الحديثة!

صور تلسكوب جيمس ويب: هل ستفاقم أزمة «الانفجار العظيم»؟

وقّع 24 من علماء الفلك والفيزياء ينتمون إلى 10 دول على عريضة احتجاج ضدّ قيام منصة arXiv الشهيرة بحظر نشر 3 أوراق علمية ناقدة لفرضية «الانفجار العظيم» السائدة في الكونيات.

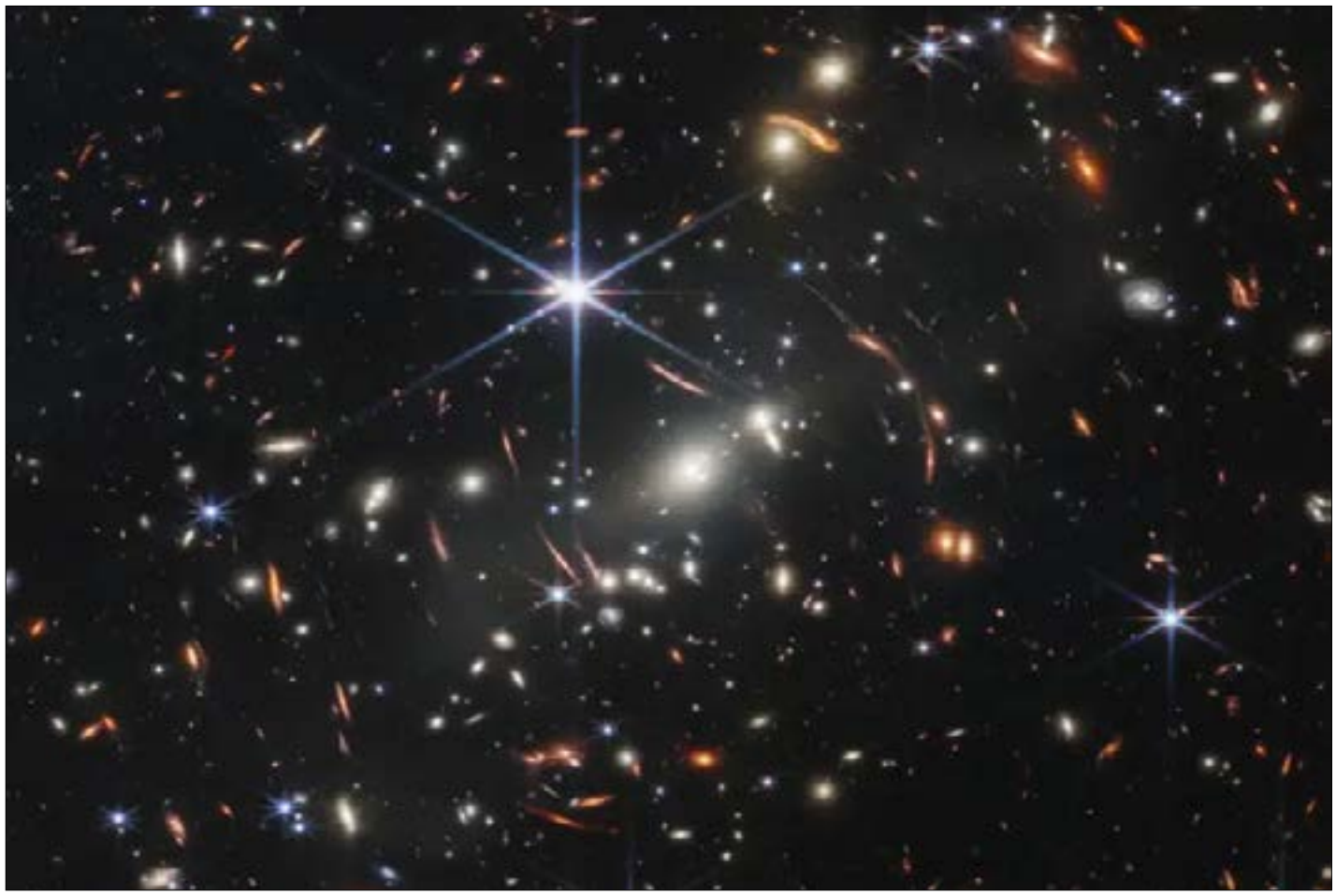

ومنصّة «الأرشيف» المذكورة تعتبر أضخم موقع إلكتروني مفتوح لنشر الأوراق العلمية في هذا المجال وتدار من جامعة كورنيل الأمريكية. ولم يشفع لـلأوراق المحظورة كون وظيفة المنصة أصلاً نشر مسودّات الأبحاث ولا تشترط خضوعها لتحكيم مسبق أو مراجعة النظراء peer-review بل هي مجرد منبر لعرض هذه الأوراق على المجلات المحكّمة التي قد ترغب بنشرها أو رفضها فيما بعد، وبذلك يفترض أن arXiv منبر ليتبادل عليه العلماء الآراء والاختلافات والانتقادات. ويبدو أنّ الحظر جاء خصوصاً قبيل الموعد الذي تحدّد مسبقاً من وكالة ناسا والبيت الأبيض لكشف أولى صور تلسكوب جيمس ويب يوم الثلاثاء 12 يوليو/تموز الجاري، ولا سيّما أنّ إحدى الأوراق التي حظرتها رقابة المنصّة حملت عنوان «هل ستنجو كونيّات نموذج لامبدا للمادة المظلمة الباردة LCDM من تلسكوب جيمس ويب؟» حيث إنّ LCDM هي التسمية المختصرة للإصدار السائد حالياً من فرضية «الانفجار العظيم». ولحسن الحظ أنّ أحد المؤلفين قد نشر الأوراق الثلاث المحظورة كاملةً، في 5 تموز الجاري «ولو على نطاق ضيّق في موقع مختبره الخاص إلى جانب عريضة الاحتجاج» مع نبذة موجزة عن محتواها وأهميتها، وبالتالي يمكن أن يقرأها وينتقدها، ويقبلها أو يرفضها، كلّ من يثق بأن العلم لا يمكن أن يتقدّم سوى بالجدال الديالكتيكي بين الآراء والحجج المتناقضة ولكن من الظلم بالتأكيد منع مؤلفيها من نشرها على نطاق واسع. وفيما يلي عرض موجز لأبرز محتويات هذه الأوراق التي قرّرت «محكمة تفتيش» القرن الواحد والعشرين إحراقها بسبب تجرُّؤ مؤلّفيها على «الكفر» بـ«الانفجار العظيم».

خلال يونيو/حزيران 2022 رفضت منصة arXiv نشر ثلاث أوراق من تأليف إريك ليرنر، والدكتور ريكاردو سكاربا «انظر النبذة عنهما في آخر المقال الحالي».

تلسكوب جيمس ويب لن يجد دليلاً على الـ Big Bang

مع أنّ صياغة أخبار الإعلام ووكالة ناسا تقدّم عادةً أيّ أرصاد فلكية واكتشافات جديدة وكأنها إثبات أوتوماتيكي مفروغ منه لـ«الانفجار العظيم»، لكن بالعكس، تحت عنوان الفقرة أعلاه يقول إريك ليرنر إنّ الورقة الأولى من أصل ثلاث التي حظرتها arXiv من النشر – بتأليف مشترك من ليرنر وسكاربا، وبعنوان «هل ستنجو كونيّات نموذج لامبدا للمادة المظلمة الباردة LCDM من تلسكوب جيمس ويب؟» – تتحدث عن التوقعات المسبقة لما سوف يرصده هذا التلسكوب الفضائي الجديد JWST فيما لو كانت فرضية الانفجار العظيم صحيحة، وماذا سوف يرصد بالمقابل في حال لم تكن صحيحة؛ أيْ في حال لم تكن هناك «نقطة بداية حارّة كثيفة» للكون قبل نحو 14 مليار سنة. ويقول بأنّ التنبّؤ بالبيانات قبل مشاهدة نتائج الأرصاد يعتبر أمراً حاسماً لاختبار الصلاحية العلمية لأية فرضية وأمراً مركزياً لفائدة العلم.

ويوضّح ليرنر بأنّ إحدى التوقّعات الحاسمة لفرضية «الكون المتوسّع عن الانفجار العظيم» هي أنّه وبسبب الانخداع البصري، يفترض بالمجرات البعيدة جداً ألّا تظهر لنا أصغر فأصغر حجماً بل أكبر فأكبر. حيث إنّ انخداعاً بصرياً سينجم عن المجرات التي يفترض – بموجب «الانفجار الكبير» – أنها كانت فيما مضى أقرب إلينا عندما بدأ الضوء بالانبعاث منها، وبالتالي ستبدو الآن أكبر حجماً، أما لو كان الكون لا يتوسّع، فسوف يحدث العكس، وتبدو لنا المجرات أصغر كلما كانت أبعد عنا، أي تماماً كما يحدث في المكان العادي المألوف.

ويشير ليرنر إلى أنّ أوراقاً بحثية سابقة من تأليفه وتأليف سكاربا وزملاء آخرين من مرصد Renato Falomo في بادوفا «في إيطاليا» قد استخدمت بالفعل بيانات تلسكوب هابل لكي تبرهن أنّ التوقع الموافق لاعتبار الكون غير متوسّع هو الصحيح، وأنه «تم إثباته وصولاً لأعلى الانزياحات الحمراء redshifts وأقصى المسافات المرصودة بواسطة تلسكوب هابل الفضائي» ويحيل ليرنر قرّاءه، كمثال على هذه الأبحاث، إلى إحدى أوراقه المنشورة سابقاً في إحدى المجلات المحكّمة الرائدة في علوم الفلك والفيزياء الفلكية والكونيات، وهي مجلة «الملاحظات الشهرية للجمعية الفلكية الملَكية» MNRAS التابعة لجامعة أوكسفورد البريطانية.

ويقول ليرنر بأنّ الورقة الجديدة ذات الصلة بالموضوع نفسه، والتي رفضت منصة arXiv نشرها «تتنبأ بثقة بأنّ الاتجاه نفسه سيلاحظ أيضاً مع تلسكوب جيمس ويب الفضائي JWST وسيعطي مشاهدات رصديّة لمجرّات ستظهر أصغر كثيراً من أنْ تبدو ممكنةً فيزيائياً فيما لو كانت فرضية الكون المتوسّع صحيحة، بينما سيبدو حجمها الصغير ظاهرياً موافقاً تماماً لما هو متوقّع وفق كونٍ عديم التوسّع [أي بلا انفجار عظيم]».

هل يمكن لعقلية الرقابة على العلم التي تعرقل النشر واسع النطاق للأوراق الناقدة لفرضية «الانفجار الكبير» أنْ تمنع أيضاً نشر صورٍ قد يلتقطها التلسكوب الجديد وتحتوي معلومات مفاجئة ومناقضة لهذه الفرضية؟

تنبّؤ آخر بما سيرصده «جيمس ويب»

يقول ليرنر أيضاً إنه لو كانت فرضية الانفجار العظيم صحيحة فإنّ تلسكوب جيمس ويب يفترض أن يستطيع رصد أولى النجوم الباكرة جداً التي تشكّلت في وقت يقع ما بعد «الانفجار العظيم» ولكن قبل الحقبة التي يكون قد أتيح فيها الوقت الكافي لأيّة انفجارات لسوبرنوفا «مُستعِر أعظم» أن تَنشُرَ في الفضاء العناصرَ الأثقَلَ، كالكربون والأوكسجين والسيليكون والحديد، ولكان ينبغي للأطياف المرصودة من الكويزرات أن تبدي مزيجاً أنقى فأنقى من الهيدروجين والهيليوم فقط «عناصر خفيفة». أمّا لو لم يكن هناك توسّع للكون «ولا انفجار عظيم» فإنّ تطوّر المجرّات الحاصل على مدى فترات زمنية أطول ممّا تسمح بها فرضية الانفجار العظيم، والكويزرات «أشباه النجوم» البعيدة الناتجة، يفترض أن تظهر أدلة وافرة على وجود عنصر كيميائية ثقيلة، مثلما أظهرت أرصادٌ سابقة بالفعل بالنسبة لأكثر الكويزرات بعداً.

ويتحدّى ليرنر وزملاؤه بنظريّتهم عن كونٍ أزليّ وأبديّ بلا بداية ولا نهاية في الزمان والمكان، فرضية «الانفجار العظيم» والتوسع الكوني، معتبرين أنّ صور تلسكوب جيمس ويب الأعلى دقة والأفضل التي ستُنشر تباعاً ستمثل اختباراً لهاتين النَّظرَتَين المتناقضتين إلى الكون، أيّهما ستثبت صحّتها وأيّهما ستثبت خطأها.

وبما أنّ هؤلاء العلماء «الهراطقة» بالنسبة لـ«كهنوت» الرقابة على المنشورات الناقدة لـ«الانفجار العظيم» لم ينشروا بعد تحليلاتهم للصور الجديدة التي بدأت تظهر تباعاً بالفعل اعتباراً من 12 تموز الجاري، فإنّ من المشوّق انتظار فيما إذا كان سيثبت تلسكوب جيمس ويب الجديد أنهم على حق، بصوره الجميلة التي رأيناها وتلك التي لم نرها بعد. ولكن تبقى هناك خشية وتساؤل محقّ: هل يمكن لتلك العقلية الرقابية على العلم التي منعت نشر أوراق ليرنر وزملائه أن تكون «انتقائية» وتمنع أيضاً نشر صورٍ قد يلتقطها التلسكوب الجديد وتحتوي على معلومات مفاجئة ومناقضة لـ«الانفجار الكبير»؟ لننتظرْ ونرَ...

معلومات عن مؤلّفي الأوراق المحظورة

إريك ليرنر Eric J. Lerner: مدير وكبير علماء شركة LPPFusion لأبحاث طاقة البلازما، باحث في فيزياء البلازما وطاقة الاندماج النووي الساعية لإنتاج طاقة نظيفة واقتصادية باستعمال جهاز «بؤرة البلازما الكثيفة». وأبحاثه في الفيزياء الفلكية تتضمن تطوير نموذج كهرومغناطيسي للكويزرات «أشباه النجوم quasars» والتي ساهمت بدراساته في الاندماج، كما ساهم في تطوير نظريات تشكل «البنى الكونية كبيرة النطاق» والبحث في منشأ العناصر الكيميائية الخفيفة، وإشعاع الخلفية الكونية، وظواهر أخرى، والمستندة جميعها على نموذج كونٍ بلا انفجار عظيم ولا بدايةَ له في الزمان «أزلي». ألّف عام 1992 كتاب «الانفجار الكبير لم يحدث أبداً».

ريكاردو سكاربا Riccardo Scarpa: فلكي في معهد الفيزياء الفلكي في كاناریاس «إسبانيا». يعمل على تلسكوب GRANTECAN الذي يعتبر اليوم أضخم تلسكوب بصري في العالَم. حصل على الدكتوراه من جامعة بادوفا عام 1992 وانتقل إلى «معهد علوم التلسكوب الفضائي» لمستوى ما بعد الدكتوراه. عام 2000 عَمل كفلكي في «مرصد الجنوب الأوروبي». إضافة لأبحاثه على النويّات المجرّية النشطة ANG والمجرات الراديوية والكويزرات وغيرها، يهتم بنظرية جاذبية بديلة ويدعم فرضية «الديناميك النيوتوني المعدّل» MONOD كبديل عن الفرضية القائلة بأنّ حركية المجرات تحدّدها «هالات من المادة المظلمة الضخمة غير المرئية».

■ المصدر: Censored Papers Demolish the Big Bang Hypothesis

قمة جدّة ... صورة تذكارية لوداع الإمبراطورية الأمريكية

انتهت، مع انتهاء القمة السعودية/الأمريكية، أسابيع مليئة بالتحليلات والتكهنات، ولم تترك هذه الزيارة الكثير من الألغاز والخفايا خلفها، بل حرص المسؤولون السعوديون على إعلان إجاباتهم على الطلبات الأمريكية أمام الجميع، لتصبح زيارة بايدن بمثابة صورة تذكارية لوداع الإمبراطورية الأمريكية، وتتحول إلى نقطة علاّم جديدة في مستقبل المنطقة، ومؤشراً يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لعلاقات دول العالم مع الولايات المتحدة.

■ علاء أبوفرّاج

وصل الرئيس الأمريكي إلى مطار جدّة قادماً من الكيان الصهيوني في 15 من شهر تموز الجاري ليغادره في اليوم التالي بعد عقّد سلسلة من اللقاءات، كان أبرزها لقاء مباشر مع ولي العهد محمد بن سلمان، الذي أصرّ بايدن في وقت سابق أنه لن يعقد أي لقاءً معه. ما هي أبرز محطات هذه الزيارة؟ وهل بات بالإمكان القول بأن الزيارة فشلت بالفعل؟

هبوط غير موفق!

تداولت وسائل الإعلام ذلك الحدث الرمزي بالغ الأهمية، فالرئيس الأمريكي وصل إلى مطار جدة، وكان في استقباله نائب أمير منطقة مكة المكرمة، في تناقض مثير مع الاستقبال المهيب للرئيس السابق دونالد ترامب، بل إن بايدن لقي حفاوة أقل من الرئيس المصري وولي العهد الكويتي ورئيس الإمارات وأمير قطر وملك البحرين والعاهل الأردني الذين استقبلهم بن سلمان شخصياً، والتقطت الكاميرات حالة من الترحيب والود لم يشهد رئيس الولايات المتحدة حتى الجزء اليسير منها! وبعد وصوله إلى القصر الملكي تحوّل إلغاء المصافحة التي حرص عليه فريق بايدن إلى نقطة في غير صالحه، فظهر الرئيس مجدداً في استقبال بارد من قبل بن سلمان، وكان «سلام القبضة» كافياً لشن هجوم على بايدن، الذي وجد نفسه تحت ضغط شديد حتى من فريق الصحفيين الأمريكيين المرافقين للوفد الرسمي.

هل من نتائج؟!

قبل مغادرة بايدن للسعودية قدّم مسؤولوها الإجابات الوافية حول التفاصيل العالقة، وشكّل المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية فيصل بن فرحان- عقب انتهاء أعمال القمة- الصفعة المخجلة الأخيرة لواشنطن. ويمكن من خلال هذه التصريحات المتعددة تتبع ما فشلت الإدارة الأمريكية في تحقيقه في هذه الزيارة.

شكّل موضوع الضغط على السعودية لزيادة ضخ كميات من النفط في السوق بهدف خفض أسعاره إحدى القضايا المحورية التي تضعها الإدارة على جدول أعمالها، وعلى الرغم من محاولات وسائل الإعلام الأمريكية إبقاء نوع من الغموض حول نتائج المشاورات في هذه المسألة، إلا أن بن سلمان أنهى النقاش حولها بشكل صارم، ليعلن أن بلاده قادرة للوصول إلى 13 مليون برميل يومياً، بزيادة مليوني برميل فقط عمّا تنتجه حالياً، وهو «السقف الإنتاجي للسعودية» حسب بن سلمان، ليؤكد وزير الخارجية في مؤتمره الصحفي لاحقاً «أن موضوع إنتاج النفط لم يناقش في قمة جدّة»، وأضاف أن «أوبك+ تواصل عملها لتقييم الأسواق وما تحتاجه» وإن هذه المتابعات والمناقشات تتم في إطار أوبك+، وأشار عادل الجبير وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، إلى أن مشكلة أسعار البنزين في الولايات المتحدة نتيجة لنقص في القدرة التكريرية في أمريكا أكثر من نقص النفط الخام، وإن السعودية ملتزمة في ضمان استقرار الأسواق العالمية. لتكون السعودية قدمت بهذه التصريحات إجابتين على أحد أهم طلبات الإدارة الأمريكية، الأولى: أن السعودية لن ترضخ للطلبات الأمريكية، وستزيد من المعروض العالمي بالشكل التدريجي الذي يلائم متطلبات السوق ومصالح السعودية، والإجابة الثانية، هي: أن المملكة متمسكة بالتنسيق مع روسيا في موضوع إنتاج وتسويق النفط، وإن أية زيادة في هذا الإنتاج لن تتم دون توافق أوبك+ وهو ما يعني أن أمل الولايات المتحدة في دفع السعودية بعيداً عن روسيا بات أقرب إلى الأوهام من أي وقت مضى.

إحدى أكثر المسائل الملحة التّي جرى تكرارها قبل الزيارة هي المسعى الأمريكي لإنشاء تحالف لمواجهة إيران، يضم بعض الدول العربية، تحديداً في منطقة الخليج، إلى جانب الكيان الصهيوني، لكن التصريحات السعودية جاءت في اتجاه معاكس تماماً للخطاب الأمريكي والصهيوني التصعيدي، فأشار بن سلمان في كلمته إلى أن «إيران دولة جارة تربطها بالمملكة علاقات دينية وثقافية»، ليضيف وزير الخارجية لاحقاً بأن: «يد المملكة ممدودة إلى إيران ونحرص على الوصول إلى علاقات طبيعية معها، وهو ما يرتبط بإيجاد حلول لمصادر قلقنا»، مشيراً إلى أن «الحوار والدبلوماسية هما الحل الوحيد لبرنامج إيران النووي» وأنه «لم يجر أي طرح أو نقاش لأي تعاون عسكري أو تقني مع اسرائيل» وأكد عدم وجود نقاش حول «تحالف رباعي مع إسرائيل»، وترافقت هذه التصريحات بخطوات ملموسة من قبل دول المنطقة اتجاه إيران، مثل: مصر والأردن والإمارات، لا تنسجم مع نهج واشنطن التصعيدي في هذا الملف.

أظهرت القمة وإلى جانب نتائجها التي تقارب الصفر أن الولايات المتحدة بوصفها ضيف عادي في المنطقة لا يلقى الاحترام والتقدير الكافي

ماذا عن التطبيع؟

خطت السعودية بالفعل خطوة باتجاه التطبيع مع الكيان عبر تفعيل «اتفاقية شيكاغو 1944 للطيران المدني» التي تسمح لشركات الطيران «الإسرائيلية» بالتحليق فوق أراضي المملكة، وعلى الرغم من تأكيدات فرحان بأن هذه المسألة لا ترتبط بالعلاقات الدبلوماسية مع الكيان، وأنها لا تعد خطوة باتجاه التطبيع، إلا أنها تعتبر كذلك في حقيقة الأمر، حتى وإن كانت منقوصة، وإنْ كان السعوديون قد قبضوا ثمنها بما يتعلق بجزيرتي تيران وصنافير.

رغم أنّ «الصفقة» قد تبدو رابحة من وجهة نظر انتهازية، إلا أنها تحمل إشارة واضحة إلى أنّ مجمل السلوك السعودي ينطلق من فهم «براغماتي» للتوازن الدولي الجديد، وليس قطعاً فهماً مبدئياً للمسألة. وكان الجبير قد أكد- في اللقاء الذي أجرته معه قناة «سي أن أن» الأمريكية- على أن موقف السعودية لم يتغير، وأنها لا تزال متمسكة بمبادرة السلام العربية، والتي تتبنى قرار مجلس الأمن لحل الدولتين وإعلان القدس عاصمة لفلسطين، وأشار إلى أن السلام مع الكيان سيكون نتيجة لتحقيق هذه الشروط لا خطوة سابقة لها. مع ذلك جاء فتح المجال الجوي أمام الطيران الصهيوني بمثابة رسالة مفادها: أن السعودية لا تعارض وجود تفاهمات محددة مع الكيان.

طرح موضوع التطبيع في هذه اللحظة بالذات يهدف إلى رفع مستوى العلاقة، والإعلان الرسمي عنها، بعد أن كانت هذه العلاقات قائمة بالخفاء منذ زمن، لكن إصرار السعودية حتى اللحظة على استبعاد التطبيع العلني من شأنه حرمان الكيان من حقنة للإنعاش يحتاجها بشدة، وتحرم الولايات المتحدة من إحراز نتيجة ذات تأثير حقيقي في المنطقة، ناهيك عن أنّ جوهر المسألة بالنسبة للسعودية متعلق هذه الأيام بالحوار الجاري علناً وسراً مع إيران، والذي يمكن لأي تقارب إضافي بين السعودية والكيان أن ينسفه وأن ينسف أمن المنطقة بأسرها... ما يعني بالمحصلة، وبغض النظر عن الانتهازية والبراغماتية والنوايا المبيتة: أنّ الاتجاه الموضوعي هو على العكس تماماً مما تحاول الولايات المتحدة ومعها الكيان من الترويج له، أي على العكس من القول بأنّ الكيان يندمج مع المنطقة؛ حقيقة الأمر أنه يتجه نحو عزلة كاملة مع كل تقارب بين الدول الإقليمية في المنطقة، السعودية وإيران وتركيا ومصر بشكل خاص...

واشنطن مكسورة أمام الجميع

ستكون لهذه الزيارة ارتدادات كبيرة في العالم، ربما يكون أقساها داخل الولايات المتحدة، فقد أظهرت القمة- وإلى جانب نتائجها التي تقارب الصفر- أن الولايات المتحدة بوصفها ضيف عادي في المنطقة لا يلقى الاحترام والتقدير الكافي، بل إن ضحكات محمد بن سلمان وفريقه بعد سؤال وجهته إحدى الصحفيات الأمريكيات إلى بايدن «هل ما تزال السعودية دولة منبوذة؟» في اللحظة التي يجلس فيها وفد أمريكي على أرفع المستويات أمام المسؤولين السعوديين، أظهر المستوى المخجل الذي وصلت إليه الولايات المتحدة حين تسخر الصحافة الأمريكية من رئيس البلاد في زيارة رسمية، ويضحك الوفد المقابل لما يجري! بل الأكثر من ذلك أن المسؤولين السعوديين نجحوا في استغلال المزاج المعادي لبايدن في الولايات المتحدة، وقدموا لوسائل الإعلام الأمريكي تصريحات تكذّب كل ما جاء على لسانه تقريباً. محمد بن سلمان حثّ الرئيس الأمريكي لقبول السعودية بقيمها المختلفة «وإلا لن يبقى لواشنطن سوى دول الناتو» في إشارة إلى هشاشة وضعف واشنطن وحلفائها.

النفط الليبي في ساحة الصراع الإقليمية

انتقل الصراع الليبي إلى مؤسسة النفط الوطنية، وإنتاج وتصدير النفط بشكل رئيسي خلال المرحلة السابقة، ولا يَعد هذا الأمر مستغرباً إثر التطورات الدولية الحاصلة والطلب الغربي المتزايد على توريدات طاقة جديدة بعد فرض عقوبات على الواردات الروسية.

■ يزن بوظو

على الرغم من أن ملف النفط الليبي قد كان طوال فترة الأزمة موضع تجاذب بين مختلف الأطراف السياسية والعسكرية، إلّا أن النقطة الفارقة الأخيرة التي دفعته إلى رأس قائمة المواجهات كان الاجتماع الأخير لمجموعة السبع، الذي دعت فيه صراحةً إلى «الاستئناف الكامل لإنتاج النفط في ليبيا» مع مطالبتها جميع الأطراف بـ«الامتناع عن استخدامه كأداة للمواجهة السياسية».

لتفسر مختلف الأطراف السياسية الليبية هذا الأمر استناداً لرؤيتها، متهمة الآخرين باستخدام ملف النفط «أداة مواجهة سياسية»، كما أن الملف تحوّل كنوعٍ من السباق لاستمالة الغربيين لصالح كل طرفٍ منهم في ظل الأزمة الجارية.

إقالة رئيس مؤسسة النفط

سرعان ما أعلنت مؤسسة النفط الوطنية الليبية في 13 تموز- برئاسة مصطفى صنع الله، والذي يعرف ضمن الأوساط الليبية بتقاربه مع حفتر- عن رفع حالة القوة القاهرة عن مينائي البريقة والزويتينية، ودخول ناقلة نفط «إيبلا» لقيامها بإجراءات الشحن، مشيرة إلى «المحافظة على تدفق النفط بانتظام إلى لأسواق العالمية، وقد أعطيت التعليمات للشركات بزيادة القدرة الإنتاجية من النفط والغاز الطبيعي تدريجياً».

سبق هذا الإعلان، بيوم واحد، قيام رئيس حكومة الوحدة الوطنية بعزل مصطفى صنع الله، وتعيين فرحات بن قدارة بدلاً منه، الأمر الذي رفضه صنع الله معتبراً أن قرار إقالته صادر عن حكومة منتهية الصلاحية، حيث قال «قرار تشكيل مجلس إدارة جديد باطل قانوناً لأنّه صادر عن حكومة منتهية الصلاحية، كما أنّ المؤسسة محميّة بموجب القانون الدولي الذي يدعم وحدتها ويطلب عدم إقحامها في السياسة»، وحذر «قد تؤدي الأزمة إلى ظهور مؤسسة نفط وطنية موازية، مثلما حدث ذلك عندما حكمت إدارتان متنافستان في الشرق والغرب» وتابع «لن نسمح بمحاولات إرضاء الإمارات على حساب الشعب الليبي» مشيراً إلى التقارب بين الدبيبة والإمارات بهذا الملف، لتقوم قوة أمنية تابعة لحكومة الوحدة الوطنية بمحاصرة مركز مؤسسة النفط الوطنية الليبية واقتحامها من أجل تسليمها للرئيس الجديد فرحات بن قدارة.

وفي 15 تموز، أي بعد يوم واحد من تسليم قدارة مؤسسة النفط، أعلن عن رفع حالة القوة القاهرة وانتهاء الإغلاقات في جميع الحقول والموانئ النفطية اعتباراً من اليوم نفسه، وقال «تتعهد [مؤسسة النفط] بالتمسك بالثوابت المهنية وغير السياسية، وأنها مستمرة في أداء مهامها بكل حيادية» وهو ما يشكل جواباً لمطالبات مجموعة السبع السابقة، وتابع «ستعمل المؤسسة بكل جهد، وبالتنسيق المستمر مع وزارة النفط والغاز، للوصول إلى أعلى مستويات الإنتاج في أقرب الآجال، والعمل على زيادة الإنتاج بالتنسيق مع الشركاء الأجانب».

مصالح الأطراف السياسية والغربيين أولاً

يريح هذا التطور الجديد- في الملف النفطي الليبي- الغربيين عموماً والأمريكيين خاصةً، كونه يصب في استعادة موردٍ نفطي هام بطاقته الكاملة في الوقت الذي يحتاج الأوروبيون لكميات طاقة إضافية قبل الشتاء القادم.

إلّا أنه من جهة أخرى يعني قبول حالة الأمر الواقع الناشئة في ليبيا من صراع سياسي وحكومتين وتعطيل وتسويف للانتخابات، وأكثر من ذلك، ينذر بنشوء صراعات جديدة حول واردات تصدير النفط بين حكومتي الدبيبة وباشاغا، وحفتر، ومجلس النواب، والمجلس الرئاسي، والمجلس الأعلى للدولة، مما يعني أن تحذير صنع الله حول ظهور مؤسسة نفطية موازية تقوم بالاستيلاء على بعض الموانئ والحقول يعد خطراً حقيقياً لا يتعلق بالنفط وحده، وإنما بتعاظم خطر تقسيم البلاد وعودة الاشتباكات المسلحة.

يريح التطور الجديد في ملف النفط الليبي الغربيين كونه يصب في استعادة موردٍ نفطي هام بطاقته الكاملة في الوقت الذي يحتاج الأوروبيون لكميات طاقة إضافية قبل الشتاء القادم

وبين هذا وذاك فإن الأمر يعني سرقة نفط الشعب الليبي تلبية لمطامع الأطراف السياسية الليبية بالتفرّد بالسلطة، ومصالح الغربيين بسرقة هذا النفط أيضاً، وإدامة الانقسام والصراع في البلاد.

صراع الحكومتين

من جهة أخرى، وعلى المستوى السياسي الداخلي، أعلن فتحي باشاغا في 9 تموز أنه سيتولى مهامه في العاصمة الليبية طرابلس «في الأيام المقبلة» مشيراً «تلقّينا عدّة دعوات إيجابية لدخول العاصمة» وذلك على الرغم من استمرار الدبيبة بالتعاطي مع الأمر باللهجة والحدّة الرافضة نفسها، مما أثار قلق الليبيين من نشوب معركة على غرار ما حصل سابقاً قبل نحو شُهر حينما حاول باشاغا دخول طرابلس، وذلك فضلاً عن الصراع المحموم الجديد حول مؤسسة النفط الليبية وإدارتها وإيراداتها.

وجواباً على تلك «الدعوات الإيجابية» أعلنت قيادات أمنية في المنطقة الغربية الليبية عبر بيانٍ لها «إننا نرفض الدخول في أية مرحلة انتقالية جديدة تحت أي مسمى»، وهو ما يُقصد به حكومة باشاغا، وتابعت «نتمسك بالانتخابات باعتبارها المخرج الوحيد للأزمة السياسية» مضيفةً «سنتصدى لكل من يتوهم بالتحشيدات العسكرية، أو إحداث الفوضى داخل العاصمة طرابلس».

ولزيادة التعقيد الحاصل، نقل موقع «بوابة الوسط» الليبي عن مصادر له أن رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي التقى ممثلين عن 31 حزباً سياسياً ليبياً يطالبون المجلس «بتسلم زمام الأمور، وإصدار مراسيم سيادية تنهي المراحل الانتقالية فوراً، وتحديد موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية بشكل متزامن قبل نهاية العام» أي أنها عملياً مطالبات بإنهاء كلتا الحكومتين الانتقاليتين برئاسة باشاغا والدبيبة.

من جديد، ترجع مختلف التعقيدات الحاصلة في ليبيا، بشكل رئيسي، إلى الوجود العسكري الأجنبي في البلاد والتدخلات الأجنبية فيها، وإن كانت الظروف الدولية بتقاطعاتها مع الظرف الداخلي الليبي حافظت على حالة الركود والفوضى هذه، إلا أن تدهوراً إضافياً في الأوضاع السياسية يمكن أن يدفع الأمور إلى حالة من المواجهة المسلحة الواسعة، وهو ما يتناقض مع مصالح كثير من الدول، وتحديداً دول الجوار، وضرورة تغيير الواقع السياسي باتت ملحة أكثر، وهو ما يعيه الشعب الليبي، الذي بدأ موجة احتجاجات عامة بداية الشهر الجاري مطالباً وضوحاً بإخراج القوى الأجنبية والمرتزقة من البلاد، وإنهاء حالة الانقسام.

إيطاليا وملامح أزمة سياسية عنيفة

يبدو أن مسلسل الأزمات السياسية في أوروبا لن يتوقف حتى تتغير كل القوى الحاكمة اليوم، فبعد استقالة بوريس جونسون من رئاسة حزب المحافظين، وما يتبع هذه الاستقالة على مستوى الحكومة، بدأت مؤشرات أزمة سياسية جديدة في إيطاليا، ربما تكون أعنف وذات آثار أكبر على منطقة اليورو.

■ عتاب منصور

قدّم رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي استقالته، على إثر اهتزاز الائتلاف البرلماني الذي شكّل نواة حكومة الوحدة الوطنية القائمة منذ أزمة كورونا في عام 2021، وعلى الرغم من رفض الرئيس لهذه الاستقالة، إلا أن التطورات حتى اللحظة لا تشير إلى مخرج آمن.

ما الذي جرى؟ ولماذا؟

قدّمت الحكومة الإيطالية مشروع قانون للبرلمان والذي يقضي بتقديم حزمة بقيمة 26 مليار يورو لمساعدة العائلات الإيطالية التي تعاني من معدلات التضخم المرتفعة، ويقترح القانون أيضاً إجراءات لتسهيل بناء محرقة للنفايات في روما، التي تحولت إلى ذريعة كافية بالنسبة لحركة خمس نجوم السياسية للامتناع عن التصويت، تحت ذريعة الأضرار التي تسببها هذه المحارق للبيئة. شكّلت الخطوة هذه إشارة واضحة لرئيس الوزراء أنه لم يعد يحظى بثقة الائتلاف الحاكم، وهو ما دفع دراغي لتقديم استقالته، لكن الرئيس وفي محاولة لاحتواء الموقف رفض هذه الاستقالة وطلب من رئيس الوزراء المثول أمام البرلمان في جلسة للنقاش، أملاً في تجنب الانتخابات المبكرة التي بدأت تخيّم على المشهد.

في ظل هذه الصورة المضطربة أثارت تصريحات وزير الخارجية- لويجي دي مايو- الضوء على الجانب المخفي والعميق للمشكلة السياسية الناشئة. فأكد دي مايو أن «الروس يحتفلون الآن، بأنهم أسقطوا حكومة غربية أخرى» وأضاف، إن إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا باتت مهددة في ظل الأزمة السياسية الناشئة. وزير الخارجية وفي تصريحات أدلى بها إلى «بوليتيكو» الأمريكية، اتهم حركة الخمسة نجوم بأنها تقدّم مساعدة لروسيا لإسقاط دراغي، وهو المعروف بمواقفه المعادية لموسكو، وحماسه الشديد تجاه العقوبات الغربية عليها، هذا بالإضافة إلى التزامه بإمدادات كبيرة من الأسلحة إلى أوكرانيا. المثير للانتباه في تصريحات دي مايو هو أن الخلافات المتزايدة مع حركة الخمسة نجوم باتت تشمل عدداً من المسائل، فالحركة تطالب بدعم أكبر للعائلات لمواجهة التضخم، وترفض في المقابل زيادة الإنفاق الدفاعي الذي حدده الناتو، وقد ساهمت الحركة بإعاقة جدية لرفع حجم الدعم المقدم إلى أوكرانيا، وهو ما لقي ترحيباً من السفير الروسي في روما حسب ما جاء في «بوليتيكو».

دي مايو نبّه أن: «انهيار الحكومة وتحولها إلى حكومة تصريف أعمال سوف يؤدي إلى الشلل ويترك البلاد دون سلطة لمواصلة تسليح أوكرانيا، ومساعدة العائلات في أزمة تكلفة المعيشة، أو توقيع اتفاقيات غاز جديدة لبناء احتياطيات في حالة قيام روسيا بإغلاق الصنابير». وبالنسبة لوزير الخارجية يبدو الأخطر هو عجز الحكومة عن تمرير الموازنة في الوقت المحدد، فدفع البلاد إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة قد لا يعني بالضرورة تعيين حكومة جديدة سريعاً فالحكومة الحالية احتاجت 100 يوم حتى تم التوافق على تشكيلها، وذكّر دي مايو أن انعقاد الانتخابات في هذه اللحظة الحساسة لم يحدث منذ أكثر من 100 عام!

هل تستطيع إيطاليا الصمود؟

سيعقد البرلمان جلسة حاسمة خلال أيام، لكن بقاء رئيس الوزراء أو عدمه لا يعني حل المشكلة فما يجري ما هو إلا تعبير أولي عن حالة الانقسام بين القوى السياسية في طريقة إدارة البلاد في هذه اللحظات الحساسة، وباتت الأصوات الرافضة لتورط إيطاليا في الصراع الدائر أعلى وأكثر قدرة على الإعاقة. يبلغ الدَّين العام الإيطالي 155% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل عجز الموازنة إلى 7،2% أي البلاد لا تستطيع في الواقع تحمل تبعات إضافية، بل هي بحكم المنهارة! وإن حكومة دراغو في سياستها التي تراعي مصالح واشنطن على حساب مصالح الإيطاليين لن تحسد على موقفها مع ارتفاع الضغوطات التي يعاني منها الاقتصاد الهش. يمكن أن يكون السيناريو الأفضل بالنسبة لإيطاليا هو خلق واقع جديد عبر انتخابات جديدة، لكن التجربة باتت ترجّح نتائج مختلفة تماماً، فالانتخابات ستغذي الانقسام السياسي أكثر، وتدفع البلاد نحو مخاضٍ عسيرٍ لم يعد من الممكن تجنبه.

حول العرض العسكري الجزائري الأضخم منذ عقود

أقامت الجزائر في الذكرى الستين لاستقلالها عن المستعمر الفرنسي- في الخامس من تموز الجاري في العاصمة الجزائر- استعراضاً عسكرياً هو الأكبر والأضخم منذ 33 عاماً في البلاد.

■ ملاذ سعد

احتوى العرض العسكري بالدرجة الأكبر على أسلحة روسية وسوفييتية الصنع، حيث كان أضخمها منظومة الدفاع الجوي الروسية إس-400، وصواريخ إسكندر، وقاذفات سولنتسبيك، إضافةً إلى دبابات سوفييتية الصنع تم تحديثها وتطويرها من قبل الجزائريين.

وقد أكد السفير الروسي في الجزائر، إيغور بيلياف في 13 من الشهر الحالي، أن العمل جارٍ على صياغة وثيقة استراتيجية جديدة أعلن عنها سابقاً، تعكس ضمنها تطورات العلاقات الجزائرية/الروسية.

عكس هذا العرض القوة العسكرية الجزائرية الكبيرة في المنطقة، وقدّم رسائل توضح وزنها الإقليمي ودورها المتزايد، وذلك فضلاً عن تطورات العلاقات إيجاباً مع موسكو بالضد من مصالح الغربيين ومساعيهم بتوتير البلاد.

اقتصادياً وسياسياً

تُعد المغرب المطبّعة مع الكيان الصهيوني الآن إحدى أهم خصوم الجزائر، وذلك بعد صدور عدة تقارير جزائرية تؤكد وجود محاولات تجسس صهيونية على الجزائر من الأراضي المغربية، واستهداف البلاد عموماً، فضلاً عن خلافاتها معها حول منطقة الصحراء، وبسبب هذا الأمر نشأت بعض الخلافات بين الجزائر وإسبانيا حول توريد الغاز إليها، حيث كانت إسبانيا بدورها تقوم بضخ الغاز إلى المغرب، الأمر الذي رفضته الجزائر تماماً، لتقدم السلطات الإسبانية ضمانات نهاية الشهر الماضي بعدم ضخ غازها إلى المغرب، كما قررت الجزائر في 16 تموز زيادة إمداداتها من الغاز إلى إيطاليا بـ 4 مليارات متر مكعب إضافية، بدءاً من الأسبوع المقبل.

إعلان تحوّل نوعي؟

تشير كل هذه الأمور والجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية، إلى تحوّل جديد قد يوصف بالنوعي بموقع الجزائر على الساحة الإقليمية، إلا أن إثبات هذا الأمر لا يزال رهناً بالتحولات والمجريات السياسية داخل البلاد، وفي أوضاع الجزائريين المعيشية، ومستوى رضاهم عن الجوانب الاقتصادية/الاجتماعية والوطنية والديمقراطية، والتي بحلها يجري تأريض مساعي الغربيين بتأزيم البلاد وتوتيرها.

من ليس مع «الشرق» بات اليوم

لم يعد اليوم الأمر مرتبطاً «بتحليل» مستقبلي، فالوقائع والأرقام والمشاهدات القائمة أوضح من أن يكذبها أيّ أحد. حتّى الغربيون لم يعودوا يدّعون عكسها، وربما فقط التابعون ممن تحكم حركتهم مصالح أثقل من أن تتحرّك ينكرون هذه الحقائق. بات واضحاً اليوم أنّ روسيا لم تُهزم كما حلم الأمريكيون بتحقيق انتصارات جيوسياسية، وأنّ الصين هي من تتحرّك تجاه خصومها وليس العكس. لكنّ القوى الأخرى ذات الوزن الهام في الصراع مثل الهند وتركيا، التي كان الإعلام الغربي يراهن على أنّ هواها غربي، تثبت اليوم بشكل جلي بأنّها قادرة على قراءة التغييرات العالمية بشكل واقعي والتحرك لتحقيق مصالحها أيضاً.

■ عدّة مؤلفين
ترجمة وإعداد: أوديت الحسين

بعض الدول تبدأ بحزم أمتعتها للمضي في الطريق السياسي الجديد أبكر من غيرها، والبعض الآخر ينتظر اللحظات الحاسمة. ممّا يثير السخرية، أنّ الولايات المتحدة اليوم هي المسؤولة عن تسريع «تحوّل» الكثير من الدول عن النظام العالمي القديم التي كانت تهيمن عليه. فعندما ضغطت الولايات المتحدة من أجل حشد الدول لمعاقبة روسيا ومقاطعتها، كانت تريد تحقيق هدف رئيسي هو عزل روسيا، وأهداف ملحقة مثل توريط أوروبا في حرب عقوبات «أو حتى حرب عسكرية لو استطاعت» ضدّ روسيا، مع كلّ ما يحمله ذلك من فوائد للولايات المتحدة مثل بيع الغاز والسلاح لأوروبا وجعلها أشبه بمستعمرة تسير بإشارتها.

يتفاجأ البعض من أنّ دولاً بحجم ألمانيا مثلاً لم تنتفض، وترفض تحميلها تكلفة الخطوات الأمريكية. فقد كانت ألمانيا هي أكبر سوق للبضائع الروسية، الأمر الذي تقوم الصين اليوم بتقزيمه. كما شهدنا إعلان روسيا بأنّها ستقلّص وارداتها من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي في أشهر الشتاء القادمة لأسباب تقنية. قد تكون هذه الأسباب هي مشكلات التربة الصقيعية التي كانت شركات مثل الكندية تشلمبرجير تتعامل معها قبل أن تصدر الولايات المتحدة أمراً بانسحاب جميع الشركات الغربية من روسيا. لهذا تبدأ اليوم شركات هندسية صينية، وكذلك هندية، بمحاولة تقديم المساعدة للتعامل مع التربة الصقيعية التي يمكن أن تخنق خطوط أنابيب النفط والغاز في الشتاء السيبيري القارس، لنرى بأنّ الولايات المتحدة وحلفاءها قد خسروا جزءاً حيوياً من الأعمال التجارية العالمية.

شاهدت ألمانيا فائضها التجاري التي لطالما اعتّدت به ينخفض إلى 9,7 مليار يورو في شهر آذار الماضي، بعد أن وصل إلى 20,7 مليار يورو العام الماضي مع انخفاض كمية الصادرات إلى روسيا والصين والمملكة المتحدة. بالإضافة إلى ألمانيا، الدول الأخرى التي تعتمد على الهيدركربون الروسي هي إيطاليا وهولندا وفرنسا وبلجيكا. يمكننا من خلال نظرة سريعة إلى ما يحدث في أوروبا أن نقدّر حجم الضرر الذي يستمرّ بضرب الاتحاد الأوروبي. وحتّى الخطط التي بدأ بعض الأوروبيون بتطبيقها، مثل استخدام الفحم بدلاً عن الغاز والنفط، سيؤدي إلى عواقب كارثية مثل توديع خطط السيطرة على المناخ واحتجاز الكربون التي صمّت آذاننا لسنوات.

الأمن الغذائي وتركيا وروسيا

كما أشار قادة روسيا وتركيا مراراً، فالعلاقات الروسية التركية في السنوات العشر الماضية قد شكلت اختراقاً إستراتيجياً حقيقياً. خلال هذه الفترة، زاد حجم العلاقات الاقتصادية بأكثر من 30 ضعفاً وبات يؤثر على مجالات متعددة، على رأسها الأمن الغذائي العالمي. الأمر الذي يصرخ بوضوح مشيراً إلى الطريق الذي اختارته تركيا.

في الاجتماع الأخير بين وزيري خارجية البلدين، عرض الطرف التركي تدخل بلاده لحلّ مشكلة القمح التي نشأت بعد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا والعقوبات المفروضة من الغرب ضدّ روسيا. وبشكل محدد، تمّ التأكيد على أنّ ملايين الأطنان من الحبوب الروسية تنتظر بالفعل أن يتمّ شحنها إلى الأسواق العالمية عبر ممّر آمن في البحر الأسود يتمّ إنشاؤه بالتعاون بين الروس والأتراك.

ولتفادي مشكلات يمكن توقعها، وقّعت شركة الحبوب المتحدة الروسية UGC عقوداً لتوريد القمح إلى تركيا مقابل مدفوعات بقيمة 3 مليارات روبل، تمّ دفعها بالروبل الروسي. اليوم لن يكون من الممكن شراء الحبوب الروسية والمنتجات الزراعية الأخرى إلّا من بورصة السلع الوطنية وبالروبل فقط، وبالتالي لن تتمكن أيّة بورصة أجنبية من التأثير على أسعار الحبوب أو غيرها من المواد الزراعية الروسية. يمكن بهذا الشكل أن تحمي روسيا نفسها من سرقة منتجاتها، وكذلك التأثير على الأسعار العالمية للحبوب التي كان يسيطر عليها المضاربون الغربيون. وفقاً لديمتري سيرغييف، المدير العام لشركة الحبوب المتحدة الروسية، فالاتجاه الحالي الذي تسعى إليه روسيا اليوم هو التخلّص من وسطاء التجارة الدولية، والعمل بشكل مباشر مع الدول المستوردة. من المفيد القول إنّ UGC هي الشركة الوحيدة التي تحمل الدولة الروسية أكبر أسهمها والتي تعمل في سوق المنتجات الزراعية، وهي واحدة من أكبر خمس شركات لتصدير القمح الروسي. تملك الشركة 9 مصاعد/مخازن حبوب بسعة تخزين 720 ألف طن، و3 معامل معالجة بسعة 490 ألف طن سنوياً، ومحطتي ميناء بسعة شحن إجمالية 7,8 ملايين طن سنوياً.

وكما هو متوقع، لا يمكن للغرب إلّا أن يحاول خلق أزمة مصطنعة بين موسكو وأنقرة في محاولة تعطيل الاتفاقات التي ستحسن واردات القمح إلى السوق العالمية. من الأمثلة الواضحة مؤخراً على ذلك حادثة سفينة الشحن «الجاف» الكازخية التي تحمل العلم الروسي، والتي أبحرت في بداية هذا الشهر من ميناء بيريديانسك إلى الشواطئ التركية، وتحمل قرابة 7 آلاف طن من الحبوب، حيث تحاول الولايات المتحدة أن تتهم روسيا «بسرقة» القمح الأوكراني وتهريبه، وذلك بهدف الضغط على تركيا من أجل فرض عقوبات على الواردات الزراعية الروسية.

لكنّ الجانب التركي لم يتخذ أيّ إجراء ضدّ السفينة ولم يقم بأيّة عمليات مصادرة أو احتجاز كما كان يأمل الغرب. وكنتيجة لذلك نرى بأنّ الجهود الغربية لإيقاف «تحوّل» تركيا إلى «الشرق» مستمرة بالفشل منذ الانقلاب الفاشل على الأقل.

لم تؤدِّ العقوبات الغربية على روسيا إلّا لارتفاع الأسعار والذي جعل روسيا تتقاضى أسعاراً أعلى بالروبل

روسيا أثرى وأمريكا أضعف

خسارة السوق الأوروبية لم تؤذ روسيا بفضل استمرار الطلب على بضائعها من بلدان أخرى، وبشكل خاص حليفها الصيني، والدولة التي فرضت الظروف عليها تسريع اتخاذها لمواقف صعبة: الهند. علاوة على ذلك فروسيا والصين تسيطران على معظم مدخلات المعادن الرئيسية التي يريدها العالم. لم تؤدِّ العقوبات الغربية على روسيا إلّا لارتفاع الأسعار، والذي جعل روسيا تتقاضى أسعاراً أعلى بالروبل. ولهذا وبينما تحسّن العجز التجاري الروسي بشكل هائل، تستمرّ الولايات المتحدة بالتراجع.

في الحقيقة، العالم الغربي بأكمله أصبح أضعف، بينما تزداد قوة روسيا والصين.

في الطرف الخاسر من العالم

لا عجب في أنّ الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد: جوزيف ستيغلتز قد كتب: «الولايات المتحدة قد تخسر الحرب الباردة الجديدة... يبدو أنّ الولايات المتحدة قد دخلت في حرب باردة جديدة مع الصين وروسيا. ومع فشل تصوير القادة الأمريكيين للصراع على أنّه مواجهة بين الديمقراطية والاستبداد في أذهان المتلقين، خاصة مع تعامل الأمريكيين بشكل نشط مع دول مستبدة، فمثل هذا النفاق يشير إلى أنّ الهيمنة الأمريكية، وليس القيم الديمقراطية، هي التي على المحك اليوم».

كان بعض المحللين الذين تنبأوا بالكثير ممّا حدث اليوم في السابق، أمثال باشكار في 2009، يراهنون على أنّ ألمانيا هي من ستكون الحفّاز الذي يستفيد من الأوضاع الحالية بتعزيز العلاقات مع روسيا والصين. لكن كما علّق باشكار نفسه مؤخراً، فألمانيا اليوم على درب السقوط من خرائط المستقبل الاقتصادي، بينما الهند بدأت بالظهور كقوة واعدة تعرف كيفية الحفاظ على مصالحها وأتباعها. يظهر هذا بشكل جلي ببدء الأعمال الهندية بالدخول إلى روسيا لاستبدال غيرها «لن يتمّ افتقاد سلاسل وول مارت في روسيا»، وعلى رأسها شركات تكنولوجيا المعلومات الروسية والهندية التي بدأت بتشكيل شراكات ومباحثات قد تغيّر الكثير.

الأسوأ من ذلك بالنسبة الولايات المتحدة أنّها لن تكون قادرة اليوم على تمويل خططها الطموحة للبقاء في المقدمة في عالم تكنولوجيا المعلومات. فكما نشرت بلومبيرغ في تقرير لها الشهر الماضي: «وعدت الولايات المتحدة صانعي الرقاقات بمبلغ 52 مليار دولار لتعزيز القدرات الصناعية داخل البلاد. اليوم يبدو بأنّ هذا المال لن يصل أبداً، وهو التطور الذي يهدد بالفعل بقلب الخطط التصنيعية... سيعني هذا كارثة اليوم ببعض الشركات الكبرى في هذا المجال، بما في ذلك إنتل كورب، وتايوان لتصنيع أشباه الموصلات، وسامسونغ إلكترونيكس، التي كانت تخطط، أو بدأت بالفعل، ببناء مصانع لها في الولايات المتحدة، مدفوعة جزئياً بالاستفادة من الوعود بالتحفيز الحكومي».

حلفاء جدد خصوم قدامى

رغم الكثير من التشكيك بحياد سويسرا، والخلافات المتنامية بين الطرفين الروسي والسويسري في الكثير من المجالات، فقد عزز القرار السويسري باستيراد 3 أطنان من الذهب من روسيا القوة الاقتصادية الروسية. يشكّل هذا الرقم 2% من واردات العالم من الذهب. وفقاً لبعض المصادر، فالذهب يأتي ثانياً من حيث الأهمية التصديرية بالنسبة للروس بعد النفط. ربّما هذا هو السبب الذي دفع بالولايات المتحدة إلى محاولة إقناع دول مجموعة السبع لحظر واردات الذهب من روسيا.

سيكون تطبيق مثل هذه الخطوة شديد الصعوبة، فالذهب يمكن استبداله بشكل كبير، ويمكن نقله بسهولة. علاوة على ذلك، سيؤدي مثل هذا الحظر إن تمكنوا من تطبيقه إلى زيادة أسعار الذهب، والذي سيعني المزيد من الأموال لروسيا وبقيّة أصحاب مناجم الذهب. إضافة إلى أنّ مثل هذه التحركات قد تؤدي لتدمير الأسواق المالية العالمية التي تعاني بالفعل. ومع ذلك، وبغضّ النظر عن الطريقة التي تنظر فيها إلى الوضع، فقد أصبحت روسيا أكثر ثراء وأقوى اقتصادياً، بل وفي وضع أفضل ممّا كانت عليه قبل بدء العملية العسكرية في أوكرانيا.

في هذه الأثناء، على الدول التي بدأ «تحوّلها» يتسارع مثل الهند أن تجد موطئ القدم المناسب لها. في أيار 2022 كان العجز التجاري قد ارتفع بشكل طفيف إلى 20,11 مليار، مقارنة بالتقديرات الأولية عند 20,7 مليار، و15,29 في العام السابق. قفزت الواردات بنسبة 30,97% لتصل إلى 60,3 مليار، رغم واردات النفط التي عليها حسم من روسيا. كما أنّ سعر صرف الروبيه مقابل الدولار يضعف، ولهذا لن يطول الأمر حتّى تسعى الهند للحصول على دعم أكبر من روسيا.

يمكن من هنا أن ندرك بأنّ الصينيين كانوا سباقين على الهنود في تصوّر شكل النظام العالمي القادم وأهميّة التحرّك لأجله. في ملتقى بريكس، كان شي جينبينغ أكثر وضوحاً ومباشرة من أيّ وقت مضى. قال: «تحاول بعض الدول أن توسّع تحالفاتها العسكرية للسعي وراء الأمن المطلق، وأن تشعل مواجهات عبر إجبار الدول الأخرى على اختيار جانب من أجل متابعة الهيمنة من جانب واحد على حساب حقوق الآخرين ومصالحهم. إن سمح لهذه الاتجاهات الخطيرة بالاستمرار، فسيشهد العالم المزيد من الاضطرابات وانعدام الأمن... من المهم أن تدعم دول البريكس بعضها البعض في القضايا المتعلقة بالمصالح الأساسية، وممارسة التعددية الحقيقية، وحماية العدالة والإنصاف والتضامن ورفض الهيمنة والبلطجة والانقسام».

من الواضح أنّ الصين تحاول تعبيد الطريق للتفاهم مع الهند، يظهر هذا في احتفال الصينيين بالكثير من الصخب «بيوم اليوغا». ممّا يثير السخرية أنّ الولايات المتحدة التي كانت تدافع بشراسة في يوم سابق عن التجارة العالمية بلا عوائق، تقف الآن بشراسة أيضاً ضدها. بينما على الطرف الآخر تطالب الصين بالتجارة الحرة والالتزام بها. ما الذي على الهند أن تفعله؟

من المهم أن تدعم دول البريكس بعضها البعض في القضايا المتعلقة بالمصالح الأساسية وممارسة التعددية الحقيقية وحماية العدالة والإنصاف والتضامن ورفض الهيمنة والبلطجة والانقسام

يجب على الهند أن تبدأ على الفور– بينما الفرصة سانحة– في تحديد المناجم التي يمكن لشعبها تطويرها وتشغيلها في روسيا على أساس تقاسم الإيرادات فقط، كما تفعل شركة ONGCV في قطاع النفط. سيساعد هذا الهند على تحقيق ثلاثة أهداف: تحسين العلاقات مع روسيا ما سيساعدها على تخفيض التوتر مع الصين، وكذلك ستخلق آلاف الوظائف والفرص لشعبها، وثالثاً: لن تترك قطاع التعدين الروسي بيد الصين والدول الآسيوية الأخرى.

بدأت روسيا بالفعل ترحب بالمستثمرين الأجانب في منجم نحاس أودوكان في جنوب شرقي سيبيريا. اثنان من أكبر مناجم النحاس الروسية تدار من قبل شركات صينية. رحبت روسيا بكلّ من شركات التعدين والمصافي الصينيين والكوريين الجنوبيين والكازاخ للتقدم على المناقصة، وليس هناك من سبب يدفع الهند لتفويت الفرصة.

المستقبل الدفاعي

علينا أن نتوقع تشاركاً أكبر في التكنولوجيا العسكرية بين الصين وروسيا في السنوات القادمة. لدى روسيا أفضل منظومات الصواريخ في العالم، ولدى الصين أفضل تكنولوجيا الإخفاء والتسلل المدعومة بالحوسبة الكمومية الموجودة في الأرض. قد يعني هذا أنّ الدول الغربية لن تكون قادرة على مجاراتهما حتّى مع الإنفاق العسكري الضخم للولايات المتحدة.

على الهند بدلاً من امتصاص المزيد من شعبها في الجيش أن ترسل قوتها العاملة إلى روسيا وتبدأ بتحقيق مصالحهم. ستخفف بذلك الكثير من المشكلات التي تواجهها ومن بينها البطالة، وستقوي حضورها في مجموعات بريكس وآسيان. سيعني هذا بالتأكيد شيئاً يشبه القطيعة مع الولايات المتحدة التي تريد توتير العالم للحفاظ على هيمنتها.

يقول ستيغليتز: «أمريكا لا تريد أن تُخلع عن عرشها. لكن من المحتّم عليها أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة اقتصادياً، بغض النظر عن المؤشر الرسمي الذي يستخدمه المرء. ليس فقط عدد سكانها أكبر بأربع مرات من سكان أمريكا، كما كان اقتصادها ينمو بمعدل أسرع بثلاث مرات لسنوات عديدة، وقد تجاوزت بالفعل الولايات المتحدة في شروط تعادل القوة الشرائية منذ عام 2015... لقد برعت الصين ليس في إلقاء المحاضرات، ولكن في تزويد البلدان الفقيرة ببنية تحتية صلبة. نعم، غالباً ما تكون هذه البلدان مثقلة بالديون، ولكن نظراً لسلوك المؤسسات الغربية بصفتها دائنة في العالم النامي، فإن الولايات المتحدة وغيرها ليسوا في وضع يمكّنهم من توجيه أصابع الاتهام».

العجلة تدور بسرعة، وسيتعين على الهند أن تكون مستعدة لإتمام «تحوّلها» بالقيام بأكثر بأن تخلق لشعبها المزيد من الوظائف، وتزيد من صادراتها. عندما حاولت الولايات المتحدة أن تدفع الهند لهلاكها– كما تفعل اليوم مع ألمانيا– وقفت الهند بشكل صلب ضدّ هذا المخطط. الآن حان الوقت للمزيد من الخطوات الهندية الخالصة.

■ بتصرّف عن:

Russia and Turkey Fight the West's Grain Crisis Together

India's Future May Lie More with Russia and China than with the US

A Stronger Russia Humiliates the West

لينين والثورة الثقافية

استخدم لينين ثلاثة عناصر في بناء المجتمع الاشتراكي الأول، الذي افتتح حقبة جديدة في تاريخ الإنسان، وهذه العناصر هي:

■ محمد عادل الملا

1_ السلطة السوفييتية، أي الثورة السياسية حيث انتقلت القيادة إلى طبقة العمال بالتحالف مع الفلاحين.
2_ الكهرباء، أي الثورة الاقتصادية أو الإنتاجية.
3_تثقيف الجماهير أي الثورة الثقافية.
وما من ثورة اشتراكية يمكن أن تنهض من غير هذا الثالوث. أي بدون تغيير طبيعة الدولة وبدون تغيير العلاقات الإنتاجية في المجتمع وبدون أن يتغير جوهر الحياة العقلية والروحية لا يمكن بناء المجتمع الاشتراكي.
لقد قال لينين قبل الثورة:
«كان كل ذكاء الإنسان وكل عبقريته، يخدمان حفنة قليلة من البشر. ويمنحانها كل ثمار العلم والثقافة، بينما تعاني الأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع حاجتها الماسة والحيوية إلى التعليم والتطور والارتقاء».
وقال بعد انتصار الثورة:
«كل منجزات العلم، وكل منجزات الاقتصاد، سوف تصبح ملكاً لكل الناس، ومن الآن فصاعداً لن يستخدم الذكاء الإنساني ولا العبقرية الإنسانية لخدمة أغراض القهر والاستغلال. ألا يستحق هذا كله أن يمنح كل أمرئ جماع قوته وجهده، لتحقيق هذه المهمة التاريخية الكبرى؟ أجل ولسوف ينجز الشعب العامل هذا العمل التاريخي الضخم، ذلك لأنه في أعماق هذا الشعب العامل تكمن كل القوى العظيمة للثورة، والتجديد والميلاد الجديد».

وطبيعي بعد أن تنتصر الثورة لا بد أن تتعرض الثورة لانحرافات عديدة في المفاهيم الفكرية وما يترتب عليها من خطط وبرامج. فما طبيعة الثقافة الجديدة التي يراد لها أن تسود. أهي ثقافة بروليتارية أم امتداد للثقافات القديمة ومتطورة عنها؟ لقد رفض لينين آراء دعاة الثقافة البروليتارية التي كان يرأسها بوجدانوف وكانت تنادي بمبدأين أساسيين:
1_ رفض التراث الثقافي.
2_ إقامة ثقافة بروليتارية نقية خالصة.
لقد رد لينين على دعاة هذه النظرية وقال: لا أفكار خاصة بل الماركسية، لا اختلاق لثقافة بروليتارية جديدة، بل تطوير لخيرة نماذج وتقاليد ونتائج الثقافة الموجودة من وجهة نظر الماركسية.
وقال أيضاً: حسبنا في البداية أن تكون لنا ثقافة برجوازية حقيقية، حسبنا في البداية أن نعرف كيف نستغني عن النماذج الغليظة والفظة من الثقافات السابقة للثقافة البرجوازية.
وكانت المهمة الأولى في نظره هي أن نتعلم، ثم الاهتمام بألّا يبقى العلم عندنا حروفاً ميتة أو جملاً على الموضة، بل أن يدخل العلم حقاً في العادات، ويصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا كلية وبالفعل. ويدعو إلى دعم ومساندة الاتجاهات الديمقراطية الاشتراكية النامية داخل ثقافة المجتمع البرجوازي نفسه أو داخل جانب من جوانبها. ولذا قدر تولستوي تقديراً قيماً أثار الاستغراب في حينه وكان تقديره له ما هو إلا تقدير لكل ما هو طيب وعميق وتقدمي في التراث البرجوازي، وكذلك قدر جميع الكتاب العظام الآخرين.
وفي الوقت الذي كان يدعو فيه إلى هذه الثقافة كان يدعو إلى تربية الجماهير العاملة تربية طويلة بروح المساواة القومية الكاملة والإخاء الوطني الكامل، هي من أشد ما تحتاج إليه الثورة البروليتارية وجسد في الفعل الثوري كلمات ماركس: «أن شعباً يضطهد آخر ليس حراً».
وللوصول إلى هذين الهدفين كان لا بد من القضاء على الأمية المتفشية بين الروس والقوميات الأخرى لاكتساب الثقافة جوهرها الديمقراطي حيث لا تبقى الثقافة حكراً في أيدي القلة بل تصبح ملكاً للأكثرية الساحقة من الناس. ولذا كان يفضل بناء مدرسة في قرية نائية على بناء مسرح في المدينة. وقد تحقق هذا الهدف وأمّحت الأمية وفي سنوات قليلة خرج مجتمع يقرأ شكسبير أكثر مما تقرأه بلاده إنلكترا.

■ *من مخطوطة محمد عادل الملا «آراء ومطالعات في الأدب والتاريخ والفلسفة والاجتماع» المخطوطة الثانية.

صور من ميسلون

في الذكرى الـ 102 لمعركة ميسلون التي قادها وزير الحربية السوري يوسف العظمة ورفاقه، صور مما قاله المؤرخون عن الصراع السياسي عشية المعركة وكيف أحيت الطبقة العاملة ذكرى المعركة كل عام.

الصراع السياسي عشية ميسلون

في العام 1920، اشتد الصراع السياسي عشية معركة ميسلون، وتأزمت الأمور في البلاد بعد إنذار غورو بتاريخ 14 تموز. وكان غورو قد استغل تسرع الحكومة بقبول الإنذار لتنفيذ خطواته العدوانية التالية بعد أن لمس ضعف الملك وحكومته.
يقول محمد حرب فرزت في كتابه «الحياة الحزبية في سورية، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين 1908–1955، ص59–61» عن الصراع السياسي في سورية عشية معركة ميسلون ضد المستعمر.
رفض وزير الحربية أي حل يمس باستقلال البلاد، وصمم على الدفاع والمقاومة مهما كانت الظروف. وكان الوطنيون يرون أملاً في موقف يوسف العظمة والثورات السورية القائمة ضد الاستعمار. وقد قدر قادة الجيش إمكانية الدفاع لمدة 20 يوماً. وقال محمد حرب فرزت في كتابه إن الوطنيين كانوا يعرفون أن ما يمكن تحقيقه هو الانتصار السياسي وليس الانتصار العسكري. أي كتابة الاستقلال السوري بالدماء. وفي مقابل يوسف العظمة نشأ تيار آخر، إذ مالت الحكومة مع الملك إلى سياسة عدم الدفاع.
وتقدمت الحكومة باستقالتها، ولكن لما اعتذر ياسين الهاشمي عن تأليف حكومة جديدة، تقرر بقاؤها فعلقت جلسات المؤتمر في 19 تموز وأمر أعضاءه بالانصراف، بينما كان الشعب في هياج، والمظاهرات قائمة بتأثير اللجنة الوطنية تطالب بالدفاع. وقد استطاع المؤتمر إذاعة بيان على الشعب في اليوم نفسه، سلم إلى معتمدي الدول، واعتبر البيان الحكومة غير شرعية لإخلالها بعهدها وقبولها للإنذار. أما وزير الحربية فقد ذهب مع رفاقه لخوض المعركة في ميسلون.

الطبقة العاملة إلى ميسلون

للطبقة العاملة السورية تقاليدها الوطنية الطبقية الخاصة في إحياء ذكرى معركة ميسلون. وجاء في ذكريات النقابي جبران حلال أمين سر نقابة عمال الخياطة بأنه انتسب إلى الحزب الشيوعي يوم 24 تموز 1936 عندما ذهب مع الشيوعيين من دمشق إلى ميسلون في باص لإحياء ذكرى يوسف العظمة الذي سقط في ساحة القتال ضد الجيوش الفرنسية الغازية. ذكريات النقابي جبران حلال، تقديم وتحقيق د. عبد الله حنا. ستوكهولم 2005، ص 117. وكتب خالد بكداش عام 1935 في مقاله المنشور في مجلة الشرق الثوري السوفييتية «نشوء الحركة العمالية في سورية» إن الحزب استطاع في النصف الثاني من عام 1934 أن ينظم في دمشق مظاهرة لـ 400 عامل نسيج، وقد توجه المتظاهرون إلى قصر الحاكم العسكري رافعين لافتة كتب عليها «العمل والخبز». وبمناسبة يوم الحداد الوطني في ذكرى معركة ميسلون نظم الحزب انطلاقة ناجحة بمشاركة عدد كبير من العمال الذين رفعوا شعارات التحرر الوطني.

إصدارات حول الرأسمالية والعنف والأوبئة

يتحدث مايكل دي ييتس في كتابه الجديد «العمل والاغتراب والنضال الطبقي» كيف يخبرنا الاقتصاديون السائدون أن العمال والرؤساء يتفاوضون على قدم المساواة في سوق العمل. ويوضح مايكل ييتس أن سوق العمل هو في الحقيقة مجرد غطاء لاستخراج الثروة الرأسمالية من العمال المأجورين. ويشرح كيف يعمل هذا النظام، ويوضح طبيعة وضرورة الصراع الطبقي، الذي يمكنه وحده إنهاء هذا الاستغلال في المستقبل.

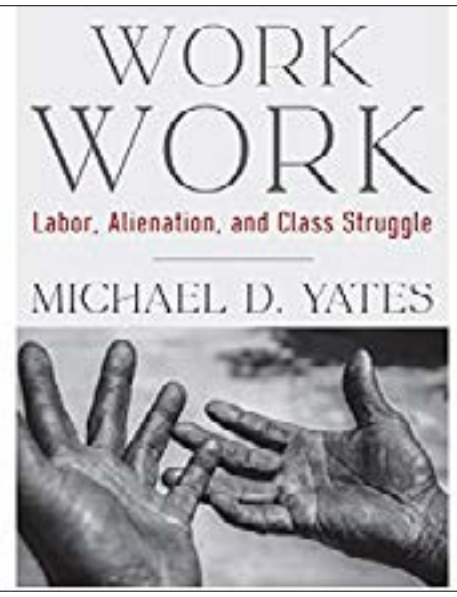

وتفضح كارولين إلكينز سيو في كتابها الجديد الصادر في نيويورك «إرث العنف، تاريخ الإمبراطورية البريطانية» كيف جرى القمع البريطاني الوحشي للثورة المناهضة للاستعمار في كينيا. ودرست كارولين كيف استخدمت الدولة البريطانية القوة والعنف والتعذيب والإرهاب للحفاظ على السيطرة في الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية. وذلك باستخدام ثروة من الوثائق التي كشفت أسطورة الإمبراطورية كقوة شريرة، وأظهرت كيف دعم الليبراليون تلك السياسات وروجوا لقرنين من الجرائم ضد الإنسانية.

وفي كتابه الصادر حديثاً عن جامعة أكسفورد «الوباء القادم» يجادل ساندرو غاليا بأن عدد الوفيات المروعة خلال تفشي وباء كوفيد-19 كان نتيجة حتمية للسياسات التي تستثمر مبالغ ضخمة من المال في الشركات الصحية وتنفق القليل جداً على صحة الإنسان. فالصحة هي حالة عدم المرض في الأساس، وتتشكل من خلال القوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية. ويؤكد ساندرو غاليا ما لم نتعامل مع القوى الأساسية التي تكمن وراء تردي الصحة، فلن نستطيع مواجهة الجائحة التالية في المستقبل.

كما يقدم بيتر جيلديرلوس في كتابه الجديد الصادر في لندن «الحلول جاهزة هنا، تكتيكات الثورة البيئية من الأسفل» لمحة عن مشاريع المجتمع المحلي في فنزويلا والبرازيل وإندونيسيا التي تقدم استجابات ثورية بديلة لتدمير الكواكب حسب رأيه. ويقدم أيضاً في المقابل صوراً عن فشل حكومات العالم في معالجة الأزمة البيئية. بينما ينسف سالفاتور إينغل دي مارو في كتابه «الدولة الاشتراكية والبيئة، دروس من أجل مستقبل اشتراكي للبيئة» النظريات الغربية التي تقول بأن الاتحاد السوفييتي كان يدمر البيئة، ويؤكد بأن الدولة السوفييتية كان لها آثار مفيدة للبيئة ويطالب بالاستفادة من التجربة السوفييتية من أجل الأهداف البيئية والاجتماعية المعاصرة.

أخبار ثقافية

رواية أوليسا

صدر عن الهيئة العامة السورية للكتاب ضمن المشروع الوطني للترجمة كتاب إلكتروني جديد «رواية أوليسا لألكسندر كوبرين» ترجمة: د. هاشم حمادي. وتصور الرواية الحياة الاجتماعية في أوكرانيا ما قبل الثورة البلشفية عام 1917. وهي رواية اجتماعية جميلة، تدور أحداثها حول قصة حب جميلة بين إيفان وأوليسا: يسردها إيفان عن حياته في قرية صغيرة نائية، في الريف الأوكراني بصحبة خادمه وطباخه ورفيقه في الصيد يارمولا الذي يجهد في تعليمه الكتابة. تثيره حكاية يارمولا عن العجوز الساحرة، يتعرف إلى حفيدتها، وتدور الأحداث ليقع في شباك حبها.

الأرشيف التاريخي الأول

فتح الأرشيف التاريخي الأول بالصين أبوابه أمام الجمهور مما أتاح للزوار الوصول إلى أكثر من 4,68 ملايين وثيقة أرشيفية، وفقاً لما ذكرته الهيئة الوطنية للمحفوظات. ويحتوي حاويات أرشيفية لأسرتي مينغ وتشينغ «1368–1911»، ومئات الوثائق الأرشيفية الصينية الثمينة، وسيتم عرض أكثر من 300 أرشيف و100 صورة و20 مجموعة سمعية وبصرية، ومجموعات الكتب والأرشيف الثوري التاريخي للحزب الشيوعي الصيني. وهناك أكثر من 4,1 ملايين ملف أرشيفي متاح أيضاً للجمهور على الموقع الرسمي للأرشيف على الإنترنت.

كانوا وكنا

السلام

٣٣٦ مليوناً

سافرت الوفود العربية الى مهرجا

وفد سورية يتخلف عن السفر بسبب تدابير ا

يوم ميسلون
٢٤ تموز ١٩٢٠

لمعجوات الحكومة
في قضية برلين

الوفد اللبناني

في تموز 1951، كتبت جريدة السلام عن وصول عدد الموقعين على نداء برلين للسلام العالمي إلى أكثر من 336 مليوناً حول العالم. كما كتبت عن التحضيرات العالمية لمهرجان برلين لمواجهة المساعي الأمريكية لتفجير حرب عالمية ثالثة. وحملت الجريدة شعارها: اتّحدوا من أجل السلام. وأحيت الجريدة الذكرى الـ 31 لمعركة ميسلون التي قادها يوسف العظمة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/07/17» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الفلسفة كحكمة شعبية متجددة

تقدم الحكمة الشعبية الشرقية أو الحكم والأمثال والأقوال المأثورة، صورة قوية موثقة في أحد جوانبها عن وحدة حال الناس في الشرق عبر آلاف السنين، وحدة حال قفز من فوقها المستشرقون الغربيون، أو حاولوا نفيها والاستخفاف بها. ولكن الوقائع تؤكد كيف تبادلت شعوب المنطقة خبرات العمل والفكر من خلال الحكمة الشعبية.

■ آلان كرد

يقول أحمد شوحان صاحب مكتبة التراث في دير الزور في مقدمة كتابه «الأمثال الفراتية»: وأمثال وادي الفرات المتداولة اليوم نجدها كأمثال العرب حين فشت فيهم العجمة، نجد فيها الكلمات التركية والكردية والفارسية وغيرها. وما ذلك إلا لامتزاج الثقافات والحضارات وتبادل الفكر بين الشعوب. وقارن أحمد شوحان أمثال الفرات بأمهات الكتب التي تتحدث عن أمثال العرب وتبين له من خلال البحث أن أمثال الفرات بنت أمها وماهي إلا فرع من أصل. إذ تشترك الأمثال الفراتية مع الأمثال العامية البغدادية والسورية والمصرية. ولها ما يقابلها في الأمثال العربية الفصحى.

وذكر عبد القادر عياش في كتابه «أمثال دير الزور» وجود الكثير من الكلمات السريانية والآكادية في الأمثال الفراتية. كما ذكر الأب يوسف قوشاقجي في كتابه «الأمثال الشعبية الحلبية وأمثال ماردين» أن أمثال حلب باللهجتين الحلبية والجزراوية الماردينية مليئة بالكلمات الفارسية والسريانية والتركية والكردية. ولها ما يقابلها في الأمثال العامية المصرية. وقال سلامة عبيد في كتابه «أمثال وتعابير شعبية من جبل حوران ـ السويداء» إن هذه الأمثال نموذج للحكمة الشعبية باللهجة العربية الجبلية. ولهذه الأمثال ما يقابلها في بقية المحافظات السورية والبلاد العربية.

توصل هؤلاء الباحثون إلى هذه النتائج بعد عمل طويل استمر سنوات طويلة، فالمؤرخ سلامة عبيد قد عمل 20 عاماً في جمع مادة كتابه المكونة من آلاف الأمثال، ونشرت وزارة الثقافة كتابه بعد عام 1985، أي بعد رحيله بعام واحد. وكذلك عمل أحمد شوحان 20 عاماً في جمع مادة كتابه المكونة من أكثر من 1500 مثل وحكمة شعبية، وأصدر كتابه في مكتبه مكتبة التراث عام 1985. بينما جمع عبد القادر عياش أكثر من 3000 مثل شعبي، وقدر أنه بالإمكان جمع ضعف هذا العدد. أما الأب يوسف قوشاقجي، فقد جمع أكثر من 5000 مثل وحكمة خلال سنوات طويلة في مجلدين كبيرين نشرهما سنوات 1978–1984. أي إن النتيجة التي توصل إليها كل باحث كان ثمنها سنوات طويلة من العمل.

تصور الأمثال عند جميع الشعوب صور العمل والحياة الاجتماعية التفاوت الاجتماعي والصراع الطبقي الصراع السياسي السخرية من التوزيع الجائر للثروة

يقول وجيه العبد الله في مقاله «الأمثال الشعبية والصراع الطبقي في وادي الفرات» المنشور في مجلة دراسات اشتراكية عام 1985 أن الأمثال الشعبية لم تنسب إلى قائل معين، بل هي بنت العقل الجماعي للشعوب، لأن الذاكرة الشعبية لا تحتفظ بتاريخها في صيغة الفرد، بل تلتحم مع إبداعات الجماعة في صراعها المستمر. ويعرف سوكولوف الأمثال الشعبية بالشكل التالي: جمل قصيرة صورها شائعة تجري سهلة في لغة القوم وتسود مقاطعها الموسيقى اللفظية. بينما قال هويتمان إن الأدب الشعبي ينبعث من أعمال أجيال عديدة من البشر، من ضرورة حياتها وعلاقاتها، من أفراحها وأحزانها، وأما أساسه العريض، فقريب من الأرض التي تشقها الفؤوس. لأن الأمثال نتيجة منطقية للحياة في المجتمعات الزراعية القديمة.

وتعتبر الأمثال الشعبية مصدراً هاماً للتعرف على حياة وتاريخ الشعوب، حتى أن الكثير من المؤرخين اعتبروا الأمثال في الجاهلية هي التراث الأدبي الوحيد الذي يمثل الحياة العربية لأنه بحكم رواجه لم يصبه التحريف كما قد يصيب الشعر. ونشأت الأمثال في ظروف اجتماعية متشابهة عند شعوب الشرق وهي متوالدة من بعضها أو مهاجرة ومقتبسة بسبب التأثر المتبادل بين شعوب الشرق.

وإذا ما راجعنا الأمثال السومرية التي تعود إلى 5000 سنة، سنجد أن أغلبها يصور العمل والحياة الاجتماعية للناس. وفي الغالب تصور الأمثال عند جميع الشعوب صور العمل والحياة الاجتماعية، التفاوت الاجتماعي والصراع الطبقي، الصراع السياسي، السخرية من التوزيع الجائر للثروة. كما توجد أمثال وحكم عكس ذلك بسبب الطبيعة المتناقضة للأمثال الشعبية.

من ناحية أخرى، فالحكمة الشعبية هي نتاج تاريخي وجزء من التطور التاريخي كما يقول أنطونيو غرامشي في كتابه «قضايا المادية التاريخية» والفرق بينها وبين الفلسفة أن الفلسفة نظام فكري متكامل بينما الحكمة الشعبية يصب وضعها في وحدة متماسكة بسبب طابعها المتناقض والمبعثر. وآثارها تعود إلى شكل جماعي من أشكال التفكير الذي يخص مرحلة تاريخية أو بيئة شعبية معينة. وأكد غرامشي من ناحية أخرى على ضرورة بلورة ذلك المذهب الفلسفي الذي سيتحول إلى حكمة شعبية متجددة، ولكن لا يتحقق لنا ذلك إلا إذا كنا نستشعر باستمرار ما يستلزمه الاتصال بالبسطاء.